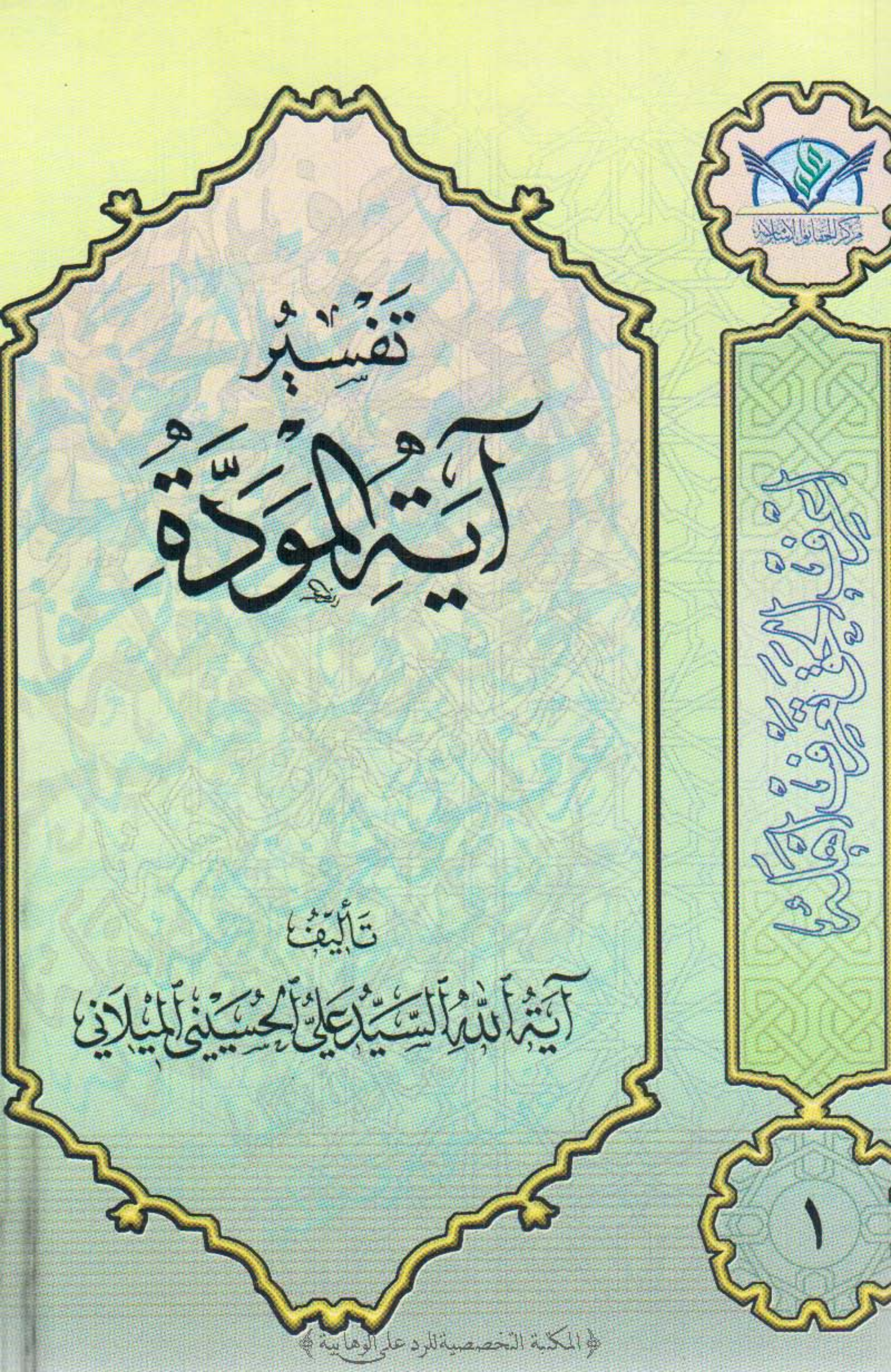
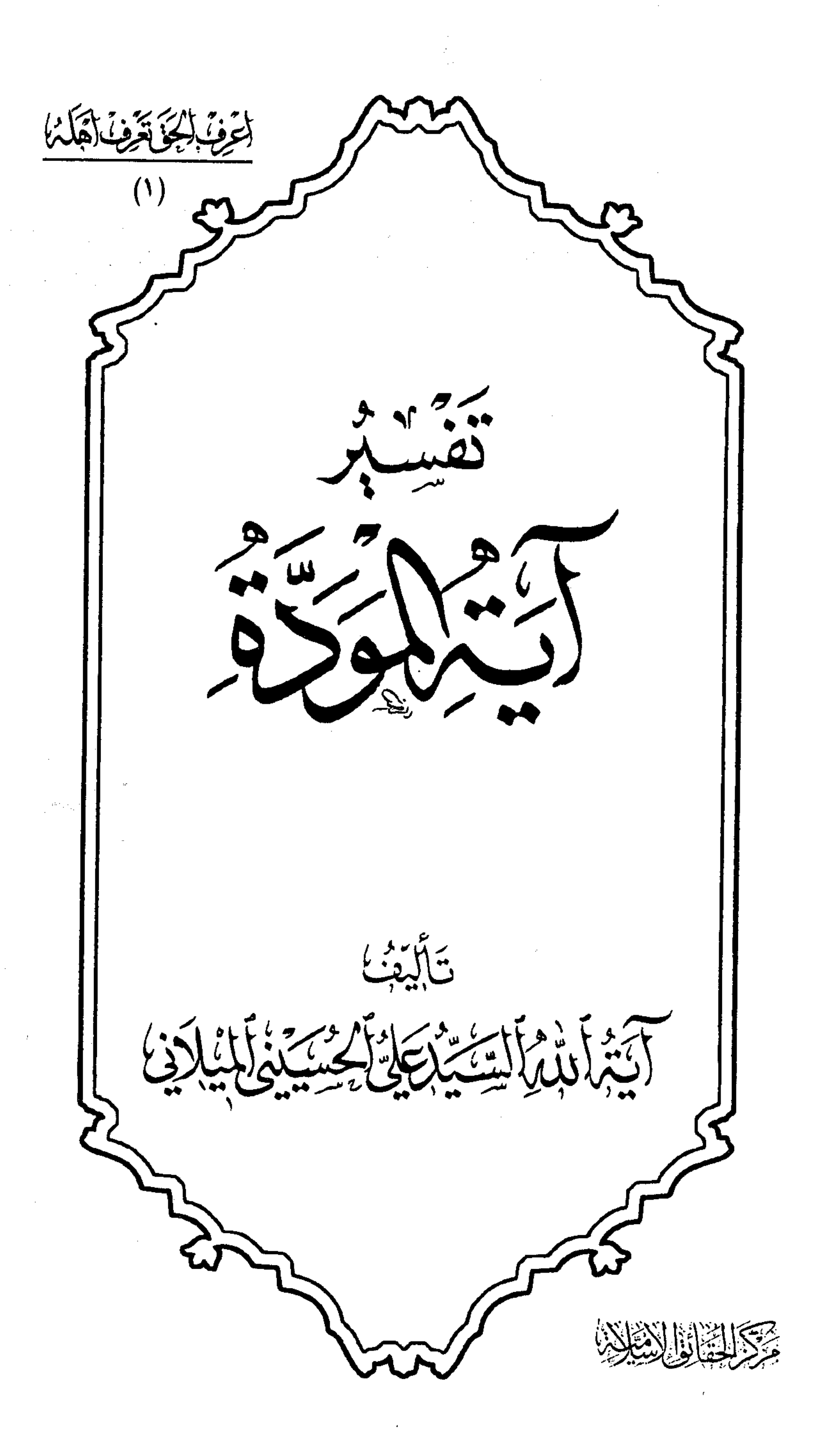


المكتبة التخصصية للرد على الوهابية

اعرف الحق تعرف أهله

(١)



تفسير آية المودة

تأليف

آية الله السيد علي الحسيني الميلاني

مركز الحقائق الإسلامية

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

من بحوث :

كتاب تشييد المراجعات وتفنيد المكابرات .

وكتاب نفحات الأزهار في إمامة الأئمّة الأطهار .



۞ الكتاب: تفسير آية المودة

۞ المؤلف: السيد علي الحسيني الميلاني

۞ نشر: الحقائق

۞ المطبعة: شريعت

۞ الطبعة: الأولى ١٤٢٧، ١٣٨٥

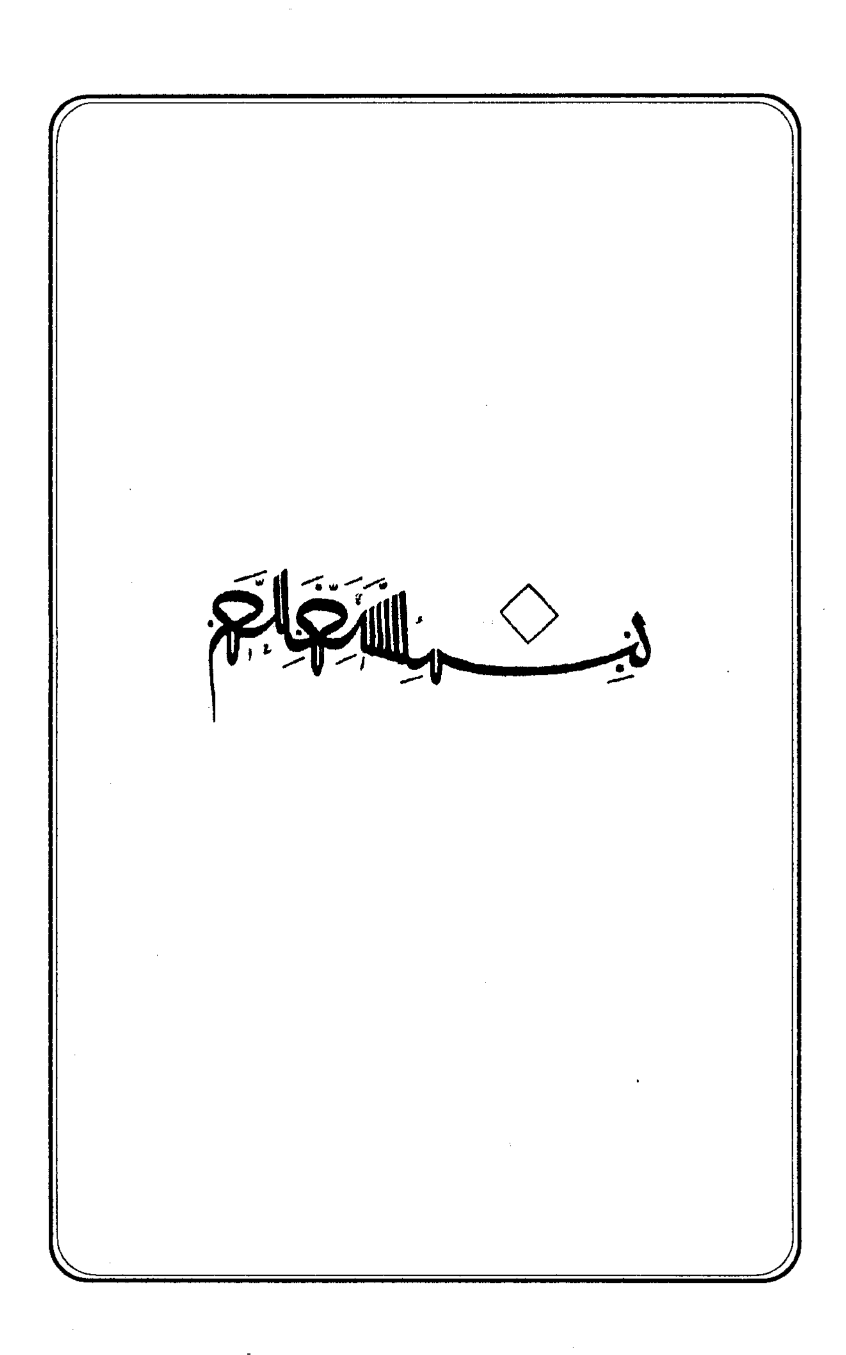
۞ العدد: ٣٠٠٠ نسخة

۞ السعر: ١٣٠٠ تومان

۞ ردمك: ٩-٣٠-٢٥٠١-٩٦٤ 964-2501-30-9

جميع حقوق الطبع محفوظة

لمركز الحقائق الاسلاميّة


بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله عزّ وجلّ:

﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْناً إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾

كلمة المركز

نظراً للحاجة الماسّة والضرورة الملحّة لنشر العقائد الحقّة والتعريف بالفكر الشيعي، بالبراهين العقليّة المتقنة والأدلّة النقلية من الكتاب والسنّة، من أجل ترسيخها في أذهان المؤمنين، ودفع الشبهات المثارة حولها من قبل المخالفين، فقد بادر (مركز الحقائق الاسلامية) بإخراج سلسلة علمية ـ عقائدية، متنوّعة، تميّزت بجامعيتها بين العمق في النظر والقوّة في الاستدلال والوضوح في البيان، تحت عنوان (إعرف الحق تعرفه أهله)، وهي من بحوث سماحة الفقيه المحقق آية اللّٰه الحاج السيد علي الحسيني الميلاني (دام ظلّه)، آملين أن نكون قد قمنا ببعض الواجب الملقى على عواتقنا في هذه الأيام التي كثرت فيها الشبهات وازدادت الانحرافات، سائلين اللّٰه ﷻ أن يسدّد خطانا على نهج الكتاب والعترة الطاهرة كما أوصى الرسول الأكرم صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم، والحمد للّٰه رب العالمين.

مركز الحقائق الاسلامية

﴿المكتبة التخصصية للرد على الوهابية﴾

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

بسم الله الرحمٰن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام علىٰ خير خلقه وأشرف بريّته محمّد وآله الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأوّلين والآخرين.

وبعد، فهذه رسالةٌ وضعتها في تفسير آية المودّة في القربىٰ وبيان دلالتها على إمامتهم وولايتهم العامّة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، ولم أنقل إلّا عن كتب أهل السنّة، أرجو أن تكون مفيدةً لأهل العلم والتحقيق ووسيلةً لهداية من كان أهلاً لها وذخيرةً لي ليومٍ لا ينفع فيه مال ولا بنون.

وقد جعلتها في فصولٍ.. وبالله التوفيق.

علي الحسيني الميلاني

﴿المكتبة التخصصية للرد على الوهابية﴾

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

الفصل الأوّل

في تعيين النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم

المراد من «القربىٰ»

إنّه إذا كنّا تبعاً للكتاب والسنّة، ونريد ـ حقّاً ـ الأخذ ـ اعتقاداً وعملاً ـ بما جاء في كلام الله العزيز وأتىٰ به الرسول الكريم صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم... كان الواجب علينا الرجوع إلىٰ النبيّ نفسه وتحكيمه في كلّ ما شجر بيننا واختلفنا فيه، كما أمر سبحانه وتعالىٰ بذلك حيث قال: ﴿**فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً**﴾[1].

لقد وقع الاختلاف في معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿**ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ**

(١) سورة النساء ٤: ٦٥.

﴿فِي الْقُرْبَى...﴾[1] ... لكنّ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم سَبَق وأن بيّن المعنىٰ وأوضح المراد من «القربىٰ» في أخبار طرفَي الخلاف كليهما، فلماذا لا يُقبل قوله ويبقىٰ الخلاف علىٰ حاله؟!

لقد عيّن النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم المراد من «القربىٰ» في الآية، فالمراد أقرباؤه، وهم عليّ والزهراء وولداهما.. فهولاء هم المراد من «القربىٰ» هنا كما كانوا المراد من «أهل البيت» في آية التطهير بتعيينٍ منه كذلك.

ذكر مَن رواه من الصحابة والتابعين:

وقد روىٰ ذلك عن رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم عدّة كبيرة من الصحابة وأعلام التابعين، المرجوع إليهم في تفسير آيات الكتاب المبين، ومنهم:

١ ـ أمير المؤمنين علي عليه السلام.

٢ ـ الإمام السبط الأكبر الحسن بن علي عليه السلام.

٣ ـ الإمام السبط الشهيد الحسين بن عليّ عليه السلام.

٤ ـ الإمام السجّاد عليّ بن الحسين عليه السلام.

(١) سورة الشورىٰ ٤٢:٢٣.

٥ ـ الإمام الباقر محمّد بن عليّ بن الحسين عليه السلام.

٦ ـ الإمام الصادق جعفر بن محمّد بن عليّ عليه السلام.

٧ ـ عبدالله بن العبّاس.

٨ ـ عبدالله بن مسعود.

٩ ـ جابر بن عبدالله الأنصاري.

١٠ ـ أبو أُمامة الباهلي.

١١ ـ أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي.

١٢ ـ سعيد بن جبير.

١٣ ـ مجاهد بن جبر.

١٤ ـ مقسم بن بجرة.

١٥ ـ زاذان الكندي.

١٦ ـ السدّي.

١٧ ـ فضّال بن جبير.

١٨ ـ عمرو بن شعيب.

١٩ ـ ابن المبارك.

٢٠ ـ زرّ بن حبيش.

٢١ ـ أبو إسحاق السبيعي.

﴿المكتبة التخصصية للرد على الوهابية﴾

٢٢ ـ زيد بن وهب.

٢٣ ـ عبدالله بن نجّي.

٢٤ ـ عاصم بن ضمرة.

وممّن رواه من أئمّة الحديث والتفسير:

وقد روىٰ نزول الآية المباركة في أهل البيت عليهم السلام ـ هذا الذي أرسله إرسال المسلَّم إمام الشافعية في شعره المعروف المشهور، المذكور في الكتب المعتمدة عند القوم، كالصواعق المحرقة ـ مشاهير الأئمّة منهم في التفسير والحديث وغيرهما في مختلف القرون، ونحن نذكر أسماء عدّةٍ منهم:

١ ـ سعيد بن منصور، المتوفّىٰ سنة ٢٢٧.

٢ ـ أحمد بن حنبل، المتوفّىٰ سنة ٢٤١.

٣ ـ عبد بن حميد، المتوفّىٰ سنة ٢٤٩.

٤ ـ محمّد بن إسماعيل البخاري، المتوفّىٰ سنّة ٢٥٦.

٥ ـ مسلم بن الحجّاج النيسابوري، المتوفّىٰ سنة ٢٦١.

٦ ـ أحمد بن يحيىٰ البلاذري، المتوفّىٰ سنة ٢٧٦.

٧ ـ محمّد بن عيسىٰ الترمذي، المتوفّىٰ سنة ٢٧٩.

٨ـ أبو بكر البزّار، المتوفّىٰ سنة ٢٩٢.

٩ـ محمّد بن سليمان الحضرمي، المتوفّىٰ سنة ٢٩٧.

١٠ـ محمّد بن جرير الطبري، المتوفّىٰ سنة ٣١٠.

١١ـ أبو بشر الدولابي، المتوفّىٰ سنة ٣١٠.

١٢ـ أبو بكر ابن المنذر النيسابوري، المتوفّىٰ سنة ٣١٨.

١٣ـ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، المتوفّىٰ سنة ٣١٨.

١٤ـ الهيثم بن كليب الشاشي، المتوفّىٰ سنة ٣٣٥.

١٥ـ أبو القاسم الطبراني، المتوفّىٰ سنة ٣٦٠.

١٦ـ أبو الشيخ ابن حبّان، المتوفّىٰ سنة ٣٦٩.

١٧ـ محمّد بن إسحاق ابن مندة، المتوفّىٰ سنة ٣٩٥.

١٨ـ أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، المتوفّىٰ سنة ٤٠٥.

١٩ـ أبو بكر ابن مردويه الأصفهاني، المتوفّىٰ سنة ٤١٠.

٢٠ـ أبو إسحاق الثعلبي، المتوفّىٰ سنة ٤٢٧.

٢١ـ أبو نعيم الأصفهاني، المتوفّىٰ سنة ٤٢٧.

٢٢ـ علي بن أحمد الواحدي، المتوفّىٰ سنة ٤٦٨.

٢٣ـ محيي السُنّة البغوي، المتوفّىٰ سنة ٥١٦.

٢٤ـ جار الله الزمخشري، المتوفّىٰ سنة ٥٣٨.

﴿المكتبة التخصصية للرد على الوهابية﴾

٢٥ ـ الملاّ عمر بن محمّد بن خضر، المتوفّىٰ سنة ٥٧٠.

٢٦ ـ أبو القاسم ابن عساكر الدمشقي، المتوفّىٰ سنة ٥٧١.

٢٧ ـ أبو السعادات ابن الأثير الجزري، المتوفّىٰ سنة ٦٠٦.

٢٨ ـ الفخر الرازي، المتوفّىٰ سنة ٦٠٦.

٢٩ ـ عزّ الدين ابن الأثير، المتوفّىٰ سنة ٦٣٠.

٣٠ ـ محمّد بن طلحة الشافعي، المتوفّىٰ سنة ٦٥٢.

٣١ ـ أبو عبدالله الأنصاري القرطبي، المتوفّىٰ سنة ٦٥٦.

٣٢ ـ أبو عبدالله الكنجي الشافعي، المتوفّىٰ سنة ٦٥٨.

٣٣ ـ القاضي البيضاوي، المتوفّىٰ سنة ٦٨٥.

٣٤ ـ محبّ الدين الطبري الشافعي، المتوفّىٰ سنة ٦٩٤.

٣٥ ـ الخطيب الشربيني، المتوفّىٰ سنة ٦٩٨.

٣٦ ـ أبو البركات النسفي، المتوفّىٰ سنة ٧١٠.

٣٧ ـ أبو القاسم الجزّي، المتوفّىٰ سنة ٧٤١.

٣٨ ـ علاء الدين الخازن، المتوفّىٰ سنة ٧٤١.

٣٩ ـ أبو حيّان الأندلسي، المتوفّىٰ سنة ٧٤٥.

٤٠ ـ ابن كثير الدمشقي، المتوفّىٰ سنة ٧٧٤.

٤١ ـ أبو بكر نور الدين الهيثمي، المتوفّىٰ سنة ٨٥٢.

المكتبة التخصصية للرد على الوهابية

٤٢ ـ ابن حجر العسقلاني، المتوفّىٰ سنة ٨٥٢.

٤٣ ـ نور الدين ابن الصبّاغ المالكي، المتوفّىٰ سنة ٨٥٥.

٤٤ ـ شمس الدين السخاوي، المتوفّىٰ سنة ٩٠٢.

٤٥ ـ نور الدين السمهودي، المتوفّىٰ سنة ٩١١.

٤٦ ـ جلال الدين السيوطي، المتوفّىٰ سنة ٩١١.

٤٧ ـ شهاب الدين القسطلاني، المتوفّىٰ سنة ٩٢٣.

٤٨ ـ أبو السعود العمادي، المتوفّىٰ سنة ٩٥١.

٤٩ ـ ابن حجر الهيتمي المكّي، المتوفّىٰ سنة ٩٧٣.

٥٠ ـ الزرقاني المالكي، المتوفّىٰ سنة ١١٢٢.

٥١ ـ عبدالله الشبراوي، المتوفّىٰ سنة ١١٦٢.

٥٢ ـ محمّد الصبّان المصري، المتوفّىٰ سنة ١٢٠٦.

٥٣ ـ قاضي القضاة الشوكاني، المتوفّىٰ سنة ١٢٥٠.

٥٤ ـ شهاب الدين الآلوسي، المتوفّىٰ سنة ١٢٧٠.

٥٥ ـ الصدّيق حسن خان، المتوفّىٰ سنة ١٣٠٧.

٥٦ ـ محمّد مؤمن الشبلنجي، المتوفّىٰ بعد سنة ١٣٠٨.

المكتبة التخصصية للرد على الوهابية

نصوص الحديث في الكتب المعتبرة :

وهذه ألفاظ من هذا الحديث بأسانيدها كما في الكتب المعتبرة من الصحاح والمسانيد والمعاجم وغيرها :

* أخرج البخاري قائلاً : « قوله : ﴿إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ .

« حدّثنا محمّد بن بشّار ، حدّثنا محمّد بن جعفر ، حدّثنا شعبة ، عن عبد الملك بن ميسرة ، قال : سمعت طاووساً عن ابن عبّاس ـ رضي الله عنهما ـ أنّه سئل عن قوله ﴿إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ فقال سعيد بن جبير : قربىٰ آل محمّد صلّىٰ الله عليه وسلّم . فقال ابن عبّاس : عجلت ! إنّ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم لم يكن بطن من قريش إلاّ كان له فيهم قرابة . فقال : إلاّ أن تصِلوا ما بيني وبينكم من القرابة »[1] .

* وأخرجه مسلم ، كما نصّ عليه الحاكم والذهبي ، وسيأتي .

* وأخرجه أحمد ، ففي « المسند » : « حدّثنا عبدالله ، حدّثني أبي ، ثنا يحيىٰ ، عن شعبة ، حدّثني عبد الملك بن ميسرة ، عن طاووس ، قال : أتىٰ ابن عبّاس رجل فسأله . وسليمان بن داود ، قال : أخبرنا شعبة ، أنبأني عبد الملك ، قال : سمعت طاووساً يقول : سأل رجل ابن عبّاس المعنىٰ

(١) صحيح البخاري ، كتاب التفسير ، المجلّد الثالث : ٥٠٢ .

« المكتبة التخصصية للرد على الوهابية »

عن قوله عزّوجلّ: ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ فقال سعيد بن جبير: قرابة محمّد صلّىٰ الله عليه وسلّم. قال ابن عبّاس: عجلت! إنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لم يكن بطن من قريش إلاّ لرسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم فيهم قرابة فنزلت: ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ إلاّ أن تصِلوا قرابة ما بيني وبينكم»[1].

* وفي (المناقب) ما هذا نصّه: «وفي ما كتب إلينا محمّد بن عبدالله بن سليمان الحضرمي، يذكر أنّ حرب بن الحسن الطحّان حدّثهم، قال: حدّثنا حسين الأشقر، عن قيس، عن الأعمش، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس، قال: لمّا نزلت ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ قالوا: يا رسول الله، مَن قرابتك هؤلاء الّذين وجبت علينا مودّتهم؟ قال: عليّ وفاطمة وابناها»[2].

* وأخرج الترمذي فقال: «حدّثنا بندار، حدّثنا محمّد بن جعفر، حدّثنا شعبة، عن عبدالملك بن ميسرة، قال: سمع طاووساً قال: سئل

---

(١) مسند أحمد ٢٢٩/١.

(٢) مناقب عليّ: الحديث ٢٦٣، ورواه غير واحدٍ من الحفّاظ قائلين: «أحمد في المناقب» كالمحبّ الطبري في ذخائر العقبىٰ: ٢٥، والسخاوي في استجلاب ارتقاء الغرف: ٣٦.

المكتبة التخصصية للرد على الوهابية

ابن عبّاس عن هذه الآيـة ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُـمْ عَـلَيْهِ أَجْـراً إِلاَّ الْـمَوَدَّةَ فِـي الْقُرْبَى﴾ فقال سعيد بن جبير: قربىٰ آل محمّد صـلّى الله عـليه وسـلّم. فقال ابن عبّاس: أعجلت؟ إن رسول الله صلّىٰ الله عليه وسـلّم لم يكـن بطن من قريش إلاّ كان له فيهم قرابة فقال: إلاّ أن تصِلوا ما بيني وبينكم من القرابة.

قال أبو عيسىٰ: هذا حديث حسن صحيح»[١].

* وأخرج ابن جرير الطبري، قال:

[١]«حدّثني محمّد بن عمارة، قال: ثنا إسماعيل بن أبان، قال: ثنا الصباح بن يحيىٰ المري، عن السدّي، عن أبي الديلم، قال: لمّـا جـيء بعلي بن الحسين - رضي الله عنهما - أسيراً فأقيم علىٰ درج دمشق، قـام رجل من أهل الشام فقال: الحمد لله الذي قـتلكم واسـتأصلكم وقـطع قـرني الفـتنة! فـقال له عـليّ بـن الحسـين - رضـي الله عـنه -: أقـرأت القرآن؟! قال: نعم، قال: أفـقرأت آل حـم؟! قـال: قـرأت ولم أقـرأ آل حم. قال: ما قرأت ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾؟! قال: وإنّكم لأنتم هم؟! قال: نعم[٢].

---

(١) صحيح الترمذي، كتاب التفسير، ٣٥١/٥.

(٢) وأرسله أبو حيّان إرسال المسلّم، حيث ذكر القول الحقّ، قـال: «وقـال بـهذا المـعنىٰ ←

[٢] حدّثنا أبو كريب، قال: ثنا مالك بن إسماعيل، قال: ثنا عبدالسلام، قال: ثنا يزيد بن أبي زياد، عن مقسم، عن ابن عبّاس، قال: قالت الأنصار: فعلنا وفعلنا؛ فكأنّهم فخروا، فقال ابن عبّاس ـ أو العبّاس، شكّ عبدالسلام ـ: لنا الفضل عليكم.

فبلغ ذلك رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، فأتاهم في مجالسهم فقال: يا معشر الأنصار! ألم تكونوا أذلّة فأعزّكم الله بي؟!

قالوا: بلىٰ يا رسول الله.

قال: ألم تكونوا ضلاّلاً فهداكم الله بي؟!

قالوا: بلىٰ يا رسول الله.

قال: أفلا تجيبوني؟!

قالوا: ما نقول يا رسول الله؟

قال: ألا تقولون: ألم يخرجك قومك فآويناك؟! أوَلم يكذّبوك فصدّقناك؟! أوَلم يخذلوك فنصرناك؟!

قال: فما زال يقول حتّىٰ جثوا علىٰ الركب وقالوا: أموالنا وما في أيدينا لله ولرسوله، قال: فنزلت ﴿**قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ**

← عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب، واستشهد بالآية حين سيق إلىٰ الشام أسيراً» البحر المحيط ٧/٥١٦.

﴿فِي الْقُرْبَىٰ﴾.

[٣] حدّثني يعقوب، قال: ثنا مروان، عن يحيىٰ بن كثير، عن أبي العالية، عن سعيد بن جبير، في قوله ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ قال: هي قربىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم.

[٤] حدّثني محمّد بن عمارة الأسدي ومحمّد بن خلف، قالا: ثنا عبيدالله، قال: أخبرنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، قال: سألت عمرو بن شعيب عن قول الله عزّوجلّ ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ قال: قربىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم»[1].

أقول:

ولا يخفىٰ أنّ ابن جرير الطبري ذكر في معنىٰ الآية أربعة أقوال، وقد جعل القول بنزولها في «أهل البيت» القول الثاني، فذكر هذه الأخبار.

وجعل القول الأوّل أنّ المراد قرابته مع قريش، فذكر رواية طاووس عن ابن عبّاس، التي أخرجها أحمد والشيخان، وقد تقدّمت، وفيها قول سعيد بن جبير بنزولها في «أهل البيت» خاصّةً.

وأمّا القولان الثالث والرابع، فسنتعرّض لهما فيما بعد.

(١) تفسير الطبري ٢٥/١٦ ـ ١٧.

﴿المكتبة التخصصية للرد على الوهابية﴾

* وأخرج أبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي ـ صاحب المسند الكبير ـ في مسند عبدالله بن مسعود، في ما رواه عنه زرّ بن حبيش، قال:

«حدّثنا الحسن بن عليّ بن عفّان، حدّثنا محمّد بن خالد، عن يحيىٰ بن ثعلبة الأنصاري، عن عاصم بن أبي النجود، عن زرّ، عن عبدالله، قال:

كنّا مع رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم في مسير، فهتف به أعرابي بصوت جهوري: يا محمّد! فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: يا هناه! فقال: يا محمّد! ما تقول في رجل يحبّ القوم ولم يعمل بعملهم؟ قال: المرء مع من أحبّ. قال: يا محمّد! إلىٰ مَن تدعو؟ قال: إلىٰ شهادة أن لا إله إلاّ الله، وأنّي رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحجّ البيت. قال: فهل تطلب علىٰ هذا أجراً؟ قال: لا إلاّ المودّة في القربىٰ. قال: أقرباي يا محمّد أم أقرباك؟ قال: بل أقرباي.

قال: هات يدك حتّىٰ أُبايعك، فلا خير في من يودّك ولا يودّ قرباك»[1].

* وأخرج الطبراني: «حدّثنا محمّد بن عبدالله، ثنا حرب بن الحسن الطحّان، ثنا حسين الأشقر، عن قيس بن الربيع، عن الأعمش،

(١) مسند الصحابة ٢/١٢٧ ح ٦٦٤.

المكتبة التخصصية للرد على الوهابية

عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس رضي الله عنهما، قال: لمّا نزلت ﴿**قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾ قالوا: يا رسول الله، ومن قرابتك هؤلاء الّذين وجبت علينا مودّتهم؟ قال: عليّ وفاطمة وابناهما»[1].

وأخرج أيضاً: «حدّثنا محمّد بن عبدالله الحضرمي، ثنا محمّد بن مرزوق، ثنا حسين الأشقر، ثنا نصير بن زياد، عن عثمان أبي اليقظان، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس، قال: قالت الأنصار فيما بينهم: لو جمعنا لرسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم مالاً فنبسط يده لا يحول بينه وبينه أحد، فأتوا رسول الله فقالوا: يا رسول الله! إنّا أردنا أن نجمع لك من أموالنا. فأنزل الله عزّوجلّ ﴿**قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾ فخرجوا مختلفين، فقال بعضهم: ألم تروا إلىٰ ما قال رسول الله؟! وقال بعضهم: إنّما قال هذا لنقاتل عن أهل بيته وننصرهم ...»[2].

* وأخرج الحاكم قائلاً: «حدّثنا أبو محمّد الحسن بن محمّد بن يحيىٰ ابن أخي طاهر العقيقي الحسني، ثنا إسماعيل بن محمّد بن

(١) المعجم الكبير ٣/٤٧ رقم ٢٦٤١، و ١١/٣٥١ رقم ١٢٢٥٩.

(٢) المعجم الكبير ١٢/٢٦ رقم ١٢٣٨٤.

﴿المكتبة التخصصية للرد على الوهابية﴾

إسحاق ابن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين، حدّثني عمّي عليّ ابن جعفر بن محمّد، حدّثني الحسين بن زيد، عن عمر بن علي، عن أبيه عليّ بن الحسين، قال:

خطب الحسن بن عليّ الناس حين قُتل عليٌّ، فحمد الله وأثنىٰ عليه ثمّ قال:

لقد قُبض في هذه الليلة رجل لا يسبقه الأوّلون بعمل ولا يدركه الآخِرون، وقد كان رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم يعطيه رايته فيقاتل وجبريل عن يمينه وميكائيل عن يساره، فما يرجع حتّىٰ يفتح الله عليه، وما ترك علىٰ أهل الأرض صفراء ولا بيضاء إلاّ سبع مائة درهم فضلت من عطاياه أراد أن يبتاع بها خادماً لأهله ... ثم قال:

أيّها الناس! من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا الحسن ابن عليّ، وأنا ابن النبيّ، وأنا ابن الوصيّ، وأنا ابن البشير، وأنا ابن النذير، وأنا ابن الداعي إلىٰ الله بإذنه، وأنا ابن السراج المنير، وأنا من أهل البيت الذي كان جبريل ينزل إلينا ويصعد من عندنا، وأنا من أهل البيت الذي أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً، وأنا من أهل البيت الذي افترض الله مودّتهم علىٰ كلّ مسلم. فقال تبارك وتعالىٰ لنبيّه صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم: **﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي**

الْقُرْبَى وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْناً﴾ فاقتراف الحسنة مودّتنا أهل البيت »[١].

وقال الحاكم بتفسير الآية من كتاب التفسير : « إنّما اتّفقا في تفسير هذه الآية علىٰ حديث عبد الملك بن ميسرة الزرّاد عن طاووس عن ابن عبّاس أنّه في قربىٰ آل محمّد صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم »[٢].

* وأخرج أبو نعيم : « حدّثنا الحسين بن أحمد بن عليّ أبو عبدالله ، ثنا الحسن بن محمّد بن أبي هريرة ، ثنا إسماعيل بن يزيد ، ثنا قتيبة بن مهران ، ثنا عبد الغفور ، عن أبي هاشم ، عن زاذان ، عن عليٍّ ، قال : قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم : عليكم بتعلّم القرآن وكثرة تلاوته تنالون به الدرجات وكثرة عجائبه في الجنّة ، ثمّ قال عليّ : وفينا آل حم ، إنّه لا يحفظ مودّتنا إلاّ كلّ مؤمن ، ثمّ قرأ **﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾** »[٣].

وأخرج أيضاً : « حدّثنا أبو عبدالله محمّد بن أحمد بن عليّ بن أحمد بن مخلّد ، ثنا محمّد بن عثمان بن أبي شيبة ، ثنا عبادة بن زياد ، ثنا

---

(١) المستدرك علىٰ الصحيحين ١٧٢/٣ .

(٢) المستدرك علىٰ الصحيحين ٤٤٤/٢ .

(٣) تاريخ أصبهان ١٦٥/٢ .

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

يحيىٰ بن العلاء، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جابر، قال: جاء أعرابي إلىٰ النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم فقال: يا محمّد! اعرض عليَّ الإسلام. فقال: تشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأنّ محمّداً عبده ورسوله. قال: تسألني عليه أجراً؟ قال: لا، إلاّ المودّة في القربىٰ، قال: قرباي أو قرباك؟ قال: قرباي. قال: هات أُبايعك، فعلىٰ مَن لا يحبّك ولا يحبّ قرباك لعنة الله. قال صلّىٰ الله عليه وسلّم: آمين.

هذا حديث غريب من حديث جعفر بن محمّد بن محمّد، لم نكتبه إلاّ من حديث يحيىٰ بن العلاء، كوفي ولي قضاء الريّ»[١].

* وأخرج أبو بشر الدولابي خطبة الإمام الحسن السبط، فقال: «أخبرني أبو القاسم كهمس بن معمر: أنّ أبا محمّد إسماعيل بن محمّد ابن إسحاق بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن حسين بن عليّ بن أبي طالب حدّثهم: حدّثني عمّي عليّ بن جعفر بن محمّد بن حسين بن زيد، عن الحسن بن زيد بن حسين بن عليّ، عن أبيه، قال: خطب الحسن بن عليّ الناس حين قُتل عليّ...

أخبرني أبو عبدالله الحسين بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن عمر

---

(١) حلية الأولياء ٣/٢٠١.

ابن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، حدّثني أبي، حدّثني حسين بن زيد، عن الحسن بن زيد بن حسن ـ ليس فيه: عن أبيه ـ، قال: خطب الحسن بن عليٍّ الناس...

حدّثنا أحمد بن يحيىٰ الأودي، نا إسماعيل بن أبان الورّاق، نا عمر، عن جابر، عن أبي الطفيل وزيد بن وهب وعبدالله بن نجي وعاصم بن ضمرة، عن الحسن بن عليّ، قال: لقد قُبض في هذه الليلة رجل...»[1].

* وأخرج ابن عساكر: «أخبرنا أبو الحسن الفرضي، أنبأنا عبد العزيز الصوفي، أنبأنا أبو الحسن بن السمسار، أنبأنا أبو سليمان...

قال: وأنبأنا ابن السمسار، أنبأنا عليّ بن الحسن الصوري، أنبأنا سليمان بن أحمد بن أيّوب الطبراني اللخمي بأصبهان، أنبأنا الحسين بن إدريس الحريري التستري، أنبأنا أبو عثمان طالوت بن عبّاد البصري الصيرفي، أنبأنا فضّال بن جبير، أنبأنا أبو أُمامة الباهلي، قال: قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: خلق الله الأنبياء من أشجار شتّىٰ، وخلقني وعليّاً من شجرةٍ واحدة، فأنا أصلها وعليّ فرعها وفاطمة لقاحها والحسن والحسين ثمرها، فمن تعلّق بغصن من أغصانها نجا، ومن زاغ

(١) الذرّية الطاهرة: ١٠٩ ـ ١١١.

هوىٰ، ولو أنّ عبداً عبدَ الله بين الصفا والمروة ألف عام ثمّ ألف عام ثـمّ ألف عام، ثمّ لم يدرك محبّتنا لأكبّه الله علىٰ منخريه في النـار، ثـمّ تـلا ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾.

ورواه عليّ بن الحسن الصـوفي مـرّةً أُخـرىٰ عـن شـيخ آخـر، أخبرناه أبـو الحسـن الفـقيه السـلمي الطـرسوسي، أنـبأنا عـبد العـزيز الكتّاني، أنبأنا أبو نصر ابن الجيّان، أنبأنا أبو الحسن عـليّ بـن الحسـن الطرسوسي، أنبأنا أبو الفضل العبّاس بن أحمد الخواتيمي بطرسوس، أنبأنا الحسين بن إدريس التستري ...»[١].

* وأخرج ابن عساكر خبر خطبة مروان ـ بأمرٍ من معاوية ـ ابـنةَ عبدالله بن جعفر ليـزيد، وأنّ عـبدالله أوكـل أمـرها إلىٰ الحسـين عـليه السلام فزوّجها من القاسم بن محمّد بن جعفر، وتكلّم عـليه السـلام ـ في المسجد النبوي وبنو هاشم وبنو أُميّة مجتمعون ـ فحمد الله وأثـنىٰ عـليه، ثـمّ قـال: «إن الإسـلام دفـع الخسـيسة وتـمّم النـقيصة وأذهب اللائمة، فلا لوم علىٰ مسلم إلاّ في أمر مأثم، وإنّ القرابة التـي عـظّم الله حقّها وأمر برعايتها وأن يسأل نبيّه الأجر له بالمودّة لأهلها: قرابتنا أهل البيت ...»[٢].

---

(١) تاريخ دمشق، ترجمة عليّ أمير المؤمنين ١/١٣٢ ـ ١٣٣.

(٢) تعليق العلاّمة المحمودي علىٰ شواهد التنزيل ٢/١٤٤ عن أنساب الأشـراف بـترجـمة معاوية، وتاريخ دمشق بترجمة مروان بن الحكم.

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

* وأخرج ابن الأثير : «رویٰ حكيم بن جبير ، عن حبيب بن أبي ثابت ، قال : كنت أُجالس أشياخاً لنا ، إذ مرّ علينا عليّ بن الحسين ـ وقد كان بينه وبين أُناس من قريش منازعة في امرأة تزوّجها منهم لم يرض منكحها ـ فقال أشياخ الأنصار ـ ألا دعوتنا أمس لِما كان بينك وبين بني فلان ؟! إن أشياخنا حدّثونا أنّهم أتوا رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم فقالوا : يا محمّد ! ألا نخرج إليك من ديارنا ومن أموالنا لِما أعطانا الله بك وفضّلنا بك وأكرمنا بك ؟ فأنزل الله تعالىٰ : **﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾** . ونحن ندلّكم علىٰ الناس . أخرجه ابن مندة »[١] .

* وأخرج ابن كثير : « وقول ثالث ، وهو ما حكاه البخاري وغيره رواية عن سعيد بن جبير ... وقال السدّي عن أبي الديلم ، قال : لمّا جيء بعليّ بن الحسين رضي الله عنه أسيراً ... وقال أبو إسحاق السبيعي : سألت عمرو بن شعيب عن قوله تبارك وتعالىٰ : **﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾** فقال : قربىٰ النبيّ . رواهما ابن جرير .

ثمّ قال ابن جرير : حدّثنا أبو كريب ، حدّثنا مالك بن إسماعيل ، حدّثنا عبد السلام ، حدّثني يزيد بن أبي زياد ، عن مقسم ، عن

(١) أُسد الغابة في معرفة الصحابة ٥/٣٦٧.

ابن عبّاس ...

وهكذا رواه : ابن أبي حاتم ، عن عليّ بن الحسين ، عن عبد المؤمن بن عليّ ، عن عبد السلام ، عن يزيد بن أبي زياد ـ وهو ضعيف ـ بإسناده ، مثله أو قريباً منه .

وفي الصحيحين في قسم غنائم حنين قريب من هذا السياق ، ولكن ليس فيه ذِكر نزول هذه الآية ...

وقال ابن أبي حاتم : حدّثنا عليّ بن الحسين ، حدّثنا رجل سمّاه ، حدّثنا حسين الأشقر ، عن قيس ، عن الأعمش ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عبّاس ـ رضي الله عنه ـ ، قال : لمّا نزلت هذه الآية **﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾** قالوا : يا رسول الله ، مَن هؤلاء الّذين أمر الله بمودّتهم ؟ قال : فاطمة وولدها . رضي الله عنهم . وهذا إسناد ضعيف ، فيه مبهم لا يُعرف ، عن شيخ شيعي محترق وهو حسين الأشقر»[1] .

* وروىٰ الهيثمي : «عن ابن عبّاس قال : لمّا نزلت **﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾** قالوا : يا رسول الله ، مَن قرابتك هؤلاء الّذين وجبت علينا مودّتهم ؟ قال : علي وفاطمة وابناهما . رواه

(١) تفسير القرآن العظيم ٤/١٠٠ .

الطبراني من رواية حرب بن الحسن الطحّان عن حسين الأشقر عن قيس بن الربيع، وقد وثّقوا كلّهم وضعّفهم جماعة، وبقيّة رجاله ثقات»(١).

ورواه مرةً أُخرىٰ كذلك وقال: «فيه جماعة ضعفاء وقد وثّقوا»(٢).

وروىٰ خطبة الإمام الحسن عليه السلام قائلاً: «باب خطبة الحسن ابن عليّ رضي الله عنهما:

عن أبي الطفيل، قال: خطبنا الحسن بن عليّ بن أبي طالب، فحمد الله وأثنىٰ عليه وذكر أمير المؤمنين عليّاً رضي الله عنه خاتم الأوصياء ووصيّ الأنبيا ءوأمين الصدّيقين والشهداء. ثمّ قال: يا أيّها الناس، لقد فارقكم رجل ما سبقه الأوّلون ولا يدركه الآخِرون. لقد كان رسول الله يعطيه الراية فيقاتل جبريل عن يمينه وميكائيل عن يساره فما يرجع حتّىٰ يفتح الله عليه. ولقد قبضه الله في الليلة التي قبض فيها وصيّ موسىٰ، وعرج بروحه في الليلة التي ...

ثمّ قال: من عرفني فقد عرفني، وممن لم يعرفنى فأنا الحسن بن

(١) مجمع الزوائد ١٠٣/٧.

(٢) مجمع الزوائد ١٦٨/٩.

﴿المكتبة التخصصية للرد على الوهابية﴾

محمّد صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم. ثمّ تلا هذه الآية قول يوسف: ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَآئِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ﴾ ثمّ أخذ في كتاب الله.

ثمّ قال: أنا ابن البشير، أنا ابن النذير، وأنا ابن النبيّ، أنا ابن الداعي إلىٰ الله بإذنه، وأنا ابن السراج المنير، وأنا ابن الذي أُرسل رحمةً للعالمين، وأنا مِن أهل البيت الّذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً، وأنا مِن أهل البيت الّذين افترض الله عزّوجلّ مودّتهم وولايتهم فقال في ما أُنزل علىٰ محمّد صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم: ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾».

قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الأوسط والكبير باختصار... وأبو يعلىٰ باختصار، والبزّار بنحوه... ورواه أحمد باختصار كثير!

وإسناد أحمد وبعض طرق البزّار والطبراني في الكبير حسان»[1].

* وروىٰ السيوطي الحديث عن طاووس عن ابن عبّاس كما تقدّم.

قال: «وأخرج ابن مردويه من طريق ابن المبارك عن ابن عبّاس في قوله: ﴿إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ قال: تحفظوني في قرابتي».

---

(١) مجمع الزوائد ١٤٦/٩.

﴿المكتبة التخصصية للرد على الوهابية﴾

قال: «وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه من طريق مقسم، عن ابن عبّاس، قال: قالت الأنصار ...» الحديث، وقد تقدّم.

قال: «وأخرج الطبراني في الأوسط وابن مردويه بسند ضعيف من طريق سعيد بن جبير، قال: قالت الأنصار فيما بينهم: لو جمعنا لرسول الله ...» الحديث، وقد تقدّم.

قال: «وأخرج أبو نعيم والديلمي من طريق مجاهد عن ابن عبّاس قال: قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: لا أسألكم عليه أجراً إلاّ المودّة في القربىٰ، أن تحفظوني في أهل بيتي وتودّوهم بي».

قال: «وأخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني وابن مردويه بسند ضعيف من طريق سعيد بن جبير عن ابن عبّاس، قال: لمّا نزلت هذه الآية ﴿**قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ**﴾ قالوا: يا رسول الله، من قرابتك هؤلاء الّذين وجبت مودّتهم؟ قال: عليّ وفاطمة وولداها».

قال: «وأخرج سعيد بن منصور، عن سعيد بن جبير: ﴿**إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ**﴾ قال: قربىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم».

قال: «وأخرج ابن جرير عن أبي الديلم، قال: لمّا جيء بعليّ بن الحسين ...» الحديث، وقد تقدّم.

﴿المكتبة التخصصية للرد على الوهابية﴾

ثمّ روىٰ السيوطي حديث الثقلين وغيره ممّا فيه الوصيّة باتّباع أهل البيت والتحذير من بغضهم ...»[١].

* وقال الآلوسي: «وذهب جماعة إلىٰ أنّ المعنىٰ: لا أطلب منكم أجراً إلاّ محبّتكم أهل بيتي وقرابتي. وفي البحر: أنّه قول ابن جبير والسدّي وعمرو بن شعيب. و «في» عليه للظرفية المجازية، و«القربىٰ» بمعنىٰ الأقرباء، والجار والمجرور في موضع الحال. أي: إلاّ المودّة ثابتة في أقربائي متمكّنة فيهم، ولمكانة هذا المعنىٰ لم يقل: إلاّ مودّة القربىٰ ... وروي ذلك مرفوعاً:

أخرج ابن المنذر، وابن أبي حاتم، والطبراني، وابن مردويه، من طريق ابن جبير عن ابن عبّاس، قال: لمّا نزلت هذه الآية ...» الحديث، كما تقدّم. قال: «وسند هذا الخبر ـ علىٰ ما قال السيوطي في الدرّ المنثور ـ ضعيف، ونصّ علىٰ ضعفه في تخريج أحاديث الكشّاف ابن حجر.

وأيضاً: لو صحّ لم يقل ابن عبّاس ما حكي عنه في الصحيحين وغيرهما وقد تقدّم. إلاّ أنّه روي عن جماعةٍ من أهل البيت ما يؤيّد ذلك:

أخرج ابن جرير عن أبي الديلم، قال: لمّا جيء بعليّ بن

---

(١) الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور ٦/ ٦ـ٧.

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

الحسين ...» الحديث، وقد تقدّم.

«وروىٰ زاذان عن عليٍّ كرّم الله تعالىٰ وجهه، قال: فينا في آل حم آية لا يحفظ مودّتنا إلاّ مؤمن؛ ثمّ قرأ هذه الآية.

وإلىٰ هذا أشار الكميت في قوله:

وجدنا لكم في آل حم آية تأوّلها منّا تقيٌّ ومعربُ

ولله تعالىٰ درّ السيّد عمر الهيتي ـ أحد الأقارب المعاصرين ـ حيث يقول:

بأيّة آيةٍ يأتي يزيدُ

غداةَ صحائفُ الأعمال تُتلىٰ

وقام رسولُ ربّ العرش يتلو

وقد صمّت جميع الخلق ﴿قُل لاَّ﴾

والخطاب علىٰ هذا القول لجميع الأُمّة لا للأنصار فقط، وإن ورد ما يوهم ذلك، فإنّهم كلّهم مكلّفون بمودّة أهل البيت، فقد أخرج مسلم والترمذي والنسائي ...» فروىٰ حديث الثقلين، ونحوه، ثمّ قال: «إلىٰ غير ذلك ممّا لا يحصىٰ كثرةً من الأخبار»[1].

* وروىٰ الشوكاني الأخبار التي نقلناها عن «الدرّ المنثور»

(١) روح المعاني ٢٥/٣١ـ٣١ـ٣٢.

﴿المكتبة التخصصية للرد على الوهابية﴾

كالحديث الذي رواه الأئمة من طريق مقسم عن ابن عبّاس. ثمّ قال: «وفي إسناده يزيد بن أبي زياد، وهو ضعيف» وما رواه أبو نعيم والديلمي من طريق مجاهد عن ابن عبّاس، ولم يتكلّم في سنده، وما رواه الجماعة من طريق سعيد بن جبير عن ابن عبّاس، قال: «قال السيوطي: بسند ضعيف».

ثمّ إنّه أشار إلىٰ التعارض الموجود بين الأخبار في ما روي عن ابن عبّاس، ورجح ما أُخرج عنه في كتابي البخاري ومسلم، وقال: «وقد أغنىٰ الله آل محمّد عن هذا بما لهم من الفضائل الجليلة والمزايا الجميلة، وقد بيّنّا بعض ذلك عند تفسيرنا لقوله ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ**﴾[1].

تنبيه:

حاول القوم أن لا ينقلوا خطبة الإمام الحسن عليه السلام كاملةً، وحتّىٰ المنقوض منها تصرّفوا في لفظه! فراجع: المسند ١/١٩٩، والمناقب ـ لأحمد ـ الرقم ١٣٥ و ١٣٦، والمعجم الكبير ـ للطبراني ـ ٣/ الرقم ٢٧١٧ إلى ٢٧٢٥، وتاريخ الطبري ٥/١٥٧، والمستدرك ٣/١٧٢، والكامل ٣/٤٠٠، ومجمع الزوائد ٩/١٤٦، وقارن بين الألفاظ لترىٰ

(١) فتح القدير ٤/٥٣٦ ـ ٥٣٧.

مدىٰ إخلاص أُمناء الحديث وحرصهم علىٰ حفظه ونقله !!

ولننقل الخبر كما رواه أبو الفرج وبأسانيد مختلفة، فقال:

« حدّثني أحمد بن عيسىٰ العجلي، قال: حدّثنا حسين بن نصر، قال: حدّثنا زيد بن المعذل، عن يحيىٰ بن شعيب، عن أبي مخنف، قال: حدّثني أشعث بن سوار، عن أبي إسحاق السبيعي، عن سعيد بن رويم.

وحدّثني علي بن إسحاق المخرمي وأحمد بن الجعد، قالا: حدّثنا عبدالله بن عمر مشكدانة، قال: حدّثنا وكيع، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن جشي.

وحدّثني عليّ بن إسحاق، قال: حدّثنا عبدالله بن عمر، قال: حدّثنا عمران بن عيينة، عن الأشعث بن أبي إسحاق، موقوفاً.

وحدّثني محمّد بن الحسين الخثعمي، قال: حدّثنا عبّاد بن يعقوب، قال: عمرو بن ثابت: كنت أختلف إلىٰ أبي إسحاق السبيعي سنةً أسأله عن خطبة الحسن بن عليّ، فلا يحدّثني بها، فدخلت إليه في يومٍ شات وهو في الشمس وعليه برنسه كأنّه غول، فقال لي: من أنت؟ فأخبرته، فبكىٰ وقال: كيف أبوك؟ كيف أهلك؟ قلت: صالحون. قال: في أيّ شيء تردّد منذ سنة؟ قلت: في خطبة الحسن بن علي بعد وفاة أبيه.

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

قال: حدّثني هبيرة بن يريم، وحدّثني محمّد بن محمّد الباغندي ومحمّد بن حمدان الصيدلاني، قالا: حدّثنا إسماعيل بن محمّد العلوي، قال: حدّثني عمّي عليّ بن جعفر بن محمّد، عن الحسين بن زيد بن عليّ ابن الحسين بن زيد بن الحسن، عن أبيه ـ دخل حديث بعضهم في حديث بعض، والمعنىٰ قريب ـ قالوا:

خطب الحسن بن عليّ وفاة أمير المؤمنين عليٍّ عليه السلام فقال: لقد قُبض في هذه الليلة رجل لم يسبقه الأوّلون ولا يدركه الآخرون بعمل، ولقد كان يجاهد مع رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم فيقيه بنفسه، ولقد كان يوجّهه برايته فيكتنفه جبريل عن يمينه وميكائيل عن يساره، فلا يرجع حتّىٰ يفتح الله عليه، ولقد توفّي في هذه الليلة التي عرج فيها بعيسىٰ بن مريم، ولقد توفّي فيها يوشع بن نون وصيّ موسىٰ، وما خلّف صفراء ولا بيضاء إلاّ سبعمائة درهم بقيت من عطائه أراد أن يبتاع بها خادماً لأهله.

ثمّ خنقته العبرة فبكىٰ وبكىٰ الناس معه.

ثمّ قال: أيّها الناس! من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا الحسن بن محمّد صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، أنا ابن البشير، أنا ابن النذير، أنا ابن الداعي إلىٰ الله عزّوجلّ بإذنه، وأنا ابن السراج المنير، وأنا

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

من أهل البيت الّذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً، والّذين افترض الله مودّتهم في كتابه إذ يقول: ﴿**وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْناً**﴾ فاقتراف الحسنة مودّتنا أهل البيت.

قال أبو مخنف عن رجاله: ثمّ قام ابن عبّاس بين يديه فدعا الناس إلىٰ بيعته، فاستجابوا له وقالوا: ما أحبّه إلينا وأحقه بالخلافة؛ فبايعوه.

ثمّ نزل عن المنبر»[١].

أقول:

وهكذا روىٰ الشيخ المفيد بإسناده[٢].

وذيل الخبر من الشواهد علىٰ بطلان خبر طاووس عن سعيد عن ابن عبّاس، كما لا يخفىٰ.

---

(١) مقاتل الطالبيّين: ٦١ ـ ٦٢.

(٢) الإرشاد ٢/٧ ـ ٨.

الفصل الثاني

في تصحيح أسانيد هذه الأخبار

قد ذكرنا في الفصل الأوّل طرفاً من الأخبار في أنّ المراد من «القربىٰ» في «آية المودّة» هم «أهل البيت»، وقد جاء في بعضها التصريح بأنّهم «عليّ وفاطمة وابناهما».

وقد نقلنا تلك الأخبار عن أهمّ وأشهر كتب الحديث والتفسير عند أهل السُنّة، من القدماء والمتأخّرين... وبذلك يكون القول بنزول الآية المباركة في «أهل البيت» قولاً متّفقاً عليه بين الخاصّة والعامّة.

فأمّا ما رواه طاووس من جزم سعيد بن جبير بأنّ المراد هم «أهل البيت» عليهم السلام خاصّة، وهو الذي أخرجه الشيخان وأحمد والترمذي وغيرهم... فلم أجد طاعناً في سنده... وإن كان لنا كلام فيه، وسيأتي.

وأمّا ما أُخرج في (المناقب) لأحمد بن حنبل فهو من الزيادات،

المكتبة التخصصية للرد على الوهابية

فالقائل «كتب إلينا» هو «القطيعي»: أبو بكر أحمد بن جعفر الحنبلي ـ المتوفّىٰ سنة ٣٦٨ ـ وهو راوي: المسند، والزهد، والمناقب، لأحمد بن حنبل. حدّث عنه: الدار قطني، والحاكم، وابن رزقويه، وابن شاهين، والبرقاني، وأبو نعيم، وغيرهم من كبار الأئمة.

ووثّقه الدارقطني قائلاً: ثقة زاهد قديم، سمعت أنّه مجاب الدعوة؛ وقال البرقاني: ثبت عندي أنّه صدوق، وقد ليّنته عند الحاكم فأنكر عليَّ وحسّن حاله وقال: كان شيخي.

قالوا: قد ضعف واختلَّ في آخر عمره، وتوقّف بعضهم في الرواية عنه لذلك. ومن هنا أورده الذهبي في (ميزانه) مع التصريح بصدقه، وهذه عبارته: «[صحّ] أحمد بن جعفر بن حمدان أبو بكر القطيعي، صدوق في نفسه مقبول، تغيّر قليلاً. قال الخطيب: لم نر أحداً ترك الاحتجاج به» ثمّ نقل ثقته عن الدار قطني وغيره، وردّ علىٰ من تكلّم فيه لاختلاله في آخر عمره[1].

و «محمّد بن عبدالله بن سليمان الحضرمي» هو «مطيّن» المتوفّىٰ سنة ٢٩٧، قال الدار قطني: ثقة جبل، وقال الخليلي: ثقة حافظ

(١) تاريخ بغداد ٧٣/٤، المنتظم ٩٢/٧، سير أعلام النبلاء ٢١٠/١٦، ميزان الاعتدال ٨٧/١، الوافي بالوفيات ٢٩٠/٦، وغيرها.

المكتبة التخصصية للرد على الوهابية

وقال الذهبي: الشيخ الحافظ الصادق، محدّث الكوفة ...[١].

وسيأتي الكلام علىٰ سائر رجاله؛ بما يثبت صحّة السند وحجّيّة الخبر.

وأمّا ما رواه ابن جرير الطبري حجّةً للقول بنزول الآية في «أهل البيت» وقد كان أربع روايات ... فما تُكلِّم إلاّ في الثاني منها، وهذا إسناده:

«حدّثنا أبو كريب، قال: ثنا مالك بن إسماعيل، قال: ثنا عبدالسلام، قال: ثنا يزيد بن أبي زياد، عن مِقسَم، عن ابن عبّاس ...».

قال ابن كثير: «وهكذا رواه ابن أبي حاتم، عن عليّ بن الحسين، عن عبدالمؤمن بن عليّ، عن عبدالسلام، عن يزيد بن أبي زياد ـ وهو ضعيف ـ بإسناده مثله أو قريباً منه».

وتبعه الشوكاني حيث إنّه بعد أن رواه قال: «وفي إسناده يزيد بن أبي زياد، وهو ضعيف».

وأمّا ما رواه الأئمّة، كابن المنذر، وابن أبي حاتم، والطبراني، وابن مردويه، وعنهم السيوطي، فقد ضعّف السيوطي سنده، وتبعه

(١) تذكرة الحفّاظ ٢/٦٦٢، الوافي بالوفيات ٣/٣٤٥، سير اعلام النبلاء ١٤/٤١.

﴿المكتبة التخصصية للرد على الوهابية﴾

الشهاب الآلوسي، وقد سبقهما إلىٰ ذلك الهيثمي وابن كثير وابن حجر العسقلاني، قال الأخير في شرح البخاري:

«وهذا الذي جزم به سعيد بن جبير قد جاء عنه من روايته عن ابن عبّاس مرفوعاً، فأخرج الطبراني وابن أبي حاتم من طريق قيس بن الربيع، عن الأعمش، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس، قال: لمّا نزلت قالوا: يا رسول الله، من قرابتك الّذين وجبت علينا مودّتهم؟... الحديث. وإسناده ضعيف... وقد جزم بهذا التفسير جماعة من المفسّرين، واستندوا إلىٰ ما ذكرته عن ابن عبّاس من الطبراني وابن أبي حاتم، وإسناده واهٍ، فيه ضعيف ورافضي»[1].

وقال في تخريج أحاديث الكشّاف: «أخرجه الطبراني وابن أبي حاتم والحاكم في مناقب الشافعي، من رواية حسين الأشقر، عن قيس ابن الربيع، عن الأعمش، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس. وحسين ضعيف ساقط»[2].

وقال ابن كثير: «وقال ابن أبي حاتم: حدّثنا عليّ بن الحسين، حدّثنا رجل سمّاه، حدّثنا حسين الأشقر، عن قيس، عن الأعمش، عن

---

(١) فتح الباري في شرح صحيح البخاري ٤٥٨/٨.

(٢) الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشّاف ـ مع الكشّاف ـ ٢٢٠/٤.

سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس... وهذا إسناد ضعيف، فيه مبهم لا يعرف، عن شيخ شيعي محترق، وهو حسين الأشقر».

وتبعه القسطلاني بقوله: «وأمّا حديث ابن عبّاس أيضاً عند ابن أبي حاتم، قال: لمّا نزلت هذه الآية ﴿**قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ**﴾ قالوا: يا رسول الله، من هؤلاء الّذين أمر الله بمودّتهم؟ قال: فاطمة وولدها عليهم السلام. فقال ابن كثير: إسناده ضعيف، فيه متّهم لا يعرف إلاّ عن شيخ شيعي محترق، وهو حسين الأشقر»[1].

وقال الهيثمي: «رواه الطبراني من رواية حرب بن الحسن الطحّان، عن حسين الأشقر، عن قيس بن الربيع، وقد وثّقوا كلّهم وضعّفهم جماعة، وبقيّة رجاله ثقات».

أقول:

فالأخبار الدالّة علىٰ القول الحقّ، المرويّة في كتب القوم، منقسمة بحسب آرائهم في رجالها إلىٰ ثلاثة أقسام:

١ ـ ما اتّفقوا علىٰ القول بصحّته؛ وهو حديث طاووس عن سعيد ابن جبير عن ابن عبّاس.

٢ ـ ما ذكروه وسكتوا عن التكلّم في سنده ولم يتفوّهوا حوله

(١) إرشاد الساري ٧/٣٣١.

ببنت شفة! بل منه ما لم يجدوا بُدّاً من الاعتراف باعتباره، كأخبار قول النبيّ لِمن سأله عمّا يطلب في قِبال دعوته، وخطبة الإمام الحسن عليه السلام بعد وفاة أبيه، وكلام الإمام السجّاد في الشام، ونحو ذلك.

٣ـ ما رووه وتكلّموا في سنده.

أمّا القسم الأوّل فلنا كلام حوله، وسيأتي في أوّل الفصل الرابع.

وأمّا القسم الثاني، فلا حاجة إلىٰ بيان صحّته بعد أن أقرّ القوم بذلك.

وأمّا القسم الثالث، فهو المقصود بالبحث هنا.

ولنفصّل الكلام في تراجم من ضعفوه من رجال أسانيد هذه الأخبار، ليتبيّن أنّ جميع ما ذكروه ساقط مردود! علىٰ ضوء كلمات أعلام الجرح والتعديل منهم:

١ ـ ترجمة يزيد بن أبي زياد:

وهو: القرشي الهاشمي الكوفي، مولىٰ عبدالله بن الحارث بن نوفل. هو من رجال الكتب الستّة، قال المزّي: «قال البخاري في اللباس من صحيحه عقيب حديث عاصم بن كليب عن أبي بردة: قلنا

لعليٍّ: ما القسيّة؟ وقال جرير عن يزيد في حديثه، القسيّة ثياب مضلّعةٌ ... الحديث. وروىٰ له في كتاب رفع اليدين في الصلاة. وفي الأدب. وروىٰ له مسلم مقروناً بغيره، واحتجّ به الباقون»[١].

وروىٰ عنه جماعة كبيرة من أعلام الأئمّة كسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وشريك بن عبدالله، وشعبة بن الحجّاج، وعبدالله بن نمير، وأمثالهم[٢]. قال الذهبي: حدّث عنه شعبة مع براعته في نقد الرجال[٣].

أقول:

يكفي في جواز الاعتماد عليه وصحّة الاحتجاج به رواية أصحاب الكتب الستّة وكبار الأئمّة عنه. مضافاً إلىٰ قول مسلم في مقدّمة كتابه: «فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم وأضرابهم»[٤].

وقد وثّقه عدّة من الأئمّة أيضاً:

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٤٠/٣٢.

(٢) تهذيب الكمال ١٣٧/٣٢، سير أعلام النبلاء ١٢٩/٦، تهذيب التهذيب ٢٨٧/١١ رقم ٥٣١.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٣٠/٦.

(٤) صحيح مسلم ٥/١ ـ ٦.

قال ابن سعد: كان ثقةً في نفسه إلاّ أنّه اختلط في آخر عمره فجاء بالعجائب.

وقال ابن شاهين في الثقات: قال أحمد بن صالح المصري: يزيد بن أبي زياد ثقة ولا يعجبني قول من تكلّم فيه.

وقال ابن حبّان: كان صدوقاً إلاّ أنّه لمّا كبر ساء حفظه وتغيّر، وكان يلقّن ما لقّن فوقعت المناكير في حديثه.

وقال الآجري عن أبي داود: لا أعلم أحداً ترك حديثه، وغيره أحبّ إليّ منه.

وقال يعقوب بن سفيان: ويزيد وإن كانوا يتكلّمون فيه لتغيّره فهو علىٰ العدالة والثقة وإن لم يكن مثل الحكم ومنصور[1].

ثمّ إنّا نظرنا في كلمات القادحين ـ بالرغم من كون الرجل من رجال الكتب الستّة، إذ احتجّ به الأربعة وروىٰ له الشيخان ـ فوجدنا أوّل شيء يقولونه:

كان من أئمّة الشيعة الكبار[2].

فسألنا: ما المراد من «الشيعة»؟ ومن أين عرف كونه «من أئمّة

(١) هذه الكلمات بترجمته من تهذيب التهذيب ٢٨٨/٦ ـ ٢٨٩، وغيره.

(٢) الكامل ٢٧٢٩/٧، تهذيب الكمال ١٣٨/٣٢، تهذيب التهذيب ٢٨٨/١١.

الشيعة الكبار»؟

فجاء الجواب: تدلّ علىٰ ذلك أحاديث رواها، موضوعة.

فنظرنا فإذا به يروي عن سليمان بن عمرو بن الأحوص، عن أبي برزة، قال: «تغنّىٰ معاوية وعمرو بن العاص، فقال النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: اللّهمّ اركسهما في الفتنة ركساً، ودعّهما في النار دعّاً»[١].

فهذا الحديث موضوع[٢] أو غريب منكر[٣] لأنّه ذمٌّ لمعاوية رأس الفئة الباغية وعمرو بن العاص رأس النفاق!! فيكون راويه «من أئمّة الشيعة الكبار»!!

لكن يبدو أنّهم ما اكتفوا ـ في مقام الدفاع عن معاوية وعمرو ـ برمي الحديث بالوضع وراويه بالتشيّع، فالتجأوا إلى تحريف لفظ الحديث، ووضع كلمة «فلان وفلان» في موضع الاسمين، ففي المسند:

«حدّثنا عبدالله، حدّثني أبي، ثنا عبدالله بن محمّد ـ وسمعته أنا من عبدالله بن محمّد بن أبي شيبة ـ، ثنا محمّد بن فضيل، عن يزيد بن

(١) أخرجه أحمد في المسند ٤/٤٢١، والطبراني والبزّار كما في مجمع الزوائد ٨/١٢١.
(٢) الموضوعات لابن الجوزي، لكن لا يخفىٰ أنّه لم يطعن في الحديث إلاّ من جهة «يزيد» ولم يقل فيه إلاّ «كان يلقّن بأخرة فيتلقّن»، ولذا تعقّبه السيوطي بما سنذكره.
(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٤/٤٢٤.

أبي زياد، عن سليمان بن عمرو بن الأحوص، قال: أخبرني ربّ هذه الدار أبو هلال، قال: سمعت أبا برزة، قال: كنّا مع رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم في سفر، فسمع رجلين يتغنّيان وأحدهما يجيب الآخر وهو يقول:

لا يزال جوادي تلوح عظامه ذوىٰ الحرب عنه أن يجنّ فيقبرا

فقال النبيّ صلّىٰ عليه وسلّم: انظروا من هما؟ قال: فقالوا: فلان وفلان!!

قال: فقال النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم: اللّهم اركسهما ركساً، ودعّهما إلىٰ النار دعّاً».

وكأنّ هذا المقدار لم يشف غليل القوم، أو كان هذا التحريف لأجل الإبهام، فيكون مقدّمةً ليأتي آخر فيزيله ويضع «معاوية» و «عَمراً» آخَرَين!! بخبرٍ مختلق:

قال السيوطي ـ بعد أن أورد الحديث عن أبي يعلىٰ وتعقّب ابن الجوزي بقوله: هذا لا يقتضي الوضع، والحديث أخرجه أحمد في مسنده: حدّثنا... وله شاهد من حديث ابن عبّاس: قال الطبراني في الكبير ... ـ: «وقال ابن قانع في معجمه: حدّثنا محمّد بن عبدوس كامل، حدّثنا عبدالله بن عمر، حدّثنا سعيد أبو العبّاس التيمي، حدّثنا سيف بن

عمر، حدّثني أبو عمر مولىٰ إبراهيم بن طلحة، عن زيد بن أسلم، عن صالح، عن شقران، قال: بينما نحن ليلةً في سفر، إذ سمع النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم صوتاً فقال: ما هذا؟! فذهبت أنظر، فإذا هو معاوية بن رافع، وعمرو بن رفاعة بن تابوت يقول:

لا يزال جوادي تلوح عظامه

ذوىٰ الحرب عنه أن يموت فيقبرا

فأتيت النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم فأخبرته فقال: اللّهمّ اركسهما ودعّهما إلىٰ نار جهنم دعّاً. فمات عمرو بن رفاعة قبل أن يقدم النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم من السفر».

قال السيوطي: «وهذه الرواية أزالت الإشكال وبيّنت أنّ الوهم وقع في الحديث الأوّل، في لفظةٍ واحدة وهي قوله: ابن العاص، وإنّما هو ابن رفاعة أحد المنافقين، وكذلك معاوية بن رافع أحد المنافقين، والله أعلم»[1].

بل السيوطي نفسه أيضاً يعلم واقع الحال وحقيقة الأمر، وإلاّ فما أجهله!!

أمّا أوّلاً: فلم يكن في الحديث الأوّل إشكال أو وهم حتّىٰ

(١) اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١/٤٢٧.

يُــزال !! غـاية مـا هـناك أنّ فـي « المســند » لفـظ « فـلان وفـلان » بـدل « معاوية وعمرو » والسيوطي يعلم ـ كغيره ـ أنّـه تـحريف ، إن لم يكـن عن عمد فعن سهو !!

علىٰ أنّه لم يوافق ابن الجوزي في الطعن في الحديث ، بل ذكر له ما يشهد له بالصحّة .

وأما ثانياً: فلو سلّمنا وجود إبهامٍ وإشكالٍ في الحـديث الأوّل ، فهل يُزال ويرتفع بحديثٍ لا يرتضي أحد سنده مطلقاً ، لمكان « سـيف ابن عمر » ... ولنلقِ نظرةً سريعة في ترجمته[1] .

قال ابن معين : ضعيف الحديث .

وقال أبو حاتم : متروك الحديث .

وقال أبو داود : ليس بشيء .

وقال أبو النسائي : ضعيف .

وقال الدار قطني : ضعيف .

وقال ابن عديّ : بعض أحاديثه مشهورة وعامّتها منكرة لم يُتابع عليها .

وقال ابن حبّان : يروي الموضوعات عـن الأثـبات . قـالوا : كـان

(١) تهذيب التهذيب ٤/٢٥٩.

يضع الحديث، اتّهم بالزندقة.

وقال البرقاني عن الدار قطني: متروك.

وقال الحاكم: اتّهم بالزندقة وهو في الرواية ساقط.

والعجيب أن السيوطي نفسه يردّ أحاديثه قائلاً: «إنّه وضّاع»[1]!

أقول:

فلينظر الباحث المنصف كيف يردّون حديثاً ـ يروونه عن رجلٍ اعتمد عليه أرباب الصحاح الستّة ـ لكونه في ذمّ ابن هندٍ وابن النابغة، وهم شيعة لهما... ويقابلونه بحديث يرويه رجل اتّفقوا علىٰ سقوطه واتّهموه بالوضع والزندقة!!

فلينظر! كيف يتلاعبون بالدين وسنّة رسول ربّ العالمين!!

ولا يتوهّمنّ أنّ هذه طريقتهم في أبواب المناقب والمثالب فحسب، بل هي في الأُصولين والفقه أيضاً!!

فلنرجع إلىٰ ما كنّا بصدده، ونقول:

إنّ «يزيد بن أبي زياد» ثقة عندهم ومن رجال الكتب الستّة المعروفة بالصحاح، ولا عيب فيه إلاّ روايته بعض مثالب أئمّة القوم!! ولذا جعلوه «من أئمّة الشيعة الكبار»!!

(١) اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١/١٩٩.

علىٰ أنّ كون الراوي شيعياً، بل رافضيّاً ـ حسب اصطلاحهم ـ لا يضرّ بوثاقته، كما قرّروا في محلّه وبنوا عليه في مواضع كثيرة[١].

وتلخص: صحّة روايته في نزول آية المودّة في خصوص «أهل البيت» الطاهرين، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

٢ ـ ترجمة حسين الأشقر:

وقد ترجمنا لأبي عبدالله الحسين بن حسن الأشقر الفزاري الكوفي، في مبحث آية التطهير، وقلنا هناك بأنّه من رجال النسائي في (صحيحه) وأنّهم قد ذكروا أنّ للنسائي شرطاً في صحيحه أشدّ من شرط الشيخين[٢].

وأنّه روىٰ عنه كبار الأئمّة الأعلام: كأحمد بن حنبل، وابن معين، والفلاّس، وابن سعد، وأمثالهم[٣].

وقد حكىٰ الحافظ ابن حجر بترجمته عن العقيلي، عن أحمد بن

(١) مقدّمة فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٣٩٨.
(٢) تذكرة الحفّاظ ٢/٧٠٠.
(٣) تهذيب التهذيب ٢/٢٩١.

محمّد بن هانیء، قال: قلت: لأبي عبدالله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ تحدّث عن حسين الأشقر؟ قال: لم يكن عندي ممّن يكذب. وذكر عنه التشيّع فقال له العبّاس بن عبد العظيم: إنّه يحدّث في أبي بكر وعمر، وقلت أنا: يا أبا عبدالله، إنه صنّف باباً في معايبهما! فقال: ليس هذا بأهلٍ أن يُحدّث عنه[1].

وهذا هو السبب في تضعيف غير أحمد.

وعن الجوزجاني: غالٍ من الشتّامين للخِيَرة[2].

ولذا يقولون: «له مناكير» وأمثال هذه الكلمة، ممّا يدلّ علىٰ طعنهم في أحاديث الرجل في فضل عليٍّ أو الحطّ من مناوئيه، وليس لهم طعن في الرجل نفسه، ولذا قال يحيىٰ بن معين: كان من الشيعة الغالية، فقيل له: فكيف حديثه؟! قال: لا بأس به.

قيل: صدوق؟ قال: نعم، كتبت عنه[3].

هذا، فالرجل ثقة وصدوق عند أحمد، والنسائي، ويحيىٰ بن معين، وابن حبّان... وإنّما ذنبه الوحيد هو «التشيّع»، وقد نصّوا علىٰ أنّه غير مضرّ.

(١ ـ ٣) تهذيب التهذيب ٢/٢٩١ ـ ٢٩٢.

أقول:

لكنّ المهمّ ـ هنا ـ أنّه «صدوق» عند الحافظ ابن حجر أيضاً، فقد قال: «الحسين بن حسن الأشقر، الفزاري، الكوفي، صدوق، يهم ويغلو في التشيّع، من العاشرة، مات سنة ٢٠٨. س»[١].

وإنّما أعدنا ترجمة الرجل لنؤكّد علىٰ أنّ ابن حجر قد ناقض نفسه مرّتين:

١ ـ في تضعيفه الرجل في «تخريج أحاديث الكشّاف» مع وصفه بـ«الصدق» في «تقريب التهذيب»!

٢ ـ في طعنه في الرجل بسبب التشيّع أو الرفض ـ حسب تعبيره ـ مع أنّه نصّ في «مقدّمة فتح الباري» علىٰ أنّ الرفض ـ فضلاً عن التشيّع ـ غير مضرّ.

وبذلك يسقط طعنه في حديثنا، وكذا طعن غيره تبعاً له.

تنبيه:

قد اختلف طعن الطاعنين فيما رواه الأئمّة: الطبراني، وابن أبي حاتم، وابن المنذر، والحاكم، وابن مردويه: عن حسين الأشقر، عن قيس بن الربيع، عن الأعمش، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس...

---

(١) تقريب التهذيب ١/١٧٥.

فالسيوطي لم يقل إلاّ «بسندٍ ضعيف» وتبعه الآلوسي.

وابن حجر قال في «تخريج أحاديث الكشّاف»: «وحسين ضعيف ساقط» فلا كلام له في غيره، لكن في «فتح الباري»: «إسناده واهٍ، فيه ضعيف ورافضي».

وابن كثير ـ وتبعه القسطلاني ـ قال عن حسين الأشقر: «شيخ شيعي محترق» وأضاف ـ في خصوص إسناد ابن أبي حاتم لقوله: حدّثنا رجل سمّاه: «فيه مبهم لا يُعرف».

والهيثمي أفرط فقال: «رواه الطبراني من رواية حرب بن الحسن الطحّان، عن حسين الأشقر، عن قيس بن الربيع. وقد وثّقوا كلّهم وضعّفهم جماعة، وبقيّة رجاله ثقات».

وبما ذكرنا ـ في ترجمة الأشقر ـ يسقط كلام السيوطي والآلوسي، وكذا كلام ابن كثير في «الأشقر» أمّا قوله: «فيه مبهم لا يعرف» فيردّه أنّه إن كان هو «حرب بن الحسن الطحّان» فهو، وسنذكر ترجمته، وإن كان غيره فالإشكال مرتفع بمتابعته.

وكذا يسقط كلام ابن حجر في «تخريج أحاديث الكشّاف».

أمّا كلامه في «فتح الباري» فيمكن أن يكون ناظراً إلىٰ «الأشقر» فقط، بأن يكون وَصَفَه بالرفض وضعّفه من أجل ذلك، ويمكن أن

يكون مراده من «ضعيف» غير الأشقر الذي وصفه بالرفض ... وهذا هو الأظهر، ومراده ـ علىٰ الظاهر ـ هو «قيس بن الربيع» الذي زعم غيره ضعفه، فلنترجم له:

٣ ـ ترجمة قيس بن الربيع:

وهو: قيس بن الربيع الأسدي، أبو محمّد الكوفي:

من رجال: أبي داود، والترمذي، وابن ماجة[١].

روىٰ عنه جماعة كبيرة من الأئمّة في الصحاح وغيرها، كسفيان الثوري، وشعبة بن الحجّاج، وعبد الرزاق بن همام، وأبي نعيم الفضل ابن دكين، وأبي داود الطيالسي، ومعاذ بن معاذ، وغيرهم[٢].

وهذه بعض الكلمات في توثيقه ومدحه والثناء عليه باختصار:

قال أبو داود الطيالسي عن شعبة: سمعت أبا حصين يثني علىٰ قيس بن الربيع. قال: قال لنا شعبة: أدركوا قيساً قبل أن يموت!

قال عفّان: قلت ليحيىٰ بن سعيد: أفتتّهمه بكذب؟! قال: لا.

قال عفّان: كان قيس ثقة، يوثّقه الثوري وشعبة.

---

(١) تهذيب الكمال ٢٥/٢٤، تهذيب التهذيب ٣٥٠/٨، وغيرهما.

(٢) تهذيب الكمال ٢٧/٢٤.

قال حاتم بن الليث، عن أبي الوليد الطيالسي: كان قيس بن الربيع ثقة حسن الحديث.

قال أحمد بن صالح: قلت لأبي نعيم: في نفسك من قيس بن الربيع شيء؟ قال: لا.

قال عمرو بن عليّ: سمعت معاذ بن معاذ يحسن الثناء علىٰ قيس.

وقال يعقوب بن شيبة السدوسي: وقيس بن الربيع عند جميع أصحابنا صدوق، وكتابه صالح، وهو رديء الحفظ جدّاً مضطربه، كثير الخطأ، ضعيف في روايته.

وقال ابن عديّ: عامّة رواياته مستقيمة، والقول فيه ما قال شعبة.

هذا، وقد أُخذ عليه أمور:

أحدها: إنّه ولّيَ المدائن من قبل المنصور، فأساء إلىٰ الناس فنفروا عنه.

والثاني: التشيع، نقله الذهبي عن أحمد[1].

والثالث: وجود أحاديث منكَرة عنده. قال حرب بن إسماعيل: قلت لأحمد بن حنبل: قيس بن الربيع أيّ شيء ضعّفه؟ قال: روىٰ أحاديث منكَرة.

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/٣٩٣.

لكن قالوا: هذه الأحاديث أدخلها عليه ابنه لمّا كبر فحدّث بها[١].

ولكونه صدوقاً في نفسه، ثقة، وأنّ هذه الروايات مدخولة عليه وليست منه، قال الذهبي: «صدوق في نفسه، سيّىء الحفظ»[٢].

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق، تغيّر لمّا كبر، أدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدّث بها»[٣].

فإن كان يقصد في «مقدّمة فتح الباري» تضعيف هذا الرجل، فقد ناقض نفسه كذلك...

٤ ـ ترجمة حرب بن حسن الطحّان:

وهذا الرجل لم يتعرّض له بالتضعيف، ولم ينقل كلاماً فيه إلاّ الهيثمي، ولكنّه مع ذلك نصّ على أنّه «وثّق» ولم يذكر المضعِّف ولا وجه التضعيف.

---

(١) تاريخ بغداد ١٢/٤٥٦ ـ ٤٦٢، تهذيب الكمال ٢٤/٢٥ ـ ٣٧، سير أعلام النبلاء ٨/٤١ ـ ٤٤، تهذيب التهذيب ٨/٣٥٠ ـ ٣٥٣.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/٣٩٣.

(٣) تقريب التهذيب ٢/١٢٨.

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عنه فقال: شيخ»[١].

وقال ابن حجر: «حرب بن الحسن الطحّان. ليس حديثه بذاك. قاله الأزدي. انتهىٰ.

وذكره ابن حبّان في الثقات.

وقال ابن النجاشي: عامّي الرواية. أي شيعي قريب الأمر. له كتاب.

رویٰ عنه: يحيیٰ بن زكريّا اللؤلؤي»[٢].

أقول:

لكن لا يلتفت إلىٰ قول الأزدي، كما نصَّ عليه الذهبي، حيث قال: «لا يلتفت إلىٰ قول الأزدي، فإنّ في لسانه في الجرح رهقاً»[٣].

أقول:

تتمّة:

فيها مطلبان:

الأوّل: قال الذهبي معقّباً ـ علىٰ حديث خطبة الإمام الحسن

---

(١) الجرح والتعديل ٢٥٢/٣.

(٢) لسان الميزان ١٨٤/٢.

(٣) ميزان الاعتدال ٦١/١.

عليه السلام، الذي أخرجه الحاكم عن أبناء أئمّة أهل البيت والذرّيّة الطاهرة ـ: «ليس بصحيح»![1].

ولمّا كان هذا القدح مجملاً ومبهماً، فإنّه لا يُعبأ به... وأظنّ أنّه من جهة المتن والمعنىٰ لا السند، وعذر الذهبي في قدحه في مناقب آل البيت عليهم السلام معلوم!!

والثاني: قال ابن عساكر ـ بعد أن أخرج من طريق الطبراني حديث أبي أُمامة الباهلي ـ: «هذا حديث منكر، وقد وقع إليّ جزء ابن عبّاد بعلوّ، وليس هذا الحديث فيه»[2].

وهذا الحديث بهذا اللفظ رواه عن طريق الطبراني الحافظ أبو عبدالله الكنجي، قال: «هذا حديث حسن عال، رواه الطبراني في معجمه كما أخرجناه سواء، ورواه محدّث الشام في كتابه بطرقٍ شتّىٰ»[3] والحافظ ابن حجر[4]. ورواه لا عن طريق الطبراني: الحاكم الحسكاني النيسابوري[5].

---

(١) تلخيص المستدرك ١٧٢/٣.

(٢) تاريخ دمشق، ترجمة أمير المؤمنين عليه السلام ١٣٣/١.

(٣) كفاية الطالب في مناقب عليّ بن أبي طالب: ٣١٧.

(٤) لسان الميزان ٤٣٤/٤.

(٥) شواهد التنزيل ١٤١/٢.

أمّا عدم وجوده في الجزء الذي وقع إلىٰ ابن عساكر من حديث طالوت بن عبّاد، فغير مضرّ كما هو واضح.

وأمّا نكارة الحديث ففي أيّ فقرة منه ؟! أفي حديث الشجرة ؟! أو في قوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: «لو أنّ عبداً ...» ؟! أو في تلاوة آية المودّة في هذا الموضع ؟!

أمّا حديث الشجرة، فقد رواه من أئمّة الحديث كثيرون[1] وإليه أشار أمير المؤمنين[2] ولم يقل أحد بنكارته.

وأمّا تلاوته الآية هنا، فقد عرفت أنّها نازلة في عليٍّ وفاطمة وابنيهما.

بقي قوله: «ولو أنّ عبداً ...» وأظنّه يريد هذا، وهو كلام جليل، ومعناه دقيق، وخلاصة بيانه أنّ الحبّ هو وسيلة الاتّباع والقرب، والعمل بلا درك حبّ النبيّ وآله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم غير مقرّب إلىٰ الله سبحانه وتعالىٰ، وكلّ عمل لا تقرّب فيه إليه فهو باطل، وصاحبه من أهل النار وبئس القرار.

---

(١) راجع الجزء الخامس من كتابنا الكبير (نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار) ففيه روايات أنهما مخلوقان من نور واحد، ومن شجرة واحدة.

(٢) نهج البلاغة: ١٦٢.

هذا إذا أخذنا الكلام علىٰ ظاهره.

وأمّا إذا كان كنايةً عن البغض، فالأمر أوضح، لأنّ بغض النبيّ وأهل بيته مبعّد عن الله عزّ وجلّ، ولا ينفع معه عمل...

اللّهمّ اجعلنا من المحبّين للنبيّ وآله، ومن المتقرّبين بهم إليك.

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

الفصل الثالث

في دفع شبهات المخالفين

وإذا ثبتت صحّة الأحاديث الدالة على نزول الآية المباركة في «أهل البيت» حتّى التي تكلّم في أسانيدها، بعد بيان سقوط ما تذرّعوا به، تندفع جميع الشبهات التي يطرحونها حول ذلك.

ولكنّا مع ذلك نذكر ما قالوه في هذا الباب، ونجيب عنه بالأدلة والشواهد القويمة، **﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ﴾**.

ولعلّ أشدّ القوم مخالفةً في المقام هو ابن تيميّة في «منهاج السُنّة» فلنقدّم كلماته:

* يقول ابن تيميّة: «ثبت في الصحيح عن سعيد بن جبير: أنّ ابن عبّاس سئل عن قوله تعالى: **﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾** قال: فقلت: إلاّ أن تودّوا قربى محمّد. فقال ابن عبّاس:

المكتبة التخصصية للرد على الوهابية

عجلت! إنّه لم يكن بطن من قريش إلاّ لرسول الله منهم قرابة فقال: قل لا أسألكم عليه أجراً إلاّ أن تودّوني في القرابة التي بيني وبينكم.

فابن عبّاس كان من كبار أهل البيت وأعلمهم بتفسير القرآن، وهذا تفسيره الثابت عنه.

ويدلّ على ذلك أنّه لم يقل: إلاّ المودّة لذوي القربىٰ، ولكن قال: إلاّ المودّة في القربىٰ. ألا ترىٰ أنّه لمّا أراد ذوي قرباه قال: **﴿وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى﴾**. ولا يقال: المودّة في ذوي القربىٰ، وإنّما يقال: المودّة لذوي القربىٰ، فكيف وقد قال **﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾**؟!

ويبيّن ذلك: إنّ الرسول صلّىٰ الله عليه وسلّم لا يَسأل أجراً أصلاً، إنّما أجره علىٰ الله، وعلىٰ المسلمين موالاة أهل البيت لكن بأدلّة أخرىٰ غير هذه الآية. وليست موالاتنا لأهل البيت من أجر النبيّ في شيء.

وأيضاً، فإنّ هذه الآية مكّية، ولم يكن عليٌّ قد تزوّج بفاطمة، ولا وُلد له أولاد»[1].

---

(١) منهاج السُنّة ٢٥/٤ ـ ٢٧.

* وقال ابن تيميّة:

«وأمّا قوله: وأنزل الله فيهم ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ فهذا كذب ظاهر، فإنّ هذه الآية في سورة الشورىٰ، وسورة الشورىٰ مكّيّة بلا ريب، نزلت قبل أن يتزوّج عليّ بفاطمة ... وقد تقدّم الكلام علىٰ الآية وأنّ المراد بها ما بيّنه ابن عبّاس ... رواه البخاري وغيره ...

وقد ذكر طائفة من المصنّفين من أهل السُنّة والجماعة والشيعة، من أصحاب أحمد وغيرهم، حديثاً عن النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم أن هذه الآية لمّا نزلت قالوا: يا رسول الله، من هؤلاء؟ قال: عليّ وفاطمة وابناهما.

وهذا كذب باتّفاق أهل المعرفة»![1].

* وكرّر ابن تيميّة:

تكذيب الحديث المذكور. وأنّ الآية في سورة الشورى وهي مكّية، وأنّ عليّاً إنّما تزوّج فاطمة بالمدينة ... وأنّ التفسير الذي في الصحيحين يناقض ذلك الحديث، قال: سئل ابن عبّاس ... وأنّه قال: ﴿لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ ولم يقل: إلاّ المودّة

(١) منهاج السُنّة ٥٦٢/٤ـ٥٦٣.

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

للقربىٰ ، ولا المودّة لذوي القربىٰ كما قال : ﴿وَاعْلَمُواْ...﴾ ... وأنّ النبيّ لا يسأل علىٰ تبليغ رسالة ربّه أجراً ألبتة ، بل أجره علىٰ الله ... وأنّ القربىٰ معرّفة باللام ، فلابدّ أن تكون معروفةً عند المخاطبين .

وقد ذكرنا أنّها لمّا نزلت لم يكن قد خُلق الحسن ولا الحسين ، ولا تزوّج عليّ بفاطمة ، فالقربىٰ التي كان المخاطبون يعرفونها يمتنع أن تكون هذه ، بخلاف القربىٰ التي بينه وبينهم ، فإنّها معروفة عندهم[1] .

* ولم يذكر ابن حجر العسقلاني في (تخريج الكشّاف) إلاّ « المعارضة » قال : « وقد عارضه ما هو أولىٰ منه ، ففي البخاري ... »[2] وكذا في « فتح الباري » وأضاف : « ويؤيّد ذلك أنّ السورة مكّية »[3] .

* وقال ابن كثير : « وذكر نزول الآية في المدينة بعيد ، فإنّها مكّيّة ، ولم يكن إذ ذاك لفاطمة رضي الله عنها أولاد بالكلّية ، فإنّها لم تتزوّج بعليٍّ ـ رضي الله عنه ـ إلاّ بعد بدر من السنة الثانية من الهجرة . والحقّ تفسير هذه الآية بما فسّرها حبر الأُمّة ... »[4] .

(١) منهاج السُنّة ٧/٩٥ـ١٠٣ .

(٢) الكاف الشاف ، ط مع الكشاف ٤/٢٢٠ .

(٣) فتح الباري في شرح البخاري ٨/٤٥٨ .

(٤) تفسير القرآن العظيم ٤/١٠١ .

* وقال القسطلاني: «والآية مكّية ولم يكن إذ ذاك لفاطمة أولاد بالكلّية، فإنّها لم تتزوّج بعليٍّ إلاّ بعد بدر في السنة الثانية من الهجرة. وتفسير الآية بما فسّر به حبر الأُمّة وترجمان القرآن ابن عبّاس أحقّ وأولىٰ»(١).

* والشوكاني اقتصر علىٰ المعارضة وترجيح الحديث عن طاووس عن ابن عبّاس(٢).

* وابن روزبهان ما قال إلاّ: «ظاهر الآية علىٰ هذا المعنىٰ شامل لجميع قرابات النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم»(٣).

* وقال عبد العزيز الدهلوي ما حاصله:

«إنّه وإن أخرج أحمد والطبراني ذلك عن ابن عبّاس، لكنّ جمهور المحدّثين يضعّفونه، لكون سورة الشورىٰ بتمامها مكّية، وما خُلق الحسن والحسين في ذلك الوقت، ولم يتزوّج عليّ بعد بفاطمة... والحديث في طريقه بعض الشيعة الغلاة، وقد وصفه المحدّثون بالصدق، والظنّ الغالب أنّه لم يكذب وإنّما نقل الحديث

(١) إرشاد الساري في شرح البخاري ٧/٣٣١.

(٢) فتح القدير ٤/٥٣٧.

(٣) إبطال الباطل ـ المطبوع مع إحقاق الحقّ ـ ٣/٢٠.

بالمعنى. إذ كان لفظه «أهل بيتي» فخصّهم الشيعي بالأربعة ...

والمعنى المذكور لا يناسب مقام النبوّة، وإنّما ذلك من شأن أهل الدنيا، وأيضاً ينافيه الآيات الكثيرة كقوله تعالىٰ: ﴿مَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ إِنْ أَجْرِيَ إِلاَّ عَلَى اللَّهِ﴾ فلو كان خاتم الأنبياء طالباً للأجر لزم أن تكون منزلته أدنىٰ من سائر الأنبياء، وهو خلاف الإجماع»[1].

فهذه شبهات أعلام القوم في هذا المقام، فلنذكر الشبهات بالترتيب ونتكلّم عليها:

١ ـ سورة الشورىٰ مكّية والحسنان غير موجودين:

ولعلّ هذه أهمّ الشبهات في المسألة، وهي الأساس ... ونحن تارةً نبحث عن الآية المباركة بالنظر إلىٰ الروايات، وأُخرىٰ بقطع النظر عنها، فيقع البحث علىٰ كلا التقديرين.

أمّا علىٰ الأول: فإنّ الآية المباركة بالنظر إلىٰ الروايات المختلفة الواردة ـ سواء المفسّرة بأهل البيت، أو القائلة بأنّها نزلت بمناسبة قول الأنصار كذا وكذا ـ مدنيّة، ولذا قال جماعة بأن سورة الشورىٰ مكّيّة إلاّ آيات:

---

(١) التحفة الاثنا عشرية: ٢٠٥.

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

قال القرطبي: «سورة الشورىٰ مكّيّة في قول الحسن وعكرمة وعطاء وجابر. وقال ابن عبّاس وقتادة: إلاّ أربع آيات منها أُنزلت بالمدينة: ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ إلىٰ آخرها»(١).

وقال أبو حيّان: «قال ابن عبّاس: مكّية إلاّ أربع آيات، من قوله تعالىٰ: ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ إلىٰ آخر الأربع آيات فإنّها نزلت بالمدينة»(٢).

وقال الشوكاني: «وروي عن ابن عبّاس وقتادة أنّها مكّيّة إلاّ أربع آيات منها أُنزلت بالمدينة: ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ...﴾(٣)».

وقال الآلوسي: «وفي البحر: هي مكّيّة إلاّ أربع آيات من قوله تعالىٰ: ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً﴾ إلىٰ آخر أربع آيات. وقال مقاتل: فيها مدنيّ، قوله تعالىٰ: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ...﴾ واستثنىٰ بعضهم قوله تعالىٰ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَىٰ﴾ ...

وجوّز أن يكون الإطلاق باعتبار الأغلب»(٤).

---

(١) تفسير القرطبي ١/١٦.

(٢) البحر المحيط ٥٠٧/٧.

(٣) فتح القدير ٥٢٤/٤.

(٤) روح المعاني ١٠/٢٥.

وبهذا القدر كفاية.

ووجود آيات مدنيّة في سورة مكّيّة أو بالعكس كثير، ولا كلام لأحدٍ في ذلك. فالشبهة مندفعة على هذا التقدير بكلّ وضوح.

وأمّا علىٰ الثاني: فالآية دالّة علىٰ وجوب مودّة «القربىٰ» أي: أقرباء النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، والخطاب للمسلمين لا لغيرهم.

أمّا أنّها دالّة علىٰ وجوب مودّة «قربىٰ» النبيّ، فلتبادر هذا المعنىٰ منه، وقد أذعن بهذا التبادر غير واحدٍ من الأئمّة، نذكر منهم:

الكرماني، صاحب «الكواكب الدراري في شرح البخاري»[1].

والعيني، صاحب «عمدة القاري في شرح البخاري».

قال العيني بشرح حديث طاووس: «وحاصل كلام ابن عبّاس: إن جميع قريش أقارب النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وليس المراد من الآية بنو هاشم ونحوهم كما يتبادر الذهن إلىٰ قول سعيد بن جبير»[2].

وأمّا أن الخطاب للمسلمين، فلوجوهٍ، منها: السياق، فإنّ الله سبحانه وتعالىٰ يقول:

﴿تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ وَالَّذِينَ آمَنُوا

(١) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري ٨٠/٨١.

(٢) عمدة القاري في شرح صحيح البخاري ١٥٧/١٩.

وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ لَهُم مَّا يَشَاؤُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الكَبِيرُ * ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْناً إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَإِن يَشَأِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ * وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ * وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِ وَالْكَافِرُونَ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾.

فقد جاءت الآية المباركة بعد قوله تعالىٰ: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾.

فإن قلت:

فبعدها: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِباً...﴾؟!

قلت:

ليس المراد من ذلك المشركين، بل المراد هم المسلمون ظاهراً المنافقون باطناً، يدلّ علىٰ ذلك قوله بعده: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ فالخطاب ليس للمشركين، ولم تستعمل «التوبة» في القرآن إلاّ في العصاة من المسلمين.

فإن قلت:

فقد كان في عداد المسلمين في مكّة منافقون ؟!

قلت:

نعم، فراجع ما يقوله المحققون في و(سورة المدّثر) وقارن بما قاله المفسّرون[١].

وعلىٰ هذا، فقد كان الواجب علىٰ المسلمين عامّة «مودّة» أقرباء النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ... فهل ـ يا تُرىٰ ـ أُمروا حينذاك بمودّة أعمامه وبني عمومته ؟!

أمّا المشركون منهم .. فلا، قطعاً .. وأمّا المؤمنون منهم وقت نزول الآية أو بعده ... فأولئك لم يكن لهم أيّ دورٍ يُذكر في مكّةٍ ...

بل المراد «عليّ» عليه السلام، فإنّه الذي كان المشركون يبغضونه ويعادونه، والمنافقون يحسدونه ويعاندونه، والمؤمنون

---

(١) يراجع بهذا الصدد: تفاسير الفريقين، خاصّة في سورة المدّثر، المكّية عند الجميع، ويلاحظ اضطراب كلمات أبناء العامّة وتناقضها، في محاولات يائسة لصرف الآيات الدالّة علىٰ ذلك عن ظواهرها، فراراً من الإجابة عن السؤال بـ«مَن هم إذاً ؟»!!.
أمّا الشيعة .. فقد عرفوا المنافقين منذ اليوم الأوّل ... وللتفصيل مكان آخر، لو وجدنا متّسعاً لوضعنا في هذه المسألة القرآنية التاريخية المهمّة جدّاً رسالة مفردة، وبالله التوفيق.

يحبّونه ويوادّونه.

ولا يخفىٰ ما تدلّ عليه كلمتا «المودّة» و«يقترف».

ثمّ إنّه صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم لمّا سئل ـ في المدينة ـ عن المراد من «القربىٰ» في الآية المباركة قال: «عليّ وفاطمة والحسن والحسين».

٢ ـ الرسول لا يَسأل أجراً:

إنّ الرسول مِن قِبل الله سبحانه وتعالىٰ لا يسأل الناس أجراً علىٰ تبليغ الرسالة إليهم أصلاً، وإنّما أجره علىٰ الله، وهكذا كان الأنبياء السابقون:

قال نوح لقومه: **﴿إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ * وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلاَّ عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾**[١].

وقال هود: **﴿يَا قَوْمِ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِنْ أَجْرِيَ إِلاَّ عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي أَفَلاَ تَعْقِلُونَ﴾**[٢].

وقال صالح: **﴿إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ ***

(١) سورة الشعراء ٢٦: ١٠٧ـ١٠٨.

(٢) سورة هود ١١: ٥١.

المكتبة التخصصية للرد على الوهابية

وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلاَّ عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[١].

ومن هنا أصرّ بعضهم علىٰ أنّ الاستثناء منقطع، وجوّز بعضهم ـ كالزمخشري وجماعة ـ أن يكون متّصلاً وأن يكون منقطعاً.

أقول:

ونبيّنا أيضاً كذلك كما جاء في آياتٍ عديدة: منها:

﴿... قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ * إِنْ هُوَ إِلاَّ ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ﴾[٢].

﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ إِنْ أَجْرِيَ إِلاَّ عَلَى اللَّهِ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾[٣].

﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلاَّ مَن شَاء أَن يَتَّخِذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلاً﴾[٤].

وقد أجاب المفسّرون من الفريقين عن هذه الشبهة بأكثر من وجه، وفي تفسيري الخازن والخطيب الشربيني منها وجهان...

ولكن يظهر ـ بالدقّة ـ أنّ الآيات في الباب بالنسبة إلىٰ نبيّنا صلّىٰ

(١) سورة الشعراء ٢٦: ١٤٣ ـ ١٤٥.

(٢) سورة الأنعام ٦: ٩٠.

(٣) سورة سبأ ٣٤: ٤٧.

(٤) سورة الفرقان ٢٥: ٥٧.

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

الله عليه وآله وسلّم علىٰ أربعة أنحاء:

١ ـ ما اشتمل علىٰ عدم سؤال الأجر.

٢ ـ ما اشتمل علىٰ سؤال الأجر لكنّه «لكم».

٣ ـ ما اشتمل علىٰ عدم سؤال الأجر، وطلب «اتّخاذ السبيل إلىٰ الله» عن اختيار.

٤ ـ ما اشتمل علىٰ سؤال الأجر وهو «المودّة في القربىٰ».

وأيّ تنافٍ بين هذه الآيات؟! يا منصفون!

إنّه صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم لا يَسأل الناس أجراً، وإنّما قال لهم: اتّخذوا إلى الله «سبيلاً» وهو «لكم» ولا يتّحقق إلاّ بمودّة أهل البيت، ولذا ورد عنهم عليهم السلام: «نحن السبيل»[1]... نعم هم السبل وخاصّةً «إذا صارت الدنيا هرجاً ومرجاً، وتظاهرت الفتن، وتقطّعت السبل...»[2]. فإذن هم السبيل، وهذا معنىٰ هذه الآية في محكم التنزيل، ولا يخفىٰ لوازم هذا الدليل، فافهم واغتنم، و ﴿**ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ...**﴾ وحسبنا الله ونعم الوكيل.

---

(١) فرائد السمطين، وعنه في ينابيع المودّة: ٢٢.

(٢) مجمع الزوائد ٩/١٦٥.

٣ ـ لماذا لم يقل : إلاّ المودّة للقربىٰ ؟

وطرحُ هذه الشبهة من مثل الدهلوي غير بعيد، لكنّه من مثل ابن تيميّة الذي يدّعي العربيّة عجيب!! وليته راجع كلام أهل الفنّ :

قال الزمخشري : « يجوز أن يكون استثناءً متّصلاً، أي : لا أسألكم أجراً إلاّ هذا، وهو أن تودّوا أهل قرابتي، ولم يكن هذا أجراً في الحقيقة، لأنّ قرابته قرابتهم، فكانت صلتهم لازمة لهم في المروءة.

ويجوز أن يكون منقطعاً، أي : لا أسألكم أجراً قطّ ولكنّني أسألكم أن تودّوا قرابتي الّذين هم قرابتكم ولا تؤذوهم.

فإن قلت: هلاّ قيل : إلاّ مودّة القربىٰ، أو : إلاّ المودّة للقربىٰ ؟ وما معنىٰ قوله : ﴿**إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾ ؟

قلت: جُعلوا مكاناً للمودّة ومقرّاً لها، كقولك : لي في آل فلانٍ مودّة، ولي فيهم هوى وحبٌّ شديد. تريد : أُحبّهم وهم مكان حبّي ومحلّه، وليست « في » بصلةٍ للمودّة كاللام إذا قلت : إلاّ المودّة للقربىٰ، إنّما هي متعلّقة بمحذوفٍ تعلّق الظرف به في قولك : المال في الكيس. وتقديره : إلاّ المودّة ثابتةً في القربىٰ ومتمكّنة فيها. والقربىٰ مصدر

كالزلفىٰ والبشرىٰ بمعنىٰ قرابة، والمراد: في أهل القربىٰ. وروي أنّها لمّا نزلت قيل: يا رسول الله، من قرابتك هؤلاء الّذين وجبت علينا مودّتهم؟ قال: عليّ وفاطمة وابناهما.

ويدلّ عليه ما روي عن عليّ رضي الله عنه: شكوت إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم حسد الناس لي، فقال: أما ترضىٰ أن تكون رابع أربعة: أوّل من يدخل الجنّة أنا وأنت والحسن والحسين، وأزواجنا عن أيماننا وشمائلنا، وذرّيّتنا خلف أزواجنا!»[١].

وقرّره الفخر الرازي حيث قال: «أورد صاحب الكشّاف علىٰ نفسه سؤالاً فقال: هلاّ قيل: إلاّ مودّة القربىٰ، أو: إلاّ المودّة للقربىٰ، وما معنىٰ قوله: ﴿إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾؟

وأجاب بأن قال: جُعلوا مكاناً للمودّة ومقرّاً لها كقولك: لي في آل فلانٍ مودّة، ولي فيهم هوىً وحبّ شديد. تريد أُحبّهم وهم مكان حبّي ومحلّه»[٢].

وكذا أبو حيّان واستحسنه[٣].

---

(١) الكشّاف في تفسير القرآن ٢١٩/٤ ـ ٢٢٠.

(٢) التفسير الكبير ١٦٧/٢٧.

(٣) البحر المحيط ٥١٦/٧.

المكتبة التخصصية للرد على الوهابية

وقال النيسابوري: «ثمّ أمر رسوله بأن يقول: ﴿لاَّ أَسْأَلُكُمْ﴾ على هذا التبليغ ﴿أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ﴾ الكائنة ﴿فِي الْقُرْبَى﴾ جُعلوا مكاناً للمودّة ومقرّاً لها، ولهذا لم يقل: مودّة القربىٰ، أو: المودّة للقربىٰ، وهي مصدر بمعنىٰ القرابة، أي: في أهل القربىٰ وفي حقّهم»[1].

وقال أبو السعود بعد أن جعل الاستثناء متّصلاً: «وقيل: الاستثناء منقطع والمعنىٰ: لا أسألكم أجراً قطّ ولكن أسألكم المودّة.

و ﴿فِي الْقُرْبَى﴾ حال منها. أي: المودّة ثابتة في القربىٰ متمكّنة في أهلها أو في حقّ القرابة. والقربىٰ مصدر كالزلفىٰ، بمعنىٰ القرابة. روي: أنّها لمّا نزلت قيل: يا رسول الله، مَن قرابتك ...»[2].

وراجع أيضاً تفاسير: البيضاوي والنسفي والشربيني، وغيرهم.

٤ ـ المعارضة:

وهذه هي الشبهة الأخيرة، وهي تتوقّف علىٰ اعتبار ما أخرج أحمد وغيره عن طاووس عن ابن عبّاس، والجواب عنها بالتفصيل في الفصل الرابع ...

(١) تفسير النيسابوري ـ هامش الطبري ـ ٢٥/٣٣.

(٢) تفسير أبي السعود ٨/٣٠.

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

الفصل الرابع
الأخبار والأقوال

قد ظهر إلىٰ الآن أنّ نزول الآية المباركة في «أهل البيت» هو المتبادر من الآية، وأنّ القول بذلك مستند إلىٰ أدلّةٍ معتبرةٍ في كتب السُنّة، وأنّه محكيّ عن أئمّة أهل البيت: أمير المؤمنين ـ وهو أعلم الأصحاب بكتاب الله بالإجماع ـ والحسن السبط، والحسين الشهيد، والإمام السجّاد عليّ بن الحسين، والإمام الباقر، والإمام الصادق، عليهم الصلاة والسلام.

ورواه عدّة من كبار الصحابة عن رسول الله.

وقال به ابن عبّاس، في ما رواه عنه سعيد بن جبير ومجاهد والكلبي وغيرهم، بل أرسله عنه أبو حيّان إرسال المسلَّم، وسنذكر عبارته. وهو قول: سعيد بن جبير، وعمرو بن شعيب، والسدّي، وجماعة.

المكتبة التخصصية للرد على الوهابية

أدلّة وشواهد أُخرىٰ للقول بنزول الآية في أهل البيت :

وقد ذكر هذا القول غير واحدٍ من المفسّرين وغيرهم فلم يردّوه.

بل لم يرجّحوا عليه غيره، بل ذكروا له أدلّة وشواهد ومؤيّدات، من الأخبار والروايات.

* كالزمخشري، فإنّه ذكر هذا القول، وروىٰ فيه الحديث: «قيل: يا رسول الله، مَن قرابتك ...» قال: «ويدلّ عليه ما روي عن عليٍّ ...» الحديث، وقد تقدّم، ثمّ قال بعده:

«وعن النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: حرّمت الجنّة علىٰ مَن ظلم أهل بيتي وآذاني في عترتي، ومن اصطنع صنيعةً إلىٰ أحدٍ من وُلد عبد المطّلب ولم يجازه عليها فأنا أُجازيه عليها غداً إذا لقيني يوم القيامة.

وروي: إنّ الأنصار قالوا: فعلنا وفعلنا ...» الحديث، وقد تقدّم.

قال: «وقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: من مات علىٰ حبّ آل محمّد مات شهيداً، ألا ومن مات علىٰ حبّ آل محمّد مات مغفوراً له، ألا ومَن مات علىٰ حبّ آل محمّد مات تائباً، ألا ومَن مات علىٰ حبّ آل محمّد مات مومناً مستكمل الإيمان، ألا ومن مات علىٰ

حبّ آل محمّد بشّره مَلك الموت بالجنّة ثمّ منكر ونكير، ألا ومن مات علىٰ حبّ آل محمّد يزفُّ إلىٰ الجنّة كما تُزفّ العروس إلى بيت زوجها، ألا ومن مات علىٰ حبّ آل محمّد جعل الله قبره مزار ملائكة الرحمة، ألا ومَن مات علىٰ حب آل محمّد مات علىٰ السُنّة والجماعة، ألا ومَن مات علىٰ بغض آل محمّد لم يشمّ رائحة الجنّة »[1].

* والرازي حيث قال: « روىٰ الكلبي عن ابن عبّاس ـ رضي الله عنهما ـ قال: إنّ النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم لمّا قدم المدينة كانت تعروه نوائب وحقوق، وليس في يده سعة، فقال الأنصار: إنّ هذا الرجل قد هداكم الله علىٰ يده وهو ابن أُختكم وجاركم في بلدكم، فاجمعوا له طائفةً من أموالكم، ففعلوا، ثمّ أتوه به فردّه عليهم، فنزل قوله تعالىٰ: ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً﴾ أي علىٰ الإيمان إلاّ أن تودّوا أقاربي. فحثّهم علىٰ مودّة أقاربه ».

ثمّ إنّه أورد الرواية عن الزمخشري قائلاً: « نقل صاحب الكشّاف عن النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم أنّه قال: مَن مات علىٰ حبّ آل محمّد ... » إلىٰ آخره. ثمّ قال:

---

(١) الكشّاف في تفسير القرآن ٤/٢٢٠ ـ ٢٢١.

المكتبة التخصصية للرد على الوهابية

«وأنا أقول: آل محمّد هم الّذين يؤول أمرهم إليه، فكلّ من كان أمرهم إليه أشدّ وأكمل كانوا هم الآل، ولا شكّ أنّ فاطمة وعليّاً والحسن والحسين كان التعلّق بينهم وبين رسول الله أشدّ التعلّقات، وهذا كالمعلوم بالنقل المتواتر، فوجب أن يكونوا هم الآل.

وأيضاً: اختلف الناس في الآل، فقيل: هم الأقارب، وقيل: هم أُمّته. فإن حملناه علىٰ القرابة فهم الآل، وإن حملناه على الأُمّة الّذين قبلوا دعوته فهم أيضاً آل. فثبت أنّ علىٰ جميع التقديرات هم الآل، وأمّا غيرهم فهل يدخلون تحت لفظ الآل؟ فمختلف فيه.

وروىٰ صاحب الكشّاف: إنّه لمّا نزلت هذه الآية قيل: يا رسول الله، من قرابتك هؤلاء الّذين وجبت علينا مودّتهم؟ فقال: علي وفاطمة وآبناهما. فثبت أن هؤلاء الأربعة أقارب النبيّ.

وإذا ثبت هذا وجب أن يكونوا مخصوصين بمزيد التعظيم، ويدلّ عليه وجوه:

الأوّل: قوله تعالىٰ: ﴿**إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾ ووجه الاستدلال به ما سبق.

الثاني: لا شكّ أنّ النبيّ كان يحبّ فاطمة عليها السلام، قال صلّىٰ الله عليه وسلّم: فاطمة بضعة منّي، يؤذيني ما يؤذيها. وثبت

بالنقل المتواتر عن رسول الله أنّه كان يحبّ عليّاً والحسن والحسين. وإذا ثبت ذلك وجب على كلّ الأمّة مثله لقوله: ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ ولقوله سبحانه: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾.

الثالث: إنّ الدعاء للآل منصب عظيم، ولذلك جعل هذا الدعاء خاتمة التشهّد في الصلاة، وهو قوله: اللّهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد، وارحم محمّداً وآل محمّد. وهذا التعظيم لم يوجد في حقّ غير الآل، فكلّ ذلك يدلّ على أنّ حبّ آل محمّد واجب. وقال الشافعي رضي الله عنه:

يا راكباً قف بالمحصّب من منىٰ
واهتف بساكن خيفها والناهضِ
سحراً إذا فاض الحجيج إلى منى
فيضاً كما نظم الفرات الفائِض
إن كان رفضاً حبّ آل محمّد
فليشهد الثقلان أنّي رافضي»[1]

* وقال القرطبي: «وقيل: ﴿الْقُرْبَى﴾ قرابة الرسول صلّىٰ الله عليه وسلّم، أي: لا أسألكم أجراً إلاّ أن تودّوا قرابتي وأهل بيتي، كما أمر

(١) التفسير الكبير ١٦٦/٢٧.

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

بإعظامهم ذوي القربىٰ. وهذا قول عليّ بن حسين وعمرو بن شعيب والسدّي. وفي رواية سعيد بن جبير عن ابن عبّاس: لمّا أنزل الله عزّوجلّ ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ قالوا: يا رسول الله، من هؤلاء الّذين نودّهم؟ قال: عليّ وفاطمة وابناؤهما. ويدلّ عليه أيضاً ما روي عن عليٍّ رضي الله عنه: قال: شكوت إلىٰ النبيّ حسد الناس... وعن النبيّ: حرّمت الجنّة...

وكفىٰ قبحاً بقول من يقول: إنّ التقرّب إلىٰ الله بطاعته ومودّة نبيّه صلّىٰ الله عليه وسلّم وأهل بيته منسوخ، وقد قال النبيّ: مَن مات علىٰ حبّ آل محمّد مات شهيداً، ومَن مات علىٰ حبّ آل محمّد جعل الله زوّار قبره الملائكة والرحمة[1] ومَن مات علىٰ بغض آل محمّد جاء يوم القيامة مكتوباً بين عينيه: أيس اليوم من رحمة الله، ومَن مات علىٰ بغض آل محمّد لم يرح رائحة الجنّة، ومَن مات علىٰ بغض آل بيتي فلا نصيب له في شفاعتي.

قلت: وذكر هذا الخبر الزمخشري في تفسيره بأطول من هذا فقال: قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم...» فذكره...[2].

---

(١) كذا.

(٢) تفسير القرطبي ١٦/٢٣.

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

* وقال الخطيب الشربيني: «فقيل: هم فاطمة وعليّ وأبناؤهما، وفيهم نزل: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾»(١).

* وقال الآلوسي: «وقيل: عليّ وفاطمة ووُلدها رضي الله تعالىٰ عنهم، وروي ذلك مرفوعاً: أخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني وابن مردويه، من طريق ابن جبير عن ابن عبّاس، قال: لمّا نزلت هذه الآية ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ﴾ إلىٰ آخره. قالوا: يا رسول الله... وقد تقدّم.

إلاّ أنّه روي عن جماعة من أهل البيت ما يؤيّد ذلك...».

فروىٰ خبر ابن جرير عن أبي الديلم «لمّا جيء بعليّ بن الحسين...» وخبر زاذان عن عليٍّ عليه السلام... وأورد قول كميت الشاعر والهيتي أحد أقاربه... وقد تقدّم ذلك كلّه. ثمّ روىٰ حديث الثقلين، ثمّ قال

«وأخرج الترمذي وحسّنه والطبراني والحاكم والبيهقي في الشُّعب، عن ابن عبّاس، قال: قال عليه الصلاة والسلام: أحبّوا الله تعالىٰ لما يغذوكم به من نعمة، وأحبّوني لحبّ الله تعالىٰ، وأحبّوا أهل بيتي.

وأخرج ابن حبّان والحاكم، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله

---

(١) السراج المنير ٣/٥٣٧ـ٥٣٨.

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

صلّىٰ الله عليه وسلّم: والذي نفسي بيده، لا يبغضنا أهل البيت رجل إلاّ أدخله الله تعالىٰ النار. إلىٰ غير ذلك ممّا لا يحصىٰ كثرة من الأخبار.

وفي بعضها ما يدلّ علىٰ عموم القربىٰ وشمولها لبني عبد المطّلب: أخرج أحمد والترمذي ـ وصحّحه ـ والنسائي، عن المطّلب بن ربيعة، قال: دخل العبّاس علىٰ رسول الله فقال: إنّا لنخرج فنرىٰ قريشاً تحدّث، فإذا رأونا سكتوا؛ فغضب رسول الله ودرّ عرق بين عينيه، ثمّ قال: والله لا يدخل قلب امرئ مسلم إيمان حتّىٰ يحبّكم لله تعالىٰ ولقرابتي.

وهذا ظاهر إن خصّ ﴿الْقُرْبَى﴾ بالمؤمنين منهم، وإلاّ فقيل: إنّ الحكم منسوخ. وفيه نظر. والحقّ وجوب محبّة قرابته عليه الصلاة والسلام من حيث إنّهم قرابته كيف كانوا، وما أحسن ما قيل:

داريتُ أهلك في هواك وهم عِدى

ولأجل عينٍ ألفُ عين تكرمُ

وكلّما كانت جهة القرابة أقوىٰ كان طلب المودّة أشدّ، فمودّة العلويّين ألزم من محبّة العبّاسيّين علىٰ القول بعموم ﴿الْقُرْبَى﴾.

وهي علىٰ القول بالخصوص قد تتفاوت أيضاً باعتبار تفاوت الجهات والاعتبارات، وآثار تلك المودّة التعظيم والاحترام والقيام

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

بأداء الحقوق أتمّ قيام، وقد تهاون كثير من الناس بذلك حتّىٰ عَدّوا من الرفض السلوك في هاتيك المسالك، وأنا أقول قول الشافعي الشافي العيّ:

يا راكباً قف بالمحصّب من منىٰ ...» الأبيات[1].

أقول:

هذا هو القول الأوّل، وهو الحقّ، أعني نزول الآية المباركة في خصوص: عليٍّ وفاطمة والحسنين، وعلىٰ فرض التنزّل وتسليم كونها ظاهرةً في الشمول لجميع قربىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، فما ورد من الأحاديث في خصوص أهل البيت يخصّصها.

فهذا هو القول الأوّل.

الردّ علىٰ الأقوال الأُخرىٰ:

وفي مقابله أقوال:

أحدها: إنّ المراد من ﴿**الْقُرْبَى**﴾ القرابة التي بينه صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم وبين قريش «فقال: إلاّ أن تصِلوا ما بيني وبينكم من القرابة».

والثاني: إنّ المراد من ﴿**الْقُرْبَى**﴾ هو القرب والتقرّب إلىٰ الله،

(١) روح المعاني ٢٥/٣١ـ٣٢.

أي: إلاّ أن تودّوا إلىٰ الله في ما يقرّبكم إليه من التودّد إليه بالعمل الصالح.

والثالث: إنّ المراد من ﴿**الْقُرْبَى**﴾ هو «الأقرباء» ولكن لا أقرباء النبيّ مطلقاً، بل المعنىٰ: إلاّ أن تودّوا قرابتكم وتصِلوا أرحامكم.

والرابع: إنّ الآية منسوخة بقوله تعالىٰ: ﴿**قُلْ مَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ**﴾[1].

أقول:

أمّا القول الأخير فقد ردّه الكلّ، حتّىٰ نصَّ بعضهم علىٰ قبحه، وقد بيّنّا أن لا منافاة بين الآيتين أصلاً، بل إحداهما مؤكّدة لمعنىٰ الأُخرىٰ.

وأمّا الذي قبله، فلا ينبغي أن يُذكر في الأقاويل، لأنّه قول بلا دليل، ولذا لم يعبأ به أهل التفسير والتأويل.

وأمّا القول بأنّ المراد هو «التقرّب» فقد حكي عن الحسن البصري[2] وظاهر العيني اختياره له[3]. واستدل له في «فتح الباري» بما أخرجه أحمد من طريق مجاهد عن ابن عبّاس أيضاً: إنّ النبي صلّىٰ

---

(١) سورة سبأ ٣٤: ٤٧.

(٢) تفسير الرازي ١٦٥/٢٧، فتح الباري ٤٥٨/٨ وغيرهما.

(٣) عمدة القاري ١٥٧/١٩.

الله عليه وسلّم قال: «قل لا أسألكم عليه أجراً علىٰ ما جئتكم به من البيّنات والهدىٰ إلاّ أن تقرّبوا إلىٰ الله بطاعته».

لكن قال ابن حجر: «وفي إسناده ضعف»[1].

وهو مردود أيضاً بأنّه خلاف المتبادر من الآية، وأنّ النصوص علىٰ خلافه... وهو خلاف الذوق السليم.

وأمّا القول الأوّل من هذه الأقوال، فهو الذي اقتصر عليه ابن تيميّة فلم يذكر غيره، واختاره ابن حجر، ورجّحه الشوكاني... والدليل عليه ما أخرجه أحمد والشيخان وغيرهم عن طاووس عن سعيد بن جبير عن ابن عبّاس، وقد تقدّم في أوّل أخبار المسألة.

ويقع الكلام علىٰ هذا الخبر في جهتين:

الأُولىٰ: جهة السند:

فإنّ مدار الخبر علىٰ «شعبة بن الحجّاج» وقد كان هذا الرجل ممّن يكذب ويضع علىٰ أهل البيت، فقد ذكر الشريف المرتضىٰ رحمه الله[2] أنّه روىٰ عن جعفر بن محمّد أنّه كان يتولّىٰ الشيخين! فمن

---

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٨/٤٥٨.

(٢) الشافي في الإمامة ٤/١١٦.

﴿المكتبة التخصصية للرد على الوهابية﴾

يضع مثل هذا لا يستبعد منه أن يضع علىٰ ابن عبّاس في نزول الآية.

ثمّ إنّ الراوي عن شعبة عند أحمد «يحيىٰ بن عبّاد الضبعي البصري» قال الخطيب: «نزل بغداد وحدّث بها عن شعبة... روىٰ عنه أحمد بن حنبل...»[1].

وقد أورد ابن حجر هذا الرجل فيمن تُكلّم فيه من رجال البخاري، فنقل عن الساجي أنّه ضعيف، وعن ابن معين أنّه ليس بذاك وإن صدّقه[2].

وروىٰ الخطيب بإسناده عن ابن المديني، قال: سمعت أبي يقول: يحيىٰ بن عبّاد ليس ممّن أُحدّث عنه، وبشّار الخفّاف أمثل منه.

وبإسناده عن يحيىٰ بن معين: لم يكن بذاك، قد سمع وكان صدوقاً، وقد أتيناه فأخرج كتاباً فإذا هو لا يحسن أنْ يقرأه فانصرفنا عنه.

وبإسناده عن الساجي: ضعيف، حدّث عنه أهل بغداد. سمعت الحسن بن محمّد الزعفراني يحدّث عنه عن الشعبي وغيره، لم يحدّث عنه أحد من أصحابنا بالبصرة، لا بندار ولا ابن المثنّىٰ.

---

(١) تاريخ بغداد ١٤/١٤٤.

(٢) مقدّمة فتح الباري: ٤٥٢.

﴿المكتبة التخصصية للرد على الوهابية﴾

وقد أورده الذهبي في ميزانه مقتصراً علىٰ تضعيف الساجي[1].

والراوي عن شعبة عند البخاري «محمّد بن جعفر ـ غندر» وقد أدرجه ابن حجر فيمن تُكلّم فيه بمناسبة قول أبي حاتم: «يُكتب حديثه عن غير شعبة ولا يحتجّ به»[2]، وبهذه المناسبة أيضاً أورده الذهبي في ميزانه[3].

والراوي عنه: «محمّد بن بشّار» وهو أيضاً ممّن تكلّم فيه غير واحدٍ من أئمّتهم، وأدرجه ابن حجر فيمن تُكلّم فيه فذكر تضعيف الفلاّس، وأنّ يحيىٰ بن معين كان يستضعفه، وعن أبي داود: لولا سلامة فيه لتُرك حديثه[4].

لكن في ميزان الاعتدال: «كذّبه الفلاّس» وروىٰ عن الدورقي: «كنّا عند يحيىٰ بن معين فجرىٰ ذِكر بندار، فرأيت يحيىٰ لا يعبأ به ويستضعفه» قال: «ورأيت القواريري لا يرضاه» «وكان صاحب حمام»[5].

---

(1) ميزان الاعتدال ٣٨٧/٤.

(2) مقدّمة فتح الباري: ٤٣٧.

(3) ميزان الاعتدال ٥٠٢/٣.

(4) مقدّمة فتح الباري: ٤٣٧.

(5) ميزان الاعتدال ٤٩٠/٣.

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

أقول:

لقد كان هذا حال عمدة أسانيد حديث طاووس عن ابن عبّاس، والإنصاف أنّه لا يصلح للاحتجاج فضلاً عن المعارضة، على أنّ كلام الحاكم في كتاب التفسير صريح في رواية البخاري ومسلم هذا الحديث عن طريق طاووس عن ابن عبّاس باللفظ الدالّ على القول الحقّ، وهذا نصّ كلامه: «إنّما اتّفقا في تفسير هذه الآية على حديث عبد الملك بن ميسرة الزرّاد عن طاووس عن ابن عبّاس رضي الله عنهما أنّه في قربى آل محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم».

وأرسل ذلك أبو حيّان عن ابن عبّاس إرسال المسلّم، فإنّه بعد أن ذكر القول الحقّ قال: «وقال بهذا المعنى عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب واستشهد بالآية حين سيق إلى الشام أسيراً، وهو قول ابن جبير والسدّي وعمرو بن شعيب. وعلى هذا التأويل قال ابن عبّاس: قيل: يا رسول الله، مَن قرابتك الّذين أُمرنا بمودّتهم؟ فقال: عليّ وفاطمة وابناهما»[1].

(١) البحر المحيط ٧/٥١٦.

والثانية : جهة فقه الحديث :

وفيه :

أولاً : إنّ من غير المعقول أن يخاطب الله ورسوله المشركين بطلب الأجر علىٰ أداء الرسالة ، فإنّ المشركين كافرون ومكذّبون لأصل هذه الرسالة ، فكيف يطلب منهم الأجر ؟!

وثانياً : إنّ هذه الآية مدنيّة ، وقد ذُكرت في سبب نزولها روايات تتعلّق بالأنصار .

وثالثاً : علىٰ فرض كونها مكّية ، فالخطاب للمسلمين لا للمشركين كما بيّنّا .

وبعد ، فلو تنزّلنا وجوّزنا الأخذ سنداً ودلاله بما جاء في المسند وكتابي البخاري ومسلم عن طاووس عن ابن عبّاس ، فلا ريب في أنّه نصّ في ذهاب سعيد بن جبير إلىٰ القول الحقّ . وأمّا رأي ابن عبّاس فمتعارض ، والتعارض يؤدّي إلىٰ التساقط .

فلا يبقىٰ دليل للقول بأنّ المراد « القرابة » بين النبيّ وقريش ، لأنّ المفروض أن لا دليل عليه إلاّ هذا الخبر .

لكنّ الصحيح أنّ ابن عبّاس ـ وهو من أتباع أهل البيت

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

وتلميذهم ـ لا يخالف قولهم، وقد عرفتَ أنّ أمير المؤمنين عليه السلام ينصّ علىٰ نزول الآية فيهم، وكذا الإمام السجّاد... ولم يناقش أحد في سند الخبرين، وكذا الإمامان السبطان والإمامان الصادقان... فكيف يخالفهم ابن عبّاس في الرأي؟!

لكن قد تمادىٰ بعض القوم في التزوير والتعصّب، فوضعوا علىٰ لسان ابن عبّاس أشياء، ونسبوا إليه المخالفة لأمير المؤمنين عليه السلام في قضايا، كقضيّة متعة النساء، حتّىٰ وضعوا حديثاً في أنّ عليّاً عليه السلام كان يقول بحرمة المتعة فبلغه أنّ ابن عبّاس يقول بحلّيّتها، فخاطبه بقوله: «إنّك رجل تائه»! ومع ذلك لم يرجع ابن عبّاس عن القول بالحلّية![1].

ولهذا نظائر لا نطيل المقام بذِكرها...

والمقصود أنّ القوم لمّا رأوا أن غير واحدٍ من الصحابة يروون ـ وبأسانيد معتبرة ـ نزول الآية المباركة في «أهل البيت» ووجدوا أئمّة أهل البيت عليهم السلام مجمعين علىٰ هذا القول... حاولوا أوّلاً تضعيف تلك الأخبار، ثمّ وضع شيء في مقابلها عن واحدٍ من علماء أهل البيت ليعارضوها به، وليلقوا الخلاف بينهم بزعمهم... ثمّ يأتي

(١) راجع: رسالتنا في المتعتين.

مثل ابن تيميّة ـ ومن تبعه ـ فيستدلّ بالحديث الموضوع ويكذّب الحديث الصحيح المتّفق عليه بين المسلمين.

تنبيهان:

الأوّل:

قد تنبّه الفخر الرازي إلىٰ أنّ ما ذكره في ذيل الآية من الأدلّة علىٰ وجوب محبّة أهل البيت وإطاعتهم واحترامهم، وحرمة بغضهم وعدائهم.. يتنافىٰ مع القول بإمامة الشيخين وتعظيم الصحابة قاطبةً... مع ما كان منهم بالنسبة إلىٰ أهل البيت وصدر منهم تجاههم، فحاول أن يتدارك ذلك فقال:

«قوله: ﴿إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ فيه منصب عظيم للصحابة!! لأنّه تعالىٰ قال: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُوْلَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾. فكلّ من أطاع الله كان مقرَّباً عند الله تعالىٰ، فدخل تحت قوله: ﴿إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾!

والحاصل: إنّ هذه الآية تدلّ علىٰ وجوب حبّ آل رسول الله وحبّ أصحابه، وهذا المنصب لا يسلم إلاّ علىٰ قول أصحابنا أهل السُنّة والجماعة الّذين جمعوا بين حبّ العترة والصحابة.

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

وسمعت بعض المذكّرين قال: إنّه صلّىٰ الله عليه وسلّم قال: مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح، من ركب فيها نجا. وقال: أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم؛ ونحن الآن في بحر التكليف وتضربنا أمواج الشبهات والشهوات، وراكب البحر يحتاج إلىٰ أمرين: أحدهما: السفينة الخالية عن العيوب والثقب. والثاني: الكواكب الظاهرة الطالعة النيّرة، فإذا ركب تلك السفينة ووقع نظره علىٰ تلك الكواكب الظاهرة كان رجاء السلامة غالباً. فكذلك ركب أصحابنا أهل السُنّة سفينة حبّ آل محمّد ووضعوا أبصارهم علىٰ نجوم الصحابة، فرجوا من الله تعالىٰ أن يفوزوا بالسلامة والسعادة في الدنيا والآخرة»!![1].

وكذلك النيسابوري، فإنّه قال: «قال بعض المذكّرين: إنّ النبيّ صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم قال: مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح، من ركب فيها نجا، ومن تخلّف عنها غرق. وعنه صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم: أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم. فنحن نركب سفينة حبّ آل محمّد ونضع أبصارنا علىٰ الكواكب النيّرة، أعني آثار الصحابة لنتخلّص من بحر التكليف وظلمة الجهالة، ومن أمواج الشبهة

(١) تفسير الرازي ٢٧/١٦٦.

المكتبة التخصصية للرد على الوهابية

والضلالة»!![1].

وكذلك الآلوسي، فإنّه قال مثله واستظرف ما حكاه الرازي، قال بعد ما تقدم نقله عنه في وجوب محبّة أهل البيت ومتابعتهم وحرمة بغضهم ومخالفتهم:

«ومع هذا، لا أعدّ الخروج عمّا يعتقده أكابر أهل السُنّة في الصحابة ـ رضي الله تعالىٰ عنهم ـ ديناً، وأرىٰ حبّهم فرضاً عليَّ مبيناً، فقد أوجبه أيضاً الشارع، وقامت علىٰ ذلك البراهين السواطع. ومن الظرائف ما حكاه الإمام عن بعض المذكّرين ...»[2].

أقول:

لقد أحسن النيسابوري والآلوسي إذ لم يتّبعا الفخر الرازي في ما ذكره في صدر كلامه، فإنّي لم أفهم وجه ارتباط مطلبه بآية المودّة، علىٰ أنّ فيه مواضع للنظر، منها: إنّ قوله تعالىٰ: ﴿**وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُوْلَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ**﴾ قد فسّر في كتب الفريقين فِي هذه الأُمّة بعليٍّ أمير المؤمنين عليه السلام[3].

(١) تفسير النيسابوري ـ هامش الطبري ٢٥/٣٥.

(٢) روح المعاني ٢٤/٣٢.

(٣) مجمع الزوائد ٩/١٠٢.

وأمّا الحكاية الظريفة عن بعض المذكّرين ،فإنّ من سوء حظّ هذا المذِكّر ـ وهؤلاء المذكّرين!! ـ تنصيص عشراتٍ من الأئمّة المعتمدين علىٰ بطلان حديث النجوم ووضعه وسقوطه:

قال أحمد: حديث لا يصحّ.

وقال البزّار: هذا الكلام لا يصحّ عن النبيّ.

وقال الدارقطني: ضعيف.

وقال ابن حزم: هذا خبر مكذوب موضوع باطل، لم يصحّ قطّ.

وقال البيهقي: أسانيده كلّها ضعيفة.

وقال ابن عبد البرّ: إسناده لا يصحّ.

وقال ابن الجوزي: هذا لا يصحّ.

وقال أبو حيّان: لم يقل ذلك رسول الله، وهو حديث موضوع لا يصحّ عن رسول الله.

وقال الذهبي: هذا باطل.

وقال ابن القيّم ـ بعد الإشارة إلىٰ بعض طرقه ـ: لا يثبت شيء منها.

وضعّفه أيضاً: ابن حجر العسقلاني، والسيوطي، والسخاوي، والمتّقي الهندي، والمناوي، والخفاجي، والشوكاني... وغيرهم...

ومن شاء التفصيل فليرجع إلىٰ رسالتنا فيه.

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

الثاني:

قال الرازي ـ في الوجوه الدالّة علىٰ اختصاص الأربعة الأطهار بمزيد التعظيم ـ: «الثالث: إنّ الدعاء للآل منصب عظيم، ولذلك جعل هذا الدعاء خاتمة التشهد في الصلاة وهو قوله: اللّهمّ صلّ ...» وقد تعقّب بعض علمائنا هذا الكلام بما يعجبني نقله بطوله، قال:

«فائدة: قال القاضي النعماني: أجمل الله في كتابه قوله **﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلاَئِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾** فبيّنه النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم لأُمّته، ونصب أولياءه لذلك من بعده، وذلك مفخر لهم لا يوجد إلاّ فيهم ولا يُعلم إلاّ فيهم، فقال حين سألوا عن الصلاة عليه قولوا: اللّهمّ صلّ علىٰ محمّد وآل محمّد كما صلّيت علىٰ إبراهيم وآل إبراهيم إنّك حميد مجيد.

فالصلاة المأمور بها علىٰ النبيّ وآله ليست هي الدعاء لهم كما تزعم العامّة، إذ لا نعلم أحداً دعا للنبيّ فاستحسنه، ولا أمر أحداً بالدعاء له، وإلاّ لكان شافعاً فيه، ولأنّه لو كان جواب قوله تعالىٰ **﴿صَلُّوا عَلَيْهِ﴾** اللّهمّ صلّ علىٰ محمّد وآل محمّد، لزم أن يكون ذلك ردّاً لأمره تعالىٰ، كمن قال لغيره: إفعل كذا، فقال: إفعل أنت. ولو كانت الصلاة الدعاء، لكان قولنا: اللّهمّ صلّ علىٰ محمّد وآل محمّد، بمعنىٰ: اللّهمّ ادع له،

وهذا لا يجوز.

وقد كان الصحابة عند ذِكره يصلّون عليه وعلىٰ آله، فلمّا تغلّب بنو أُميّة قطعوا الصلاة عن آله في كتبهم وأقوالهم، وعاقبوا الناس عليها بغضاً لآله الواجبة مودّتهم، مع روايتهم أنّ النبيّ سمع رجلاً يصلّي عليه ولا يصلّي علىٰ آله فقال: لا تصلّوا عليَّ الصلاة البترة، ثمّ علّمه بما ذكرناه أوّلاً. فلمّا تغلّب بنو العبّاس أعادوها وأمروا الناس بها، وبقي منهم بقيّة إلىٰ اليوم لا يصلّون علىٰ آله عند ذِكره.

هذا فِعلهم، ولم يدركوا أنّ معنىٰ الصلاة عليهم سوىٰ الدعاء لهم ـ وفيه شمّة لهضم منزلتهم حيث إنّ فيه حاجةً ما إلىٰ دعاء رعيّتهم ـ فكيف لو فهموا أنّ معنىٰ الصلاة هنا المتابعة؟! ومنه المصلّي من الخيل، فأوّل من صلّىٰ النبيّ، أي تبع جبريل حين علّمه الصلاة، ثمّ صلّىٰ عليٌّ النبيّ، إذ هو أوّل ذكر صلّىٰ بصلاته، فبشّر الله النبيّ أنّه يصلّي عليه بإقامة من ينصبه مصلّياً له في أُمّته، وذلك لمّا سأل النبيّ بقوله: ﴿وَاجْعَل لِّي وَزِيراً مِّنْ أَهْلِي﴾ عليّاً ﴿اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴾ ثمّ قال تعالىٰ: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ﴾ أي: اعتقدوا ولاية عليٍّ وسلّموا لأمره. وقول النبيّ: قولوا: اللّهمّ صلّ علىٰ محمّد وآل محمّد. أي: اسألوا الله أن يقيم له ولايةَ ولاةٍ يتبع بعضهم بعضاً كما كان في آل إبراهيم، وقوله:

وبارك عليهم، أي: أوقع النموّ فيهم، فلا تقطع الإمامة عنهم.

ولفظ الآل وإن عمَّ غيرهم إلاّ أنّ المقصود هم، لأنّ في الأتباع والأهل والأولاد فاجر وكافر لا تصلح الصلاة عليه.

فظهر أنّ الصلاة عليه هي اعتقاد وصيّته والأئمّة من ذرّيّته، إذ بهم كمال دينهم وتمام النعمة عليهم، وهم الصلاة التي قال الله إنّها تنهىٰ عن الفحشاء والمنكر، لأنّ الصلاة الراتبة لا تنهىٰ عن ذلك في كثير من الموارد»[1].

دلالة الآية سواء كان الاستثناء متّصلاً أو منقطعاً:

وتلخّص: إنّ الآية المباركة دالّة علىٰ وجوب مودّة «أهل البيت»..

* سواء كانت مكّيّة أو مدنيّة، بغضّ النظر عن الروايات أو بالنظر إليها.

* وسواءٌ كان الاستثناء منقطعاً كما ذهب إليه غير واحد من علماء العامّة وبعض أكابر أصحابنا كالشيخ المفيد البغدادي رحمه الله، نظراً إلىٰ أنّ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم لا يطلب أجراً علىٰ

(١) الصراط المستقيم إلىٰ مستحقي التقديم ١/١٩٠ ـ ١٩١.

﴿المكتبة التخصصية للرد على الوهابية﴾

تبليغ الرسالة، قال رحمه الله:

«لا يصحّ القول بأنّ الله تعالىٰ جعل أجر نبيّه مودّة أهل بيته عليهم السلام، ولا أنّه جعل ذلك من أجره عليه السلام، لأنّ أجر النبيّ في التقرّب إلىٰ الله تعالىٰ هو الثواب الدائم، وهو مستحقّ علىٰ الله تعالىٰ في عدله وجوده وكرمه، وليس المستحق علىٰ الأعمال يتعلّق بالعباد، لأنّ العمل يجب أن يكون لله تعالىٰ خالصاً، وما كان لله فالأجر فيه علىٰ الله تعالىٰ دون غيره.

هذا، مع أنّ الله تعالىٰ يقول: ﴿وَيَا قَوْمِ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مَالاً إِنْ أَجْرِيَ إِلاَّ عَلَى اللّهِ﴾ وفي موضعٍ آخر: ﴿يَا قَوْمِ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِنْ أَجْرِيَ إِلاَّ عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي﴾.

فإن قال قائل: فما معنىٰ قوله: ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾؟ أوَليس هذا يفيد أنّه قد سألهم مودّة القربىٰ لأجره علىٰ الأداء؟

قيل له: ليس الأمر علىٰ ما ظننت، لِما قدّمنا من حجّة العقل والقرآن، والاستثناء في هذا المكان ليس هو من الجملة، لكنّه استثناء منقطع. ومعناه: قل لا أسألكم عليه أجراً لكن أُلزمكم المودّة في القربىٰ وأسألكموها، فيكون قوله: ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً﴾ كلاماً تامّاً قد

استوفىٰ معناه، ويكون قوله: ﴿إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ كلاماً مبتدأً فائدته: لكن المودّة في القربىٰ سألتكموها، وهذا كقوله: ﴿فَسَجَدَ الْمَلآئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلاَّ إِبْلِيسَ﴾ والمعنىٰ فيه: لكنّ إبليس، وليس باستثناء من جملة. كقوله: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلاَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ معناه: لكنّ ربّ العالمين ليس بعدوٍّ لي. قال الشاعر:

وبلدة ليس بها أنيسُ إلاّ اليعافيرُ وإلاّ العيسُ»[1]

* أو كان متّصلاً كما جوّزه آخرون، من العامّة كالزمخشري والنسفي[2] وغيرهما.

ومن أعلام أصحابنا كشيخ الطائفة، قال: «في هذا الاستثناء قولان: أحدهما: انّه استثناء منقطع، لأنّ المودّة في القربىٰ ليس من الأجر، ويكون التقدير: لكن أُذكّركم المودّة في قرابتي. الثاني: إنّه استثناء حقيقةً، ويكون: أجري المودّة في القربىٰ كأنّه أجر وإن لم يكن أجر»[3].

وكالشيخ الطبرسي، قال: «وعلىٰ الأقوال الثلاثة فقد قيل في ﴿إِلاَّ

(١) تصحيح الاعتقاد ـ مصنّفات الشيخ المفيد ـ: ١٤٠ ـ ١٤٢.

(٢) الكشّاف في تفسير القرآن ٢٢١/٤، تفسير النسفي ـ هامش الخازن ـ ٩٤/٤.

(٣) التبيان في تفسير القرآن ١٥٨/٩.

المكتبة التخصصية للرد على الوهابية

﴿الْمَوَدَّةَ﴾ قولان، أحدهما: إنّه استثناء منقطع، لأنّ هذا ممّا يجب بالإسلام فلا يكون أجراً للنبوّة. والآخر: إنّه استثناء متّصل، لأنّ هذا ممّا يجب بالإسلام فلا يكون أجراً للنبوة. والآخر: إنّه استثناء متّصل، والمعنىٰ: لا أسألكم عليه أجراً إلاّ هذا فقد رضيت به أجراً، كما أنّك تسأل غيرك حاجةً فيعرض المسؤول عليك برّاً فتقول له: إجعل برّي قضاء حاجتي. وعلىٰ هذا يجوز أن يكون المعنىٰ: لا أسألكم عليه أجراً إلاّ هذا، ونفعه أيضاً عائد عليكم، فكأنّي لم أسألكم أجراً، كما مرّ بيانه في قوله: **﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ﴾**.

وذكر أبو حمزة الثمالي في تفسيره: حدّثني عثمان بن عمير، عن سعيد بن جبير، عن عبدالله بن عبّاس: إنّ رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم حين قدم المدينة واستحكم الإسلام قالت الأنصار فيما بينها: نأتي رسول الله فنقول له: تعروك أُمور، فهذه أموالنا...»[1].

* هذا، ولكن قد تقرّر في محلّه، أنّ الأصل في الاستثناء هو الاتّصال، وأنّه يحمل عليه ما أمكن، ومن هنا اختار البعض ـ كالبيضاوي حيث ذكر الانقطاع قولاً ـ الاتّصال، بل لم يجوّز بعض أصحابنا الانقطاع، فقد قال السيّد الشهيد التستري: «تقرّر عند المحقّقين من أهل

(١) مجمع البيان في تفسير القرآن ٩/٢٩.

العربيّة والأُصول أنّ الاستثناء المنقطع مجاز واقع علىٰ خلاف الأصل، وأنّه لا يحمل علىٰ المنقطع إلاّ لتعذّر المتّصل، بل ربّما عدلوا عن ظاهر اللفظ الذي هو المتبادر إلىٰ الذهن مخالفين له، لغرض الحمل علىٰ المتّصل الذي هو الظاهر من الاستثناء كما صرّح به الشارح العضدي حيث قال: واعلم أنّ الحقّ أنّ المتّصل أظهر، فلا يكون مشتركاً ولا للمشترك، بل حقيقة فيه ومجاز في المنقطع، ولذلك لم يحمله علماء الأمصار علىٰ المنفصل إلاّ عند تعذّر المتّصل حتّىٰ عدلوا للحمل علىٰ المتّصل من الظاهر وخالفوه، ومن ثمّ قالوا في قوله: له عندي مائة درهم إلاّ ثوباً، وله عليَّ إبل إلاّ شاة، معناه: إلاّ قيمة ثوب أو قيمة شاة، فيرتكبون الإضمار وهو خلاف الظاهر ليصير متّصلاً، ولو كان في المنقطع ظاهراً لم يرتكبوا مخالفة ظاهرٍ حذراً عنه. انتهىٰ»[1].

(١) إحقاق الحقّ وإزهاق الباطل ٣/٢١ ـ ٢٢.

المكتبة التخصصية للرد على الوهابية

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

الفصل الخامس

دلالة الآية علىٰ الإمامة والولاية

وكيف كان ... فالآية المباركة تدلُّ علىٰ إمامة أمير المؤمنين وأهل البيت عليهم الصلاة والسلام من وجوه:

١ ـ القرابة النسبية والإمامة:

إنّه إن لم يكن للقرابة النسبية دخل وأثر في الإمامة والخلافة، فلا ريب في تقدم أمير المؤمنين عليه السلام، إذ كلّما يكون وجهاً لاستحقاقها فهو موجود فيه علىٰ النحو الأتمّ الأكمل الأفضل ... لكنّ لها دخلاً وأثراً كما سنرىٰ ...

ولقد أجاد السيّد ابن طاووس الحلّي حيث قال ـ ردّاً علىٰ الجاحظ في رسالته العثمانية ـ ما نصّه:

«قال: وزعمت العثمانية: إنّ أحداً لا ينال الرئاسة في الدين بغير الدين.

وتعلّق في ذلك بكلامٍ بسيطٍ عريض يملأ كتابه ويكثر خطابه، بألفاظٍ منضّدة، وحروف مسدّدة كانت أو غير مسدّدة. بيان ذلك:

إنَّ الإمامية لا تذهب إلىٰ أنّ استحقاق الرئاسة بالنسب، فسقط جميع ما أسهب فيه الساقط، ولكنّ الإمامية تقول: إن كان النسب وجه الاستحقاق فبنو هاشم أولىٰ به، ثمّ عليّ أولاهم به، وإن يكن بالسبب فعلي أَولىٰ به إذ كان صهر رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله، وإن يكن بالتربية فعلي أَولىٰ به، وإن يكن بالولادة من سيّدة النساء فعلي أَولىٰ به، وإن يكن بالهجرة فعليّ مسبّبها بمبيته علىٰ الفراش، فكلّ مهاجريّ بعد مبيته في ضيافته عدا رسول الله، إذ الجميع في مقام عبيده وخوله، وإن يكن بالجهاد فعليّ أولىٰ به، وإن يكن بحفظ الكتاب فعليّ أَولىٰ به، وإن يكن بتفسيره فعليّ أَولىٰ به علىٰ ما أسلفت، وإن يكن بالعلم فعليّ أولىٰ به، وإن يكن بالخطابة فعليّ أَولىٰ به، وإن يكن بالشعر فعليّ أَولىٰ به. قال الصولي فيما رواه: كان أبو بكر شاعراً وعمر شاعراً وعليّ أشعرهم. وإن يكن بفتح أبواب المباحث الكلامية فعليّ أَولىٰ به، وإن يكن بحسن الخلق فعليّ أَولىٰ به، إذ عمر شاهد به، وإن يكن بالصدقات فعلي ـ علىٰ ما سلف ـ أَولىٰ به، وإن يكن بالقوّة البدنية فعليّ أَولىٰ به، بيانه: باب خيبر، وإن يكن بالزهد فعليّ أَولىٰ به في

تقشّفه وبكائه وخشوعه وفنون أسبابه وتقدّم إيمانه، وإن يكن بما روي عن النبي صلّى الله عليه وآله في فضله فعليّ أَولى به، بيانه: ما رواه ابن حنبل وغيره على ما سلف، وإن يكن بالقوّة الواعية فعليّ أَولى به، بيانه: قول النبيّ صلّى الله عليه وآله: «إن الله أمرني أن أُدنيك ولا أُقصيك وأن أُعلّمك وتعي، وحقّ على الله أن تعي»، وإن يكن بالرأي والحكم فعليّ أَولى به، بيانه: شهادة رسول الله صلّى الله عليه وآله له على ما مضى بالحكمة، وغير ذلك ممّا نبّهنا عليه فيما مضى.

وإذا تقرّر هذا، بان معنى التعلّق لمن يذكر النسب إذا ذكره، ولهذا تعجّب أمير المؤمنين عليه السلام حيث يُستولى على الخلافة بالصحابة ولا يُستولى عليها بالقرابة والصحابة.

ثمّ إنّي أقول: إنّ أبا عثمان أخطأ في قوله: «إنّ أحداً لا ينال الرئاسة في الدين بغير الدين».

بيانه: أنه لو تخلّى صاحب الدين من السداد ما كان أهلاً للرئاسة، وهو منع أن ينالها أحد إلاّ بالدين، والاستثناء من النفي إثبات حاصر في غير ذلك من صفات ذكرتها في كتابي المسمى «بالآداب الحكمية» متكثّرة جداً، ومنها ما هو ضروري، ومنها ما هو دون ذلك.

ومن بغي عدوّ الإسلام أن يأتي متلفّظاً بما تلفّظ به، وأمير

المؤمنين عليه السلام الخصم، وتيجان شرفه المصادمة، ومجد سؤدده المدفوع، إذ هو صاحب الدين، وبه قام عموده، ورست قواعده، وبه نهض قاعده، وأفرغت علىٰ جِيد الإسلام قلائده.

وأقول بعد هذا: إنّ للنسب أثراً في الرئاسة قويّاً.

بيانه: أنّه إذا تقدّم علىٰ أرباب الشرف النسبي من لا يدانيهم، وقادهم من لا يقاربهم ولا يضاهيهم، كانوا بالأخلق عنه نافرين انفين، بل إذا تقدّم علىٰ أهل الرئيس الفائت غير عصبته، وقادهم غير القريب الأدنىٰ من لحمته، كانوا بالأخلق عنه حائدين متباعدين، وله قالين، وذلك مظنّة الفساد في الدين والدنيا، وقد ينخرم هذا اتّفاقاً، لكنّ المناط الظاهر هو ما إليه أشرت وعليه عوّلت.

وأقول: إن القرآن المجيد لمّا تضمّن العناية بالأقربين من ذرّيّة رسول الله صلّىٰ الله عليهم ومواددتهم، كان ذلك مادّة تقديمهم مع الأهلية التي لا يرجح غيرهم عليهم فيها، فكيف إذا كان المتقدّم عليهم لا يناسبهم فيها ولا يدانيها؟!

قال الثعلبي بعد قوله تعالىٰ: ﴿**قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ**﴾ بعد أن حكىٰ شيئاً ثمّ قال: فأخبرني الحسين بن محمّد، [قال:] حدّثنا برهان بن علي الصوفي [قال:] حدّثنا حرب بن الحسن

الطحّان، [قال:] حدّثنا حسين الأشقر، عن قيس، عن الأعمش، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس، قال: لمّا نزلت ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ قالوا: يا رسول الله، من قرابتك هؤلاء الّذين أوجبت علينا مودّتهم؟ قال: عليّ وفاطمة وابناهما.

وروى فنوناً جمّة غير هذا من البواعث على محبّة أهل البيت، فقال: أخبرنا أبو حسّان المزكي، [قال:] أخبرنا أبو العبّاس محمّد بن إسحاق، [قال:] حدّثنا الحسن بن علي بن زياد السري، [قال:] حدّثنا يحيى بن عبد الحميد الحماني، [قال:] حدّثنا حسين الأشقر، [قال:] حدّثنا قيس [قال:] حدّثنا الأعمش، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس، قال: لمّا نزلت ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ فقالوا: يا رسول الله، من هؤلاء الّذين أمرنا الله بمودّتهم؟ قال: عليّ وفاطمة ووُلدهما.

وقال: أخبرنا أبو بكر بن الحرث، [قال:] حدّثنا أبو السبح، [قال:] حدّثنا عبدالله بن محمّد بن زكريّا، [قال:] أخبرنا إسماعيل بن يزيد، [قال:] حدّثنا قتيبة بن مهران، [قال:] حدّثنا عبد الغفور أبو الصباح، عن أبي هاشم الرمّاني، عن زاذان، عن عليٍّ رضي الله عنه، قال: فينا في آل حم، إنّه لا يحفظ مودّتنا إلاّ كلّ مؤمن، ثمّ قرأ ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ

عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ .

وقال الكلبي : قل لا أسألكم علىٰ الإيمان جعلاً إلاّ أن توادّوا قرابتي ، وقد رأيت أن أذكر شيئاً من الآي الذي يحسن أن تتحدّث عنده »[1] .

أقول :

لا ريب في أنّ للنَسَب والقرب النَسَبي تأثيراً ، وأنّ للعناية الإلهيّة بـ «القربىٰ » ـ أي : بعليٍّ والزهراء بضعة النبيّ وولديهما ـ حكمة ، وفي السُنّة النبويّة علىٰ ذلك شواهد وأدلّة نشير إلىٰ بعضها بإيجاز :

وأخرج مسلم والترمذي وابن سعد وغيرهم عن واثلة ، قال : سمعت رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم يقول : « إنّ الله عزّوجلّ اصطفىٰ كنانة من وُلد إسماعيل عليه الصلاة والسلام ، واصطفىٰ قريشاً من كنانة ، واصطفىٰ من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم »[2] .

وعقد الحافظ أبو نعيم : « الفصل الثاني : في ذِكر فضيلته صلّىٰ الله

---

(١) بناء المقالة الفاطمية في نقض الرسالة العثمانية : ٣٨٧ ـ ٣٩١ .

(٢) جامع الأُصول ٩/٣٩٦ عن مسلم والترمذي ، الطبقات الكبرىٰ ١/٢٠ ، الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ : ٦٢ .

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

عليه وسلّم بطيب مولده وحسبه ونسبه وغير ذلك» فذكر فيه أحاديث كثيرة بالأسانيد، منها ما تقدّم، ومنها الرواية التالية:

«إن الله عزّوجلّ حين خلق الخلق جعلني من خير خَلقِه، ثم حين خلق القبائل جعلني من خير قبيلتهم، وحين خلق الأنفس جعلني من خير أنفسهم، ثم حين خلق البيوت جعلني من خير بيوتهم، فأنا خيرهم أباً وخيرهم نفساً»[١].

وذكر الحافظ محبّ الدين الطبري بعض هذه الأحاديث تحت عنوان «ذِكر اصطفائهم» و «ذِكر أنّهم خير الخلق»[٢].

وقال القاضي عياض: «الباب الثاني في تكميل الله تعالىٰ له المحاسن خلقاً وخلقاً، وقرانه جميع الفضائل الدينية والدنيوية فيه نسقاً» فذكر فيه فوائد جمّة في كلام طويل[٣].

إذن، هناك ارتباط بين «آية المودّة» و «آية التطهير» وأحاديث «الاصطفاء» و «أنّهم خير خلق الله».

ثمّ إن في أخبار السقيفة والاحتجاجات التي دارت هناك بين مَن

(١) دلائل النبوّة ١: ١٦/٦٦.

(٢) ذخائر العقبىٰ في مناقب ذوي القربىٰ: ١٠.

(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ: ٤٦.

حَضَرَها مِن المهاجرين والأنصار ما يدلّ علىٰ ذلك دلالة واضحة ، فقد أخرج البخاري أنّ أبا بكر خاطب القوم بقوله : «لن تعرف العرب هذا الأمر إلاّ لهذا الحيّ من قريش ، هم أوسط العرب نسباً وداراً»[١] ولا يستريب عاقل في أنّ عليّاً عليه السلام هو الأشرف ـ من المهاجرين والأنصار كلّهم ـ نسباً وداراً ، فيجب أن يكون هو الإمام .

بل روىٰ الطبري وغيره أنّه قال كلمةً أصرح وأقرب في الدلالة ، فقال الطبري إنّه قال في خطبته : «فخصَّ الله المهاجرين الأوّلين من قومه بتصديقه والإيمان به والمواساة له والصبر معه علىٰ شدّة أذىٰ قومهم لهم ولدينهم ، وكلّ الناس لهم مخالف زارٍ عليهم ، فلم يستوحشوا لقلّة عددهم وشنف الناس لهم وإجماع قومهم عليهم .

فهم أوّل من عَبَدَ الله في الأرض وآمن به وبالرسول ، وهم أولياؤه وعشيرته وأحق الناس بهذا الأمر من بعده ، ولا ينازعهم في ذلك إلاّ ظالم»[٢] .

وفي رواية ابن خلدون : «نحن أولياء النبيّ وعشيرته وأحقّ

(١) صحيح البخاري ، كتاب الحدود ـ الباب ٣١ ، وانظر : الطبري ٢٠٣/٣ ، سيرة ابن هشام ٦٥٧/٢ ، وغيرهما .

(٢) تاريخ الطبري ٢١٩/٣ .

المكتبة التخصصية للرد على الوهابية

الناس بأمره ولا ننازع في ذلك »[١].

وفي رواية المحبّ الطبري عن موسىٰ بن عقبة عن ابن شهاب: « فكنّا ـ معشر المهاجرين ـ أوّل الناس إسلاماً، ونحن عشيرته وأقاربه وذوو رحمه، ونحن أهل الخلافة، وأوسط الناس أنساباً في العرب، ولدتنا العرب كلّها، فليس منهم قبيلة إلاّ لقريش فيها ولادة، ولن تصلح إلاّ لرجل من قريش ... »[٢].

وهل اجتمعت هذه الصفات ـ في أعلىٰ مراتبها وأسمىٰ درجاتها ـ إلاّ في عليٍّ ؟! إنّ عليّاً عليه السلام هو الذي توفّرت فيه هذه الصفات واجتمعت الشروط ... فهو « عشيرة النبي » و « ذو رحمه » و « وليّه » وهو « أوّل من عَبَدَ اللهَ في الأرض وآمن به » فهو « أحقّ الناس بهذا الأمر من بعده » و « لا ينازعه في ذلك ظالم »!!

ومن هنا نراه عليه السلام يحتجّ علىٰ القوم في الشورىٰ بـ « الأقربية » فيقول: « أُنشدكم بالله، هل فيكم أحد أقرب إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم في الرحم منّي، ومَن جعله نفسه وأبناءه أبناءه ونساءه نساءه ؟! قالوا: اللّهمّ لا » الحديث[٣].

---

(١) تاريخ ابن خلدون ٢/٨٥٤.

(٢) الرياض النضرة ١/٢١٣.

(٣) الصواعق المحرقة: ٩٣ عن الدار قطني.

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

وهذا ما اعترف به له عليه السلام طلحة والزبير، حين راجعه الناس بعد قتل عثمان ليبايعوه، فقال ـ في ما روي عن ابن الحنفيّة ـ: «لا حاجة لي في ذلك، عليكم بطلحة والزبير.

قالوا: فانطلِق معنا. فخرج عليٌّ وأنا معه في جماعةٍ من الناس، حتّىٰ أتينا طلحة بن عبيدالله فقال له: إنّ الناس قد اجتمعوا ليبايعوني ولا حاجة لي في بيعتهم، فابسط يدك أُبايعك علىٰ كتاب الله وسُنّة رسوله.

فقال له طلحة: أنت أَولىٰ بذلك منّي وأحقّ، لسابقتك وقرابتك، وقد اجتمع لك من هؤلاء الناس من قد تفرّق عنّي.

فقال له عليّ: أخاف أن تنكث بيعتي وتغدر بي!

قال: لا تخف ذلك، فوالله لا ترىٰ من قِبلي أبداً شيئاً تكره.

قال: الله عليك كفيل.

ثمّ أتىٰ الزبير بن العوّام ـ ونحن معه ـ فقال له مثل ما قال لطلحة وردّ عليه مثل الذي ردّ عليه طلحة»[1].

هذا، وقد كابر الجاحظ في ذلك، في رسالته التي وضعها للدفاع عن العثمانية، فردّ عليه السيّد ابن طاووس الحلّي ـ طاب ثراه ـ قائلاً:

---

(١) كنز العمّال ٥/٧٤٧ ـ ٧٥٠.

«وتعلّق بقوله تعالىٰ: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَىٰ﴾.

وليس هذا دافعاً كون القرابة إذا كان ذا دِين وأهليّة أن يكون أَولىٰ من غيره وأحق ممّن سواه بالرئاسة.

وتعلق بقول رسول الله لجماعةٍ من بني عبد المطلّب: إنّي لا أُغني عنكم من الله شيئاً.

وهي رواية لم يسندها عن رجالٍ، ولم يضفها إلىٰ كتاب. وممّا يردّ عليها ما رواه الثعلبي، قال: وأخبرنا يعقوب بن السري، [قال:] أخبرنا محمّد بن عبدالله الحفيد، [قال:] حدّثنا عبدالله بن أحمد بن عامر، [قال:] حدّثني أبي، حديث عليّ بن موسىٰ الرضا عليه السلام، قال: حدّثني أبي موسىٰ بن جعفر، [قال:] حدّثني أبي جعفر بن محمّد، [قال:] حدّثنا أبي محمّد بن عليّ، [قال:] حدّثنا أبي عليّ بن الحسين، [قال:] حدّثنا أبي الحسين بن عليّ، [قال:] حدّثنا أبي عليّ بن أبي طالب عليه السلام، قال: قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله: «حرّمت الجنّة علىٰ من ظلم أهل بيتي وآذاني في عترتي، ومن اصطنع صنيعة إلىٰ أحد من وُلد عبد المطّلب ولم يجازه عليها، فأنا جازيه [به] غداً إذا لقيني في القيامة.

ومن كتاب الشيخ العالم أبي عبدالله محمّد بن عمران بن موسىٰ

المرزباني «في ما نزل من القرآن في أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام» ما يشهد بتكذيب قصد الجاحظ ما حكايته:

ومن سورة النساء، حدّثنا عليّ بن محمّد، قال: حدّثني الحسن ابن الحكم الحبري، قال: حدّثنا حسن بن حسين، قال: حدّثنا حيّان عن ابن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عبّاس، في قوله تعالىٰ: **﴿وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾** ... الآية، نزلت في رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وأهل بيته وذوي أرحامه، وذلك أنّ كلّ سبب ونسب منقطع [يوم القيامة] إلاّ ما كان من سببه ونسبه، **﴿إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾**.

والرواية عن عمر شاهدة بمعنىٰ هذه الرواية حيث ألحّ بالتزويج عند أميرالمؤمنين صلوات الله عليه.

وتعلّق بقوله تعالىٰ: **﴿وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ﴾**.

أقول: إنّ الجاحظ جهل أو تجاهل، إذ هي في شأن الكافرين، لا في سادات المسلمين أو أقرباء رسول ربّ العالمين. بيانه: قوله تعالىٰ: **﴿وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ﴾**.

وتعلّق بقوله تعالىٰ: **﴿يَوْمَ لاَ يُغْنِي مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْئاً﴾** ولم

يتمّم الآية، تدليساً وانحرافاً، أو جهلاً، أو غير ذلك، والأقرب بالأمارات الأوّل، لأنّ الله تعالىٰ تمّم ذلك بقوله: ﴿وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ * إِلاَّ مَن رَّحِمَ اللَّهُ إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾.

وخلصاء الذرّيّة والقرابة مرحومون بالآي والأثر، فسقط تعلّقه، مع أنّ هذا جميعه ليس داخلاً في كون ذي الدِين والأهلية لا يكون له ترجيح في الرئاسة وتعلّق له بالرئاسة.

وتعلّق بقوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ لاَ يَنفَعُ مَالٌ وَلاَ بَنُونَ * إِلاَّ مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾.

وليس هذا ممّا يدخل في تقريره الذي شرع فيه، وإن كان حديثاً خارجاً عن ذلك، فالجواب عنه: بما أنّ المفسرين أو بعضهم قالوا في معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿سَلِيمٍ﴾ أي: لا يشرك، وهذا صحيح.

وتعلّق بقوله تعالىٰ: ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمْ وَاخْشَوْا يَوْماً لاَّ يَجْزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِ وَلاَ مَوْلُودٌ﴾.

وليس هذا من الرئاسة الدنياوية في شيء. وبعد، فهو مخصوص بقرابة النبيّ عليه السلام بالأثر السالف عن الرضا. وبعد، فإنّ المفسّرين قالوا عند قوله تعالىٰ: ﴿عَسَى أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَّحْمُوداً﴾ قالوا: الشفاعة، وإذا كان الرسول شافعاً في عموم

الناس فأولىٰ أن يشفع في ذرّيته ورحمه، وكذا قيل في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ إنّها الشفاعة.

وتعلّق بقوله تعالىٰ: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ﴾ وليس هذا ممّا حاوله من سابق تقريره في شيء.

وتعلّق في قصّة نوح وكنعان، وليس هذا ممّا نحن فيه في شيء، أين كنعان من سادات الإسلام؟!

وتعلّق بقوله تعالىٰ: ﴿لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾.

وللإمامية في هذا مباحث سديدة، إذ قالوا: من سبق كفره ظالم لا محالة فيما مضىٰ، فلا يكون أهلاً للرئاسة، فهذه واردة علىٰ الجاحظ لا له. ورووا في شيء من ذلك الرواية من طرق القوم»[١].

٢ ـ وجوب المودّة يستلزم وجوب الطاعة:

إنّه ليس المراد من «المودّة» هو «المحبّة المجرّدة»، لا سيّما في مثل الآية المباركة ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً...﴾ فإنّه قد جعلت «المودّة» ـ بناءً علىٰ اتّصال الاستثناء ـ أجراً

(١) بناء المقالة الفاطمية في نقض الرسالة العثمانية: ٣٩١ـ٣٩٧.

للرسالة، ومن المعلوم أنّه لولا التساوي والتناسب بين الشيء ومقابله لم يصدق علىٰ الشيء عنوان «الأجر»، وحينئذ، فإذا لاحظنا عظمة الرسالة المحمّدية عند الله وعند البشريّة، اهتدينا إلىٰ عظمة هذا الأجر وهو «المودّة في القربىٰ».

وكذا بناءً علىٰ الانقطاع، لأنّ الروايات قد دلّت علىٰ أنّ المسلمين اقترحوا عليه صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم أن يدفعوا إليه في مقابل أداء الرسالة من الأموال ما يكون معه في سعةٍ، فأجاب ـ بناءً علىٰ هذا القول ـ بالردّ وأنّه لا يسألهم أجراً أصلاً، ثمّ قال: ولكن «المودّة في القربىٰ» فجعلها هي الشيء المطلوب منهم والواجب عليهم...

فإيجاب المودّة ـ في مثل هذا المقام، دون غيرها ممّا كان بالإمكان أن يطلبه منهم ـ يدلُّ علىٰ أنّ هذا الأمر أهمّ الأشياء عند الله والرسول.

وعلىٰ الجملة.. ليس المراد مجرّد المودّة والمحبّة، بل هي المحبّة المستتبعة للانقياد والطاعة، قال تعالىٰ: **﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللّهُ﴾**(١) والاتّباع يعني إطاعة الأمر كما في الآية

---

(١) سورة النساء ٤: ٢١. وراجع التفاسير كالرازي ١٧/٨.

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

المباركة: ﴿وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾[1].

والاتّباع، والانقياد التامّ، والإطاعة المطلقة، هو معنىٰ الإمامة والولاية... قال العلاّمة الحلّي: «الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ روىٰ الجمهور...

ووجوب المودّة يستلزم وجوب الطاعة»[2].

وقال أيضاً: «البرهان السابع: قوله تعالى: ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ روىٰ أحمد بن حنبل...

وغير عليٍّ من الصحابة والثلاثة لا تجب مودّته، فيكون عليّ أفضل فيكون هو الإمام، ولأنّ مخالفته تنافي المودّة وبامتثال أوامره تكون مودّته، فيكون واجب الطاعة، وهو معنىٰ الإمامة»[3].

٣ ـ وجوب المحبّة المطلقة يستلزم الأفضليّة:

وأيضاً، فإنّ عليّاً ممّن وجبت محبّته ومودّته علىٰ نحو الإطلاق، ومن وجبت محبّته كذلك كان هو الأحبّ، ومن كان أحبّ

(١) سورة النور ٢٤: ٥٤.

(٢) نهج الحقّ: ١٧٥.

(٣) منهاج الكرامة ـ المطبوع في آخر المجلّد الثاني من «منهاج السُنّة» ـ: ٧٤.

المكتبة التخصصية للرد على الوهابية

الناس إلىٰ الله ورسوله كان أفضلهم، ومن كان أفضل كان هو الإمام... فعليّ عليه السلام هو الإمام بعد رسول الله.

أمّا المقدّمة الأُولىٰ فواضحة جدّاً من الآية المباركة.

وأمّا المقدّمة الثانية فواضحة كذلك. وممّا يدلُّ علىٰ أنّ عليّاً عليه السلام أحبّ الخلق إلىٰ الله ورسوله: حديث الطائر، إذ قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ـ وقد أُهدي إليه طائر ـ: «اللّهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك، فجاء عليّ فأكل معه».

* رواه عنه من الصحابة:

١ ـ عليّ أميرالمؤمنين عليه السلام.

٢ ـ عبدالله بن العبّاس.

٣ ـ أبو سعيد الخدري.

٤ ـ سفينة.

٥ ـ أبو الطفيل عامر بن واثلة.

٦ ـ أنس بن مالك.

٧ ـ سعد بن أبي وقّاص.

٨ ـ عمرو بن العاص.

٩ ـ أبو مرازم يعلىٰ بن مرّة.

﴿المكتبة التخصصية للرد على الوهابية﴾

١٠ ـ جابر بن عبدالله الأنصاري.

١١ ـ أبو رافع.

١٢ ـ حبشي بن جنادة.

* ورواه عنهم من التابعين عشرات الرجال.

* ومن مشاهير الأئمّة والحفّاظ والعلماء في كلّ قرن، أمثال:

أبي حنيفة، إمام المذهب.

وأحمد بن حنبل، إمام المذهب.

وأبي حاتم الرازي.

وأبي عيسىٰ الترمذي.

وأبي بكر البزّار.

وأبي عبدالرحمٰن النسائي.

وأبي الحسن الدار قطني.

وأبي عبدالله الحاكم النيسابوري.

وأبي بكر ابن مردويه.

وأبي نعيم الأصفهاني.

وأبي بكر البيهقي.

وأبي عمر ابن عبد البرّ.

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

وأبي محمّد البغوي.

وأبي الحسن العبدري.

وأبي القاسم ابن عساكر.

وابن حجر العسقلاني.

وجلال الدين السيوطي.

وعلىٰ الجملة، فهذا الحديث نصّ في أنّ عليّاً أحبّ الخلق إلىٰ الله ورسوله[١].

وأمّا المقدّمة الثالثة فهي واضحة جدّاً كذلك، وقد نصّ غير واحدٍ منهم علىٰ ذلك أيضاً:

قال وليّ الدين ابن العراقي، في كلامٍ له نقله الحافظ القسطلاني وابن حجر المكّي عنه: «المحبّة الدينيّة لازمة للأفضليّة، فمن كان أفضل كانت محبّتنا الدينية له أكثر»[٢].

وقال الرازي بتفسير **﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللّهُ﴾**: «والمراد من محبّة الله تعالىٰ له إعطاؤه الثواب»[٣].

---

(١) وهو يشكلّ الجزأين الثالث عشر والرابع عشر من كتابنا الكبير: «نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار في إمامة الأئمّة الأطهار».

(٢) المواهب اللدنيّة بالمنح المحمّدية، الصواعق المحرقة: ٩٧.

(٣) تفسير الرازي ١٧/٨.

ومن الواضح: أنّ من كان الأحبّ إلىٰ الله كان الأكثر ثواباً، والأكثر ثواباً هو الأفضل قطعاً.

وقال ابن تيميّة: «والمقصود أنّ قوله: (وغير عليٍّ من الثلاثة لا تجب مودّته) كلام باطل عند الجمهور، بل مودّة هؤلاء أوجب عند أهل السُنّة من مودّة عليّ، لأنّ وجوب المودّة علىٰ مقدار الفضل، فكلّ من كان أفضل كانت مودّته أكمل...

وفي الصحيح: إنّ عمر قال لأبي بكر يوم السقيفة ـ بل أنت سيّدنا وخيرنا وأحبّنا إلىٰ رسول الله»[1].

وقال التفتازاني: «إنّ (أحبّ خلقك) يحتمل تخصيص أبي بكر وعمر منه، عملاً بأدلّة أفضليّتهما»[2].

وعلىٰ الجملة، فإنّ هذه المقدّمة واضحة أيضاً، ولا خلاف لأحدٍ فيها.

وأمّا المقدّمة الرابعة فبدليل العقل والنقل، وبه صرّح غير واحدٍ من أعلام أهل الخلاف، حتّىٰ أنّهم نقلوا عن الصحابة ذلك، كما تقدّم في بعض الكلمات في فصل الشبهات، وقال الشريف الجرجاني

(١) منهاج السُنّة ٧/١٠٦ـ١٠٧. وهو مردود سنداً ودلالةً.

(٢) شرح المقاصد ٥/٢٩٩. ولا دليل معتبر على ذلك.

﴿المكتبة التخصصية للرد على الوهابية﴾

في الشورىٰ وأنّه لماذا جعلت في هؤلاء الستّة دون غيرهم:

«وإنّما جعلها شورىٰ بينهم، لأنّه رآهم أفضل ممّن عداهم وأنّه لا يصلح للإمامة غيرهم»[1].

ونسب ابن تيمية إلى جمهور العلماء أنّ تولية المفضول مع وجود الأفضل ظلم عظيم.

وقال محبّ الدين الطبري: «قولنا: لا ينعقد ولاية المفضول عند وجود الأفضل»[2].

وكذا قال غيرهم... ولا حاجة إلىٰ ذِكر كلماتهم.

وإلىٰ هذا الوجه أشار العلاّمة الحلّي في كلامه السابق.

وقال المحقّق نصير الدين الطوسي في أدلّة أفضليّة أمير المؤمنين عليه السلام: «ووجوب المحبّة».

فقال العلاّمة بشرحه: «هذا وجه تاسع عشر وتقريره: إنّ عليّاً عليه السلام كان محبّته ومودّته واجبة دون غيره من الصحابة، فيكون أفضل منهم. وبيان المقدّمة الأُولىٰ: إنّه كان مِن أُولي القربىٰ، فتكون مودّته واجبة لقوله تعالىٰ: ﴿**قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ**

(١) شرح المواقف ٣٦٥/٨.

(٢) الرياض النضرة ـ باب خلافة أبي بكر ـ ٢١٦/١.

﴿فِي الْقُرْبَىٰ﴾ »[١].

٤ ـ وجوب المحبّة المطلقة يستلزم العصمة :

وأيضاً : فإن إطلاق الأمر بمودّتهم دليل علىٰ عصمتهم ، وإذا ثبتت العصمة ثبتت الإمامة ، وهذا واضح .

أمّا أنّ إطلاق الأمر بمودّتهم ـ الدالّ علىٰ الإطاعة المطلقة ـ دليل علىٰ عصمتهم ، فيكفي فيه كلام الفخر الرازي بتفسير قوله تعالىٰ : ﴿أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾[٢] . فإنه قال ما نصّه :

«إنّ الله تعالىٰ أمر بطاعة أُولي الأمر علىٰ سبيل الجزم في هذه الآية ، ومن أمر الله بطاعته علىٰ سبيل الجزم والقطع لابُدّ وأن يكون معصوماً عن الخطأ ، إذ لو لم يكن معصوماً عن الخطأ كان بتقدير إقدامه علىٰ الخطأ يكون قد أمر الله بمتابعته ، فيكون ذلك أمراً بفعل ذلك الخطأ ، والخطأ لكونه خطأ منهيّ عنه ، فهذا يفضي إلىٰ اجتماع الأمر والنهي في الفعل الواحد بالاعتبار الواحد ، وإنّه محال . فثبت أنّ الله تعالىٰ أمر بطاعة أُولي الأمر علىٰ سبيل الجزم ، وثبت أنّ كلّ من أمر

(١) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد : ٣١٠ .

(٢) سورة النساء ٤ : ٥٩ .

الله بطاعته على سبيل الجزم وجب أن يكون معصوماً عن الخطأ، فثبت قطعاً أنّ (أُولي الأمر) المذكور في هذه الآية لابُدّ وأن يكون معصوماً»[١].

فهذا محلّ الشاهد من كلامه، وأمّا مَن «أُولي الأمر» الّذين أُمرنا بإطاعتهم؟ فذاك بحث آخر..

وعلى الجملة، فوجوب الإطاعة والإتباع على الإطلاق ـ المستفاد من وجوب المحبّة المطلقة ـ مستلزم للعصمة.

وقد ذكر هذا الوجه غير واحدٍ من علمائنا:

قال البياضي العاملي رحمه الله: «جعل الله أجر رسالة نبيّه في مودّة أهله في قوله تعالى: **﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾**. قالوا: المراد القربى في الطاعات، أي: في طاعة أهل القربى.

قلنا: الأصل عدم الإضمار، ولو سلّم فلا يتصوّر إطلاق الأمر بمودّتهم إلاّ مع عصمتهم.

قالوا: المخاطب بذلك الكفّار، يعني: راقبوا نسبي منكم، يعني القرشية.

---

(١) تفسير الرازي ١٠/١٤٤.

قلنا: الكفّار لا تعتقد للنبيّ أجراً حتّىٰ تخاطب بذلك.

علىٰ أنّ الأخبار المتّفق عليها تنافي الوجهين، ففي صحيح البخاري ...»[١].

وقال السيّد الشبّر: «وجوب المودّة يستلزم وجوب الطاعة، لأنّ المودّة إنّما تجب مع العصمة، إذ مع وقوع الخطأ منهم يجب ترك مودّتهم كما قال تعالىٰ: **﴿لاَ تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾**[٢]. وغيرهم عليهم السلام ليس بمعصوم اتّفاقاً. فعليّ وولداه الأئمّة»[٣].

دحض الشبهات المثارة علىٰ دلالة الآية علىٰ الإمامة

أقول:

وهذا كلام السيّد الشهيد التستري في الردّ علىٰ ابن روزبهان، الذي أشكل علىٰ العلاّمة الحلّي ...

* قال ابن روزبهان: «ونحن نقول: إنّ مودّته واجبة علىٰ كلّ

---

(١) الصراط المستقيم إلىٰ مستحقّي التقديم ١/١٨٨.

(٢) سورة المجادلة ٥٨: ٢٢.

(٣) حقّ اليقين في معرفة أُصول الدين ١/٢٧٠.

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

المسلمين، والمودّة تكون مع الطاعة، ولا كلّ مطاع يجب أن يكون صاحب الزعامة الكبرىٰ».

فأجاب السيّد رحمه الله: «وأمّا ما ذكره من أنّه لا يدلّ علىٰ خلافة عليٍّ عليه السلام فجهالة صِرفة أو تجاهل محض! لظهور دلالة الآية علىٰ أنّ مودّة عليٍّ عليه السلام واجبة بمقتضىٰ الآية، حيث جعل الله تعالىٰ أجر الإرسال إلىٰ ما يستحقّ به الثواب الدائم مودّة ذوي القربىٰ، وإنّما يجب ذلك مع عصمتهم، إذ مع وقوع الخطأ منهم يجب ترك مودّتهم لقوله تعالىٰ: **﴿لاَ تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾** الآية. وغير عليٍّ ليس بمعصوم بالاتّفاق، فتعيّن أن يكون هو الإمام.

وقد روىٰ ابن حجر في الباب الحادي عشر من صواعقه عن إمامهم الشافعي شعراً في وجوب ذلك برغم أنف الناصب، وهو قوله:

يا أهل بيت رسول الله حبّكم فرض من الله في القرآن أنزله

كفاكم من عظيم القدر أنّكم من لم يصلّ عليكم لا صلاة له

علىٰ أنّ إقامة الشيعة للدليل علىٰ إمامة عليٍّ عليه السلام علىٰ أهل السُنّة غير واجب بل تبرّعي، لاتّفاق أهل السُنّة معهم علىٰ إمامته

بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، غاية الأمر أنّهم ينفون الواسطة وأهل السُنّة يثبتونها، والدليل علىٰ المثبت دون النافي كما تقرّر في موضعه، إلاّ أن يرتكبوا خرق الإجماع بإنكار إمامته مطلقاً، فحينئذٍ يجب علىٰ الشيعة إقامة الدليل، والله الهادي إلىٰ سواء السبيل»[1].

وقال الشيخ المظفّر في جواب ابن روزبهان بعد كلامٍ له:

«فيتعيّن أن يكون المراد بالآية: الأربعة الأطهار، وهي تدلّ علىٰ أفضليّتهم وعصمتهم وأنّهم صفوة الله سبحانه، إذ لو لم يكونوا كذلك لم تجب مودّتهم دون غيرهم، ولم تكنْ مودّتهم بتلك المنزلة التي ما مثلها منزلة، لكونها أجراً للتبليغ والرسالة الذي لا أجر ولا حقّ يشبهه.

ولذا لم يجعل الله المودّة لأقارب نوح وهود أجراً لتبليغهما، بل قال لنوح: **﴿قُل لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِنْ أَجْرِيَ إِلاَّ عَلَى اللَّهَ﴾** وقال لهود: **﴿قُل لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِنْ أَجْرِيَ إِلاَّ عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي أَفَلاَ تَعْقِلُونَ﴾**.

فتنحصر الإمامة بقربىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، إذ لا تصحّ إمامة المفضول مع وجود الفاضل، لا سيّما بهذا الفضل

(١) إحقاق الحقّ ـ في الردّ علىٰ ابن روزبهان ـ ٣/٢٣.

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

الباهر. مضافاً إلىٰ ما ذكره المصنّف ـ رحمة الله ـ من أنّ وجوب المودّة مطلقاً يستلزم وجوب الطاعة مطلقاً، ضرورة أنّ العصيان ينافي الودّ المطلق، ووجوب الطاعة مطلقاً يستلزم العصمة التي هي شرط الإمامة، ولا معصوم غيرهم بالإجماع، فتنحصر الإمامة بهم، ولا سيّما مع وجوب طاعتهم علىٰ جميع الأُمّة.

وقد فهم دلالة الآية علىٰ الإمامة الصحابةُ، ولذا اتّهمَ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم بعضُهم فقالوا: ما يريد إلاّ أن يحثّنا علىٰ قرابته بعده، كما سمعته من بعض الروايات السابقة[1] وكلّ ذي فهم يعرفها من الآية الشريفة، إلّا أنّ القوم أبوا أن يقرّوا بالحقّ ويؤدّوا أجر الرسالة، فإذا صدرت من أحدهم كلمة طيّبة لم تدعه العصبيّة حتّىٰ يناقضها...»[2]!

* وبالتأمّل في الوجوه التي ذكرناها وما نصّ عليه علماؤنا، يظهر الجواب عن كلام السعد التفتازاني حيث أورد دليلنا في مباحث الأفضلية قائلاً:

«القائلون بأفضليّة عليٍّ رضي الله عنه تمسّكوا بالكتاب والسُنّة

(١) المعجم الكبير ١٢/٢٦، وغيره.

(٢) دلائل الصدق لنهج الحقّ ٢/١٢٥ـ١٢٦.

والمعقول. أمّا الكتاب فقوله تعالىٰ: ﴿**قُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءنَا وَأَبْنَاءكُمْ وَنِسَاءنَا وَنِسَاءكُمْ وَأَنفُسَنَا وأَنفُسَكُمْ**﴾ الآية... وقوله تعالىٰ: ﴿**قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ**﴾ قال سعيد بن جبير: لمّا نزلت هذه الآية قالوا: يا رسول الله، من هؤلاء الّذين نودّهم؟ قال: عليّ وفاطمة وولَداها. ولا يخفىٰ أنّ من وجبت محبّته بحكم نصّ الكتاب كان أفضل.

وكذا من ثبتت نصرته للرسول بالعطف في كلام الله تعالىٰ عنه علىٰ اسم الله وجبريل، مع التعبير عنه بـ« صالح المؤمنين » وذلك قوله تعالىٰ: ﴿**فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلاَهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ**﴾. فعن ابن عبّاس ـ رضي الله عنه ـ أنّ المراد به عليّ ...».

ثم قال: « والجواب: إنّه لا كلام في عموم مناقبه ووفور فضائله واتّصافه بالكمالات واختصاصه بالكرامات؛ إلاّ أنّه لا يدلّ علىٰ الأفضليّة ـ بمعنىٰ زيادة الثواب والكرامة عند الله ـ بعد ما ثبت من الاتّفاق الجاري مجرىٰ الإجماع علىٰ أفضليّة أبي بكر ثمّ عمر، والاعتراف من عليٍّ بذلك!

علىٰ انّ في ما ذكر مواضع بحث لا تخفىٰ علىٰ المحصل، مثل: إنّ المراد بأنفسنا نفس النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم كما يقال: دعوت

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

نفسي إلىٰ كذا. وأنّ وجوب المحبّة وثبوت النصرة علىٰ تقدير تحقّقه في حقّ عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ فلا اختصاص به»[1].

أقول:

قد عرفت أنّ الآية المباركة تدلّ علىٰ وجوب محبّة عليٍّ عليه السلام، ووجوب المحبّة المطلقة يدل علىٰ أنّه الأحبّ عند الله ورسوله، والأحبّيّة دالّة علىٰ الأفضلية.

وأيضاً: وجوب المحبّة المطلقة يستلزم العصمة وهي شرط الإمامة.

وأمّا دعوىٰ أفضليّة أبي بكر وعمر فأوّل الكلام... كدعوىٰ عدم الاختصاص بعليٍّ عليه السلام، لقيام الإجماع علىٰ عدم عصمة أبي بكر وعمر...

* وقد اضطرب ابن تيميّة في هذا المقام، فقال: «إنّا نسلّم أنّ عليّاً تجب مودّته وموالاته بدون الاستدلال بهذه الآية، لكن ليس في وجوب موالاته ومودّته ما يوجب اختصاصه بالإمامة والفضيلة. وأمّا قوله: والثلاثة لا تجب مودّتهم؛ فممنوع؛ بل يجب أيضاً مودّتهم وموالاتهم، فإنّه قد ثبت أنّ الله يحبّهم، ومن كان يحبّه الله وجب علينا

(١) شرح المقاصد ٥/٢٩٥ ـ ٢٩٩.

أن نحبّه، فإنّ الحبّ في الله والبغض في الله واجب، وهو أوثق عرىٰ الإيمان، وكذلك هم من أكابر أولياء الله المتّقين، وقد أوجب الله موالاتهم، بل قد ثبت أنّ الله رضي عنهم ورضوا عنه بنصّ القرآن، وكلّ من رضي الله عنه فإنّه يحبّه، والله يحبّ المتّقين والمحسنين والمقسطين والصابرين ...»[١].

فإنّ الرجل قد خَصَمَ نفسه باعترافه بوجوب محبّة: المتّقين والمحسنين والمقسطين والصابرين ... بل مطلق المؤمنين .. فإنّ أحداً لا ينكر شيئاً من ذلك، ومَن يقول بأنّ المؤمن ـ إذا كان مؤمناً حقاً ـ لا يجب أن نحبه لا سيّما إذا كان مع ذلك من أهل التقوىٰ والإحسان والصبر ؟!

لكنّ الكلام في المحبّة المطلقة، وفي الأحبّيّة عند الله ورسوله، المستلزمة للأفضلية وللعصمة ووجوب الطاعة ... هذه الأُمور التي لم يقل أحد بوجودها في غير عليٍّ عليه السلام، لا سيّما العصمة، إذ قام الإجماع علىٰ عدمها في غيره.

ثمّ إنّ ابن تيميّة شرع يستدلّ ببعض الأخبار التي يروونها عن النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم في أنّ أحبّ الناس إليه عائشة!! قيل:

---

(١) منهاج السُنّة ١٠٣/٧ ـ ١٠٤.

فمِن الرجال؟ قال: أبوها! وأنّ عمر قال لأبي بكر في السقيفة: أنت سيّدنا وخيرنا وأحبّنا إلىٰ رسول الله!!

وكلّ عاقل يفهم ما في الاستدلال بمثل هذه الأخبار!!

* ولقد أحسن الآلوسي حيث لم يستدلّ بشيء من أخبارهم في هذا البحث، فإنّه قد انتحل كلام عبد العزيز الدهلوي واعتمده في الجواب عن استدلال الإماميّة، إلاّ أنّه بتركلامه ولم يأتِ به إلىٰ الآخر! وهو ما سنشير إليه:

قال الآلوسي: «ومن الشيعة من أورد الآية في مقام الاستدلال علىٰ إمامة عليٍّ كرّم الله تعالىٰ وجهه، قال: عليّ كرّم الله تعالىٰ وجهه واجب المحبّة، وكلّ واجب المحبّة واجب الطاعة، وكلّ واجب الطاعة صاحب الإمامة. ينتج: علي رضي الله تعالىٰ عنه صاحب الإمامة. وجعلوا الآية دليل الصغرىٰ.

ولا يخفىٰ ما في كلامهم هذا من البحث:

أمّا أوّلاً: فلأن الاستدلال بالآية علىٰ الصغرىٰ لا يتمّ إلاّ علىٰ القول بأنّ معناها: لا أسألكم عليه أجراً إلاّ أن تودّوا قرابتي وتحبّوا أهل بيتي. وقد ذهب الجمهور إلىٰ المعنىٰ الأوّل. وقيل في هذا المعنىٰ: إنّه لا يناسب شأن النبوّة لِما فيه من التهمة، فإنّ أكثر طلبة الدنيا يفعلون

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

شيئاً ويسألون عليه ما يكون فيه نفع لأولادهم وقراباتهم. وأيضاً فيه منافاة مّا لقوله تعالىٰ: ﴿**وَمَا تَسْأَلُهُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ**﴾.

وأمّا ثانياً: فلأنّا لا نسلّم أنّ كلّ واجب المحبّة واجب الطاعة، فقد ذكر ابن بابويه في كتاب الاعتقادات: إنّ الإماميّة أجمعوا علىٰ وجوب محبّة العلويّة، مع أنّه لا يجب طاعة كلّ منهم.

وأمّا ثالثاً: فلانّا لا نسلّم أنّ كلّ واجب الطاعة صاحب الإمامة، أي الزعامة الكبرىٰ، وإلاّ لكان كلّ نبيّ في زمنه صاحب ذلك، ونصّ: ﴿**إِنَّ اللّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكاً**﴾ يأبى ذلك.

وأمّا رابعاً: فلأن الآية تقتضي أن تكون الصغرىٰ: أهل البيت واجبوا الطاعة، ومتىٰ كانت هذه صغرىٰ قياسهم لا تنتج النتيجة التي ذكروها، ولو سلّمت جميع مقدماتها، بل تنتج: أهل البيت صاحبوا الإمامة، وهم لا يقولون بعمومه.

إلىٰ غير ذلك من الأبحاث. فتأمّل ولا تغفل»[1].

أقول:

هذا كلّه كلام الدهلوي بعينه! وقد جاء بعده في «التحفة الاثنا عشرية» الاستدلال بأحاديث:

---

(١) روح المعاني ٣٣/٢٩.

* قال الدهلوي: «روىٰ أبو طاهر السلفي في مشيخته عن أنس، قال: قال رسول الله: حبّ أبي بكر وشكره واجب علىٰ كلّ أُمّتي. وروىٰ ابن عساكر عنه نحوه. ومن طريق آخر عن سهل بن سعد الساعدي.

وأخرج الحافظ عمر بن محمّد بن خضر الملاّ في سيرته عن النبيّ: أنّه قال: إنّ الله تعالىٰ فرض عليكم حبّ أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ كما فرض عليكم الصلاة والصوم والحجّ.

وروىٰ ابن عديّ، عن أنس، عن النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم أنّه قال: حبّ أبي بكر وعمر إيمان وبغضهما نفاق.

وروىٰ ابن عساكر، عن جابر: أنّ النبيّ قال: حبّ أبي بكر وعمر من الإيمان وبغضهما كفر.

وروىٰ الترمذي أنّه أُتي بجنازة إلىٰ رسول الله فلم يصلّ عليه وقال: إنّه كان يبغض عثمان فأبغضه الله».

ثمّ إنّه التفت إلىٰ عدم جواز إلزام الإمامية بما اختصّ أهل السُنّة بروايته، فأجاب قائلاً: «إنّه وإن كانت هذه الأخبار في كتب أهل السُنّة فقط، لكن لمّا كان الشيعة يقصدون إلزام أهل السُنّة برواياتهم، فإنّه لابُدّ من لحاظ جميع روايات أهل السُنّة، ولا يصحّ إلزامهم بروايةٍ منها.

وإن ضيّقوا علىٰ أهل السُنّة، أمكن إثبات وجوب محبّة الخلفاء بالإجماع في حقّ المقاتلين للمرتدّين، وقد كان الثلاثة أئمّة هؤلاء المقاتلين، ومَن أحبّه الله وجبت محبّته. وعلىٰ هذا القياس»!

هذا آخر كلام الدهلوي[1].

أقول:

إنّ من الواضح عدم جواز إلزام الخصم إلاّ بما يرويه خاصّةً، أو ما اتّفق الطرفان علىٰ روايته، هذا إذا كان الخبر المستدلُّ به معتبراً عند المستدل، فإن لم يكن الخبر معتبراً حتّىٰ عند المستدلّ به فكيف يجوز له إلزام الطرف الآخر به؟!

ليت الدهلوي استدلّ ـ كابن تيميّة ـ بكتابي البخاري ومسلم المعروفين بالصحيحين، فإنّ الأحاديث التي استدلّ بها كلّها باطلة سنداً، وهذا هو السرّ في إعراض الآلوسي عنها وإسقاطه لها.

إنّ أحسن هذه الأحاديث ما أخرجه الترمذي في كتابه ـ وهو يعدّ أحد الصحاح الستّة ـ من امتناع النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم عن الصلاة علىٰ الجنازة؛ قال الترمذي:

«حدّثنا الفضل بن أبي طالب البغدادي وغير واحد، قالوا:

(١) التحفة الاثنا عشرية: ٢٠٥.

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

حدّثنا عثمان بن زفر، حدّثنا محمّد بن زياد، عن محمّد بن عجلان، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: أُتي رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم بجنازة رجلٍ يصلّي عليه فلم يصلّ عليه، فقيل: يا رسول الله! ما رأيناك تركت الصلاة علىٰ أحد قبل هذا؟! قال: إنّه كان يبغض عثمان فأبغضه الله»!

لكنّ هذا الحديث ساقط سنداً حتّىٰ عند راويه الترمذي! قال:

«هذا حديث غريب لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه، ومحمّد بن زياد صاحب ميمون بن مهران ضعيف في الحديث جدّاً»[١].

ثمّ إنّ ابن الجوزي أورده في (الموضوعات) بطريقين، وقال: «الطريقان علىٰ محمّد بن زياد. قال أحمد بن حنبل: هو كذّاب خبيث يضع الحديث. وقال يحيىٰ: كذّاب خبيث. وقال السعدي والدارقطني: كذّاب. وقال البخاري والنسائي والفلاّس وأبو حاتم: متروك الحديث. وقال ابن حبّان: كان يضع الحديث علىٰ الثقات، لا يحلّ ذِكره في الكتب إلاّ علىٰ وجه القدح فيه»[٢].

فيظهر أنّ الترمذي حيث قال: «ضعيف جدّاً» لم يقل الحقّ كما

---

(١) صحيح الترمذي ٥/٥٨٨.

(٢) الموضوعات ٢/٣٣٢ ـ ٣٣٣.

هو حقّه!! وظهر أنّ الحقّ مع الآلوسي حيث ترك الاستدلال به وهو أحسن ما ذكر الدهلوي.

فالعجب من الدهلوي كيف يستدلّ بحديثٍ هذه حاله، ويريد إلزام الشيعة به، وفي مسألةٍ أُصولية؟!

ولو وجدتُ مجالاً لبيّنت حال بقيّة هذه الأحاديث، لكن لا حاجة إلىٰ ذلك بعد معرفة حال أحسنها سنداً!!

فلنعُد إلىٰ الوجوه التي وافق فيها الآلوسي الدهلوي وأخذها منه، فنقول:

أمّا الأوّل: فجوابه: إنّ الصغرىٰ تامّة كما تقدّم بالتفصيل، وقلنا بأنّ طلب الأجر إنّما هو بناءً علىٰ اتّصال الاستثناء، وقد عرفتَ حقيقة هذا الأجر وعوده إلىٰ المسلمين أنفسهم، فلا شبهة ولا تهمة. وأما بناءً علىٰ انقطاع الاستثناء فلا إشكال أصلاً.

وأمّا الثاني: فإنّ الإماميّة أجمعت علىٰ وجوب محبّة العلويّة، بل كلّ مؤمنٍ من المؤمنين، ولكنّ الآية المباركة دالة علىٰ وجوب المحبّة المطلقة لعليٍّ والزهراء والحسنين، فلا نقض، ولذا لم يقل أحد منهم بوجوب محبّة غير الأربعة والمعصومين محبّةً مطلقة... والكلام في المحبّة المطلقة لا مطلق المحبّة، فما ذكراه جهل أو تجاهل!

﴿المكتبة التخصصية للرد على الوهابية﴾

وأمّا الثالث فيظهر جوابه ممّا ذكرناه، فإنّا نريد المحبّة المطلقة المستلزمة للعصمة، فأينما كانت؛ كانت الإمامة الكبرىٰ، وأينما لم تكن؛ لم تكن!

وأمّا الرابع فيظهر جوابه ممّا ذكرنا أيضاً.

هذا تمام الكلام في تفسير الآية المباركة وبيان دلالتها على إمامة أميرالمؤمنين وأهل البيت عليهم السّلام.

ثم قال تعالى: ﴿**وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً**﴾ والمراد منها هو «المودّة»، كما ورد عن الأئمة الأطهار من أهل البيت، كالحسن السبط الزكيّ عليه السلام في خطبته التي رواها الحاكم وغيره، وورد أيضاً في غير واحدٍ من تفاسير أهل السُنّة، عن ابن عبّاس والسدّي وغيرهما.

القرطبي: «قوله تعالىٰ ﴿**وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً**﴾ أي: يكتسب، وأصل القرف الكسب، يقال... قال ابن عبّاس: ﴿**وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً**﴾: المودّة لآل محمّد صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم، ﴿**نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْناً**﴾ أي: نضاعف له الحسنة بعشر فصاعداً، ﴿**إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ**﴾ قال قتادة: غفور للذنوب شكور للحسنات. وقال السدّي:

غفور لذنوب آل محمّد عليه السلام شكور لحسناتهم »[١].

وقال أبو حيّان: « وعن ابن عبّاس والسدّي: أنّها المودّة في آل رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ... وقال السدّي: غفور لذنوب آل محمّد عليه السلام شكور لحسناتهم »[٢].

وقال الآلوسي: « روي ذلك عن ابن عبّاس والسدّي »[٣].

وهذا القدر كاف، وهو للقلب السليم شاف، وللمطلب واف.

وصلّىٰ الله علىٰ سيّدنا محمّد وآله والطيّبين الطاهرين الأشراف.

(١) تفسير القرطبي ٢٤/١٦.

(٢) البحر المحيط ٥١٦/٧.

(٣) روح المعاني ٣٣/٢٥.

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾

المحتويات

الفصل الأوّل

في تعيين النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم

المراد من «القربىٰ»

الفصل الثاني

في تصحيح أسانيد هذه الأخبار

﴿المكتبة التخصصية للرد على الوهابية﴾

الفصل الثالث

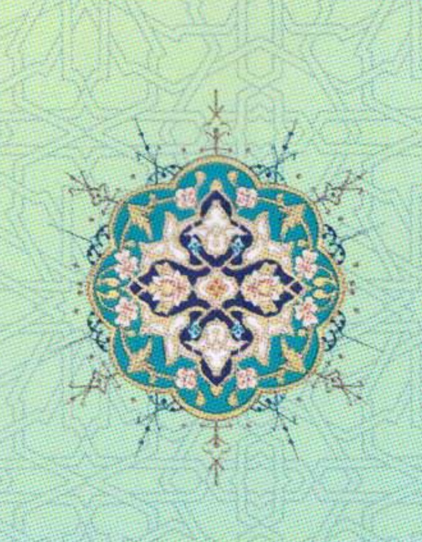
في دفع شبهات المخالفين

الفصل الرابع

الأخبار والأقوال

الفصل الخامس

دلالة الآية علىٰ الإمامة والولاية





قم، شارع صفائية، فرع ٣٤ فرع ايراني زاده، رقم ٣٣
فكس: ٠٢٥١-٧٧٤٠٨٩٥، تليفون: ٠٢٥١-٧٧٣٩٩٦٨
قسم النشر والتوزيع: تليفكس: ٧٧٤٢٢١٣

﴿المكتبة التخصصية للرد على الوهابية﴾